المعارضة تنعي الحوار مع الحزب الحاكم

نعت احزاب المعارضة رسميا الحوار مع الحزب الحاكم حول المطالبة بضمانات لنزاهة الانتخابات الا انها لم تعلن عن بدائلها للمواجهة. فيما جدد قيادي في الحزب الحاكم التاكيد على ان الجانبين اتفقا على مناقشة التعديلات الدستورية بدلا عن الضمانات.. وعبرت أحزاب اللقاء المشترك عن أسفها لتراجع المؤتمرالشعبي العام عن ما توصل اليه الحوار بينهما من نتائج تتعلق بإصلاح الادارة الإنتخابية وتصحيح وضع اللجنةالعليا للإنتخابات.

وقال بلاغ صحفي صادرعن هذه الأحزاب في ختام لقائها مع الحزب الحاكم، أول من امس، ان المؤتمر الشعبي سحب مساء الاثنين مقترحاته الخاصة بإصلاح الإدراة الإنتخابية وتصحيح وضع لجنة الانتخابات.

التتمة في الصفحة 4

المسيرة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 7 ربيع أول 1427هـ الموافق 5 ابريل 2006 العدد (49) Wed. 7/3/1427 - 5 Apr. 2006 No. (49) 30 ريالاً 12 صفحة

نقابة الصحفيين تطالب بإلغاء قرارات اغلاق «الحرية» و«الرأي العام» و«يمن أوبزرفر»

الدفاع: قبول دعوى المحتسبين موجب لتنحي القاضي عن النظر في القضية

■ «النداء»:

دعت نقابة الصحفيين وزير الاعلام إلى إلغاء قرارات إغلاق صحف: «الرأي العام»، «الحرية»، و«يمن أبزرفر»، معتبرة تلك القرارات مخالفة لقانون الصحافة والمطبوعات وتعدياً على سلطة القضاء.

وطالب بيان صادر عن مجلس النقابة -الاثنين- المسؤولين في السلطتين التنفيذية والقضائية إلى المسارعة باتخاذ الاجراءات اللازمة للحؤول دون التداعيات الخطيرة التي قد تنجم عن استمرار القرارات والملاحقات القضائية ضد الصحف الثلاث، بما فيها «انزلاق الأمور باتجاه تعميم الخطاب التكفيري والتخويني ضد محرريها، والمحامين الذين يترافعون عنهم».

وقال البيان إن إلغاء تراخيص الصحف الثلاث، وتعسف النيابة في استخدام القانون بما يتناقض مع روحه ومقاصده، وتوجيه تهمة الإساءة إلى الاسلام ضد محرريها «أفسح المجال أمام اشخاص على رأسهم الشيخ عبدالمجيد الزنداني للتدخل في المسار القانوني للقضايا، منتحلين صفة المدعين بالحق المدني»، واضاف بأن هؤلاء شرعوا في اعتماد خطاب تكفيري ضد الصحفيين الماثلين امام المحاكم «مشيعين أجواء راعبة

التتمة في الصفحة 4

نبيلة الزبير تخوض في «حرب الرئيس»

●

عبدالباري طاهر: حروب السلطة والمتشددين ضد الصحافة

●

طريق المتقاعدين الى الجحيم يمر من بوابة التأمينات

مهربو الادوية يتسترون وراء تراخيص رسمية

■ كتب - بشير السيد:

كشفت مصادر صيدلانية ان كثيراً من الشركات الدوائية والتجار المستوردين للأدوية الممنوعة يتسترون وراء تراخيص ممنوحة لهم من الجهات المختصة لممارسة تجارة الادوية.

وافادت ان المستودعات التي ضبطت الاربعاء الماضي في مديرية التحرير، أمانة العاصمة، واحتوت على ادوية مهربة ومحرمة ومزورة كانت تابعة لأحد المستوردين المعتمدين من الهيئة العامة للادوية والذي يملك شركة ادوية مرخص لها.

واوضح المصدر أن كمية الادوية المضبوطة في المستودعات والتي قدرت كميتها بـ(2طن) عبارة عن اصناف من الادوية المهربة والمزورة، وقال ان اللجنة ضبطت كميات مهولة من الأدوية المحرمة

التتمة في الصفحة 4

واشنطن تعرض على مساعد المؤيد الشهادة ضده مقابل تبرئته

قالت عائلة الشيخ محمد المؤيد القيادي البارز في تجمع الاصلاح والذي يقضي عقوبة الحبس في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد ادانته بالتامرلدعم الإرهاب، ان محامي مساعده محمد زايد عرض عليه صفقة للشهادة ضد المؤيد مقابل تبرئته..

وقال إبراهيم، النجل الاكبر للمؤيد، الذي حكم عليه بالسجن سبعون عاما وبالاشغال الشاقة أن والده أجرى اتصالا هاتفيا بعائلته الأسبوع الماضي وأبلغهم فيه ان «بوب ويل» المحامي المعين من قبل المحكمة الأمريكية زاره إلى السجن و كان اللقاء من خلف زجاج، وحين أستغرب المؤيد من ذلك، قال له محاميه "في قضيتك لن ننجح الا اذا وجد ضغط سياسي كبير..

وأضاف: طلب منا إبلاغ الرئيس علي عبدالله صالح بأن القضية بحاجة إلى ضغط سياسي أكثر منها جهد قانوني او في المحاكم، وقال والدي في ظل هذا الوضع يعتبر بدون محام «لأنه إذا كانت قناعة المحامي هكذا فلن يكون هناك فائدة منه»..

وقال نجل المؤيد ان محمد زايد مساعد والده الذي حكم عليه بالسجن اكثر من اربعين عاما انه كشف لاسرته بأن محاميه المعين من قبل المحكمة عرض عليه الشهادة ضد المؤيد في مقابل تخفيف الحكم الصادر بحقه عند نظر القضية امام محكمة الاستئناف وقد يصل العرض الى

التتمة في الصفحة 4

● المؤيد

الفساد في مجلس النواب

■ كتب - عبدالحكيم هلال:

أحال مجلس النواب -الأحد الماضي- مشروع قانون مكافحة الفساد المقدم من الحكومة، إلى اللجنة المالية بالمجلس للإطلاع عليه وإبداءالرأي حوله.

وكان المشروع قدم إلى المجلس بحضور نائب وزير المالية للشرح والمناقشة من قبل اعضاء المجلس، قبل احالته إلى اللجنة المختصة.

واعتبر النائب صخر الوجيه، أن احالة القانون إلى اللجنة المالية فقط لم يكن صحيحاً، إذ كان يفترض اشراك اللجنة الدستورية والقانونية.

وقال الوجيه- الذي يرأس منظمة «برلمانيون ضد الفساد» اليمنية، أن هذا المشروع جاء بعد موافقة المجلس على اتفاقية دولية لمكافحة الفساد اشترطت على الدول التي توافق عليها، إصدار قانون لمكافحة الفساد.

● الوجيه

ويهدف القانون بحسب ما جاء في مقدمته إلى منع الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد العائدات المتأتية من الافعال المجرمة، إلى جانب تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد.

ويتكون من (47) مادة موزعة في خمسة ابواب، تضمن الباب الثاني فيه، إنشاء هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد، تتبع مباشرة رئيس الجمهورية، وتدار من قبل مجلس امناء يتكون من تسعة اشخاص يختارهم رئيس الجمهورية، من بين قائمة بعشرين شخصاً يقترحهم مجلس الشورى، ويكون ضمن مهامها اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الاموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة (المادة (7) البند (1) ودراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والاقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع الجمهورية فيها، واتخاذ الاجراءات المناسبة حيالها (المادة (7) البند (12).

كما يشير البند رقم (3) من نفس المادة إلى التنسيق مع الجهات المختصة قانوناً لاتخاذ كافةالاجراءات القانونية اللازمة لإلغاء أو فسخ اي عقد تكون الدولة طرفاً فيه او سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات، إذا تبين انها ابرمت بناء على مخالفة لاحكام القوانين النافذة وتلحق

التتمة في الصفحة 4

ثرثرة رسمية!

■ محمود ياسين

هذا ليس عادلاً... حصل ضابط المرور على ثمن قات وحصل رجل دولة على ثمن منتجع في صيف الكاريبي.. اقصد بالمنتجع فيلا بممر مشجَّر ويخت وفتيات بتنورات قصيرة...

نحن هنا في التعميم إزاء رتبة «فاسد» -هل يستحق نقيب المرور رتبة ما بين القوسين وما الفرق بين رشوتين؟- هو بحاجة لخمسة آلاف عليه انتزاعها من قاع الظهيرة وتهديدات ما بعدها- وماذا بوسعة غير فساد النفس لأجل خمس ورق عريضات.. وإذا ما اعتمدنا على فكرة المبدأ وأن ما أسكر كثيره فقليله حرام فذلك شكل من التجديف، حتى مع رئيس مؤسسة يأخذ ما يكفي للقات الباهظ والسفريات المكلفة، فهو في الأخير يأخذ ما يشمله من فئة المال الحرام ولا يضعه ضمن كشف رجال الفساد بمفهومه السياسي وحسب تصنيف ومعايير منظمات مكافحة الفساد العالمية والإقليمية...

من حق صحفيي المؤسسات الرسمية الحصول على سيارات وبيوت ونفقات جيدة بغيرما حاجة للخوض في سبل الحصول على هذه الحقوق والتي يقدمها لهم رجال الفساد مقابل تخليهم عن الشعارات الكذابة- تلك الشعارات التي تفضي لأكثر النهايات سوءاً... سيارة تلطخ روح احدهم وتفسد نفسه ضمن حركة استقطاب آلية في بؤرة الفساد الهائل... والتي يمتد مجالها إلى القرى والأحياء من خلال طاقة جذب تراتبية.. هذا بوظيفة وذلك ببطاقة شيخ وآخر برتبة عسكرية، مروراً باعتماد مالي ثم نسبة من فائض ايرادات ونصيب من كوميشن، إنتهاءً بالقفازات السوداء العائمة في حقول النفط، وصفقات الاسلحة... وإذن فقد اصبح على امتنا تحديد مجموعة اسماء- مجموعة اشخاص افسدوا كل شيء: النفوس والأحلام والذوق العام -افسدوا مفهوم الدولة ولعبوا بجينات المجتمع...

مثل تجارب مجموعة حمقى جشعين على مزرعة ابقار للحصول على نهر من لبن.. رجال ينبغي معاقبتهم ضمن عملية إعادة الامور إلى وضعها الطبيعي.. بما في ذلك الحصول على فساد طبيعي، فيه سيارات ورشوة وتجاوزات مالية، أما هذا فمريع للغاية.. اطفال بحقائب دبلوماسية ومراهقين بحقول نفط وأجهزة امنية... رجال دولة فقيرة بأرصدة ملوك دول نفطية.

انهم نفطيون مثقلون بمتاعب قيادة بلاد فقيرة.. ولديهم من الصفاقة ما يكفي للتبرم من سعي الجميع للعيش على حساب الخزينة العامة.. ثم نحن بلد فقير ومواردنا قليلة -ثرثرة رسمية في آخر مقيل منهك بالرياء والتلوث. لا أدري كيف بقيت جرائمهم بمنأى عن ردة فعل حقيقية كل هذا الوقت.. قال الناس كلاماً: وردوا عليه بكلام.

المؤتمر اعتبرها منجزاً وعّلاو تعهد بإسقاطها

لوائح جديدة في جامعة صنعاء.. أخطرها الأمنية

■ كتب - علي الضبيبي:

تعهد المحامي، محمد ناجي علاّو رئيس منظمة «هود» للدفاع عن الحقوق والحريات بالعمل على اسقاط ما يسمى باللوائح الجديدة التي اعدتها رئاسة جامعة صنعاء فيما يخص الجوالة والجمعيات العلمية وخاصة اللائحة التنظيمية للحرس الجامعي التي تعطي الحق للأمن في مراقبة كافة الانشطة والمسيرات والمظاهرات والتجمعات الطلابية، وتقضي إحدى موادها بأن تُشكل الإدارة العامة للحرس الجامعي من قبل الجهاز المركزي للأمن السياسي ووزارة الداخلية والأمن، وأن تنشأ غرفة عمليات تصل رئاسة الجامعة بإدارة الحرس الجامعي في الكليات ووزارة الداخلية والأمن والجهاز المركزي للأمن السياسي، وقال علاّو مطمئناً الطلاب الذي رددوا الهتافات والتصافيق وهو يقرأ المخالفات القانونية والدستورية التي وقعت فيها رئاسة الجامعة بإعدادها تلك اللوائح «اطمئنوا سنعمل بكل الوسائل والطرق المتاحة لإسقاط هذه اللوائح محلياً ودولياً».

جاء ذلك في سياق ندوة نظمها الاتحاد العام لطلاب اليمن صباح الاربعاء في إحدى قاعات كلية التجارة لمناقشة الموضوع وشاركت فيها شخصيات اكاديمية وحزبية وقانونية، كان علاو أحد المشاركين فيها، حيث وصف جامعة صنعاء وفقاً لذلك بالمعتقل الكبير والذي لا يقل خطورة وسوءاً عن جوانتانامو كوبا وابو غريب في العراق، قال، وهو يتحدث إلى جموع الحاضرين من الطلاب: «إنها انتهكت كل مبادئ الدستور المنظمة للحقوق الاساسية للمواطنين وقوانين اخرى عديدة متصلة بحق النشاط العلني والتعبير عن الرأي والعمل النقابي وحق انشاء وتكوين الجمعيات العلمية والثقافية ووصف ذلك بانه أقبح ما يمكن أن يصدر عن أعلى هيئة اكاديمية في البلاد.

معتبراً قرار رئيس الجامعة رقم (٤٠٤) لسنة ٢٠٠٤م الخاص بإصدار لائحة شؤون الطلاب بأنه أغتصاب لسلطة المجلس الاعلى للجامعات وسلطة مجلس الوزراء الذي أوكل اليه القانون اصدار مثل هكذا لوائح، وقال إن هذا العمل يعلمه رجال القانون.

واتهم علاو، الذي يشغل حالياً رئيس المكتب القانوني في حزب الاصلاح، رئاسة الجامعة بخرق القوانين وتسخير مرافق الجامعة ومناشطها لصالح الحزب الحاكم، الذي ينتمي اليه، ويرأس فرعه في الجامعة، رئيس الجامعة نفسه ودلل على ذلك برسالة- اظهرها أمام الحضور- بعثها رئيس الجامعة الدكتور خالد طميم (موقعة منه بصفته رئيساً لفرع المؤتمر) يطلب فيها من المكتب التنفيذي لاتحاد الطلاب تعيين شفيع المعمري ممثلاً للمؤتمر لرئاسة الرقابة والتفتيش في الاتحاد.

أحمد الميسري، عضو اللجنة العامة في المؤتمر ورئيس دائرته الشبابية، الذي شارك بورقة عن المحور السياسي، اعتبر الورقة التي قدمها محمد ناجي علاو بأنها اشبه ما تكون بمرافعة قضائية وليست ملاحظات على اللائحة، مؤكداً أن اللوائح تعد إنجازاً وإذا لم تتم فلن يكون هناك توحيد للعمل الحزبي في الجامعة، وبرّر صدور اللائحة الامنية بقوله: «مثلاً تحركات الطلاب للطالبات داخل الجامعة من يضبطها»، الأمر الذي اثار استياء جمهور الحاضرين- طلاباً وطالبات- محتجين على ما يعتبرونه اتهاماً.

وهاجم في كلمته الاتحاد العام للطلاب بأنه يمارس الديكتاتورية على التكوينات الصغيرة مستغرباً: « بأي حق يتدخل الاتحاد بالجمعيات».

الاستاذ علي الصراري، رئيس دائرة منظمات المجتمع المدني في الحزب الاشتراكي، هو الآخر قدم ورقة تحدث فيها عن المحور السياسي أيضاً مبتدءاً بسؤال: «لماذا هي هذه اللوائح مطلوبة في الجامعة».

واجاب على نفسه بأن كل ما وجده في هذه اللوائح هو هواجس الدولة الأمنية ولا يوجد فيها مفاهيم الدولة الديمقراطية ودولة المواطنين وقال إن الهواجس الامنية التي تسود في البلاد لا تضع اعتباراً لدور الجامعة كمكان يصنع الوعي والبعث وإنما تعتقد أن الجامعة مصدر خطر رغم ما فيها من علم. مؤكداً أن الدولة الأمنية، والهاجس الأمني تخاصم كل من يمارس السياسة وتخوف وتجرم الحزبية وتريد ان تنقل ممارسة العمل السياسي إلى مربعات اخرى وصفها بالخطرة.

يذكر أن رئاسة جامعة صنعاء قد أعدت اربع لوائح جديدة، لائحتان خاصتان بعمل الجوالة والجمعيات العلمية وأخرى تحت مسمى «اللائحة التنظيمية للحرس الجامعي ورابعة تحمل عنوان « اللائحة المالية للدارسات العليا» وتتضمن الاخيرة مواداً وفقرات رسوم باهضة تتيح الفرصة لأبناء الاغنياء فقط، وتؤدي إلى التمييز والمفاضلة بمعيار المال- حسب مصدر مسؤول في الاتحاد العام لطلاب اليمن- الذي طالب بإلغاء هذه اللائحة معتبراً اياها بمثابة اعلان الحرب على الدراسات العليا وتكريس الجهل- حسب قوله. أما لائحتا الجمعيات فقد أكد المصدر بأنها لم تصاغ على أساس قانوني او نقابي وإنما صيغت بعقلية السيطرة والاستحواذ والتجسس ويجب ان تخضع للأسس الديمقراطية وما تفرزه صناديق الاقتراع، لا قرارات التعيين.

اللافت للنظر نزول لائحة تنظم انشطة الجوالة مع ان هناك قراراً اصدره رئيس الجامعة بتاريخ ٢٠ اغسطس ٢٠٠٥ يقضي بإلغائها باعتبارها نشاطاً غير نقابي بينما لائحتها الجديدة اليوم تحتوي على اهداف نقابية.

وكانت الهيئات الادارية للاتحاد قد اعتصمت الاسبوع قبل الماضي امام رئاسة الجامعة معبرين عن رفضهم القاطع لهذه اللوائح ومطالبين بإلغائها وخرجت بوعد من رئيس الجامعة الذي طلب منهم تقديم المطالب والملاحظات عليها.

الجدير بالإشارة ان لائحة الحرس الجامعي التي يدور حولها الجدل والنقاش وتخالف موادها نصوص دستورية واضحة خاصة المادة (٣) في فقرتها الخامسة والتاسعة، والمادة (٤) فقرة ٩ و١٥، والمادة (٦) التي تقول «تشكل الادارة العامة للحرس الجامعي من قبل الجهاز المركزي للأمن السياسي ووزارة الداخلية والأمن، وكذلك المادة (١٣) المتضمنة انشاء غرفة عمليات تصل رئاسة الجامعة بإدارة الحرس الجامعي والكليات ووزارة الداخلية والأمن والجهاز المركزي للأمن السياسي، وهذه المواد تخالف مواداً كثيرة في دستور الجمهورية اليمنية اهمها المادة (٥٢) القائلة بأن «للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها وتفتيشها. وايضاً المواد الدستورية رقم (٥) و(٥٨) و(٤٢) ومواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان كالمادة (٣) و(١٩) و(١/٢٠) منه.

من ناحية أخرى أكد رئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم في مقابلة -كانت قد اجرتها معه «النداء» في عدد سابق- أن لا تعارض بين رئاسته للجامعة ورئاسته لفرع المؤتمر الشعبي العام فيها، وأن رجال الأمن لا يتدخلون في شؤون الطلاب وإنما ينحصر مجالهم في القضايا الجنائية.

ومن المتوقع أن تشهد الساحة الجامعية تصعيداً احتجاجياً يصل إلى أعلى المستويات لا سيما والجامعة اليوم تنتابها حالة من الغليان والرفض القاطع لهذه اللوائح التي يرى الكثير من الطلاب، خصوصاً طلاب المعارضة وأولهم الاصلاح ان فيها استهدافاً لهم لمنعهم من التحرك وممارسة انشطتهم وفعالياتهم المختلفة بحرية. ويتخوف كثيرون من تطبيق هذه اللوائح وبالذات الامنية ان يحدث حالات من الصدام والمواجهة بين الطلاب الرافضين لها حد الإستماتة والتحدي وبين رجال الأمن المخوّل لهم- وفقاً لهذه اللائحة- صلاحيات كثيرة يمكنهم استخدامها متى يريدون وضد من يريدون.

وبحسب مصدر مؤتمري يترأس فرع الحاكم في إحدى الكليات (دكتور) فقد تم نقل الدكتور باصرة من جامعة عدن إلى رئاسة جامعة فقط «لصياغة لوائح» تحد من حركة الإصلاح وقصقصة أجنحة نشاطه وكوادره الذين يتواجدون بشكل مكثف وكبيروتحكمهم دائرة تنظيمية تستعصي على الإختراق وتفوق اي تنظيم آخر بما فيه المؤتمر» المصدر المؤتمري قال ذلك على غرار التشكيل الوزاري الجديد والذي تعين فيه باصرة وزيراً للتعليم العاليم بعد أن فشل في اداء مهمته حسب المصدر.

يشار الى أن فترة رئاسة الدكتور باصرة للجامعة- والذي وصف طلاب الاصلاح بالمشكلة داخل الجامعة ذات مرة- قد شهدت، خصوصاً العام الأخير مظاهرات ومسيرات واعتصامات على أكثر من مستوى بدءاً بلائحة شؤون الطلاب ومروراً بفصل عدد من الطلاب- محسوبين على المعارضة- في كلية طب الاسنان والتربية وكلية التجارة والذين عادوا تحت ضغط الحركة الطلابية القوية التي شكلت لرئاسة الجامعة حرجاً امام المنظمات والهيئات الحقوقية المحلية العالمية.

مكافأة نهاية خدمة: سنوات من التجاهل والمماطلة والتحايل

متقاعدون حولتهم التأمينات إلى مشارعين

٢٦ متقاعداً كتب عليهم التحول إلى مشارعين، بعد سنوات من الخدمة لدى شركة تيليمن.

عمر طويل من الكد ينتهي بعراك مرير ضد تعنت مسؤولين لا يحترمون القانون، ويظنون ان الشيخوخة ستمر لدى الشارع الآخر المجاور لحيهم.

حتى الإحالة إلى التقاعد تعني عندنا فتح باب آخر من الجحيم.

بدأت مشكلة الـ(٢٦) موظفاً في يوليو ٢٠٠٢، حين احيلو إلى التقاعد محرومين من احتساب تسوية معاشاتهم وفقاً للزيادة الجماعية التي اقرتها المادة (٥٨) الفقرة (٢) من قانون التأمينات، وأكدها التعميم رقم (٩٣٠) الصادر في مارس ١٩٩٩ عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

رفضت المؤسسة احتساب الزيادة الجماعية، فلجأ المتقاعدون إلى المحكمة. في مارس ٢٠٠٤ اصدرت محكمة غرب الامانة حكماً اقرت فيه أحقية المتقاعدين المدعين في الزيادة، غير أن المؤسسة رفضت تنفيذ الحكم.

بعد عشرة اشهر من المماطلة اجتمع مدير عام الشؤون القانونية في الهيئة مع محامي المتقاعدين بحضور رئيس فرع المؤسسة في الأمانة وثلاثة من اعضاء مجلس النواب، وتم الاتفاق على احتساب الزيادة للمتقاعدين والمشمولين في الحكم.

رفع محضر الاتفاق، الذي وقع عليه جميع الحاضرين إلى رئيس المؤسسة عبد الملك علامة، فوجه ادارة فرع الامانة لاعداد البيانات واكمال الاجراءات وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه.

فرع الامانة استمر في التلاعب بالقضية، إذ أصر على موقفه السابق في عدم احتساب الزيادة، رغم ان الاتفاق كان واضحاً ودقيقاً في تأكيد تطبيق المادة (٥٨) وتسوية معاشات وحقوق المتقاعدين وفقاً لهذه المادة و على اساس آخر أجر.

لجأ المتقاعدون إلى مجلس النواب، فأحيل الموضوع إلى لجنة العدل والاوقاف التي أكدت مشروعية مطالب المتقاعدين وحقوقهم.

اتفق الحاج عبدالواسع هائل والنائبان احمد سيف حاشد وناصر عرمان مع رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على اعتماد الفوائد البنكية المعتمدة لدى البنك المركزي بشأن سداد فوارق وحقوق هؤلاء المتقاعدين.

فرع المؤسسة في الأمانة رفض تنفيذ هذا الاتفاق ايضاً، دون سبب وجيه غير التعنت الارعن.

رئيس المؤسسة وجه في ٢٠٠٥/٨/١١ رسالة إلى مدير عام فرع الامانة ومدير عام النظم والمعلومات طالبهم فيها باستكمال الاجراءات: فارق مدة الخدمة السابقة، وفقاً للاتفاق مع اعضاء مجلس النواب، بيد ان المديرين استمرا في التجاهل والتطنيش.

وصلت القضية إلى رئيس الوزراء الذي طلب من وزير الخدمة المدنية التوجيه بتنفيذ حكم القضاء وفتوى وزارة الشؤون القانونية التي ايدت تفسير المادة (٥٨) لصالح الزيادة الجماعية بشأن احتساب معاشات العجز والشيخوخة والوفاة.

اثار موظفو تيليمن القضية عام ١٩٩٩، إذ التقوا بمحمد حزام الشوحطي الذي كان حينها رئيساً للهيئة العامة لصندوق التقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات.

كلف الشوحطي حينها لجنةً لتقصي الحقائق، فأكدت احقية الزيادة الجماعية في تقرير رفعته له في ١٩٩٩/٣/١١.

بناءً على تقرير اللجنة، التي وقعت في الحسابات منذ ٩٣ حتى ١٩٩٨، اصدر الشوحطي تعميماً رقم (٧٢) بشأن ضوابط تطبيق المادة (٥٨) الفقرة (٢) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٩١.

اكد الشوحطي في تعميمه الذي اصدره في ١٩٩٩/٤/٢، أن تطبيق احكام هذه المادة لا يسري إلا اعتباراً من تاريخ اصدار هذا التعميم، مطالباً شركة تيليمن بموافاة الهيئة بقرارات ولوائح رفع الاجور للعاملين المؤمن عليهم خلال الخمس السنوات الاخيرة.. يومها استبشر العاملون في تيليمن؛ إذ كان الشوحطي جاداً في اعتماد حقوقهم ، بيد أن المشاكل كانت لهم بالمرصاد.

جاء عام ٢٠٠٢ كعام للتقاعد فبدأ هؤلاء رحلة ملاحقة ومشارعة لم تنته حتى الآن.

هناك من يقول إن مؤسسة التأمينات تكيل بعدة معايير إذ تطبق القانون متى شاءت ولصالح من تريد.

الفارق كبير بين الراتب الحالي لهؤلاء المتقاعدين، والراتب الذي يفترض أن يتقاضوه مع الزيادة الجماعية المقرة لهم قانونياً.

سنوات من التجاهل والمماطلة، ولا أحد يهتم.

ماذا تريد مؤسسة التأمينات كي تعتمد لهؤلاء حقوقهم؟ لماذا هذا التعنت الفج تجاه العمال من قبل مؤسسة يفترض بها ضمان حقوقهم؟

سنوات (الجعجعة) والألم التي يقضيها هؤلاء المتقاعدون في ايامهم الاخيرة في الحياة، شاهد حي على فداحة مايجري للتحايل على حقوق الناس.

حكم محكمة لم ينفذ، فتوى من وزارة الشؤون القانونية لم تفد، تدخل البرلمان.. اتفاق مكتوب بحضور اعضاء مجلس نواب.. توجيه من الوزير وآخر من رئيس الوزراء وثالث من رئيس المؤسسة.. كل هذا ولم تُقر حقوق هؤلاء المتقاعدين!! ما الذي تريده التأمينات؟ هل على الله أن ينزل إلى الأرض لإقرار حق هؤلاء؟!!

الراجح أن وراء المسألة تعنتاً مقصوداً ومواقف شخصية لدى نافذين في فرع المؤسسة بالأمانة.. هذا أمر معيب ومخجل، على رئيس المؤسسة أن يوقفه.

● محضر اتفاق يناير 2005 بحضور أعضاء مجلس نواب

● منطوق حكم محكمة غرب الأمانة الصادر منتصف مارس 2004

● التعميم الصادر من الشوحطي عام 99

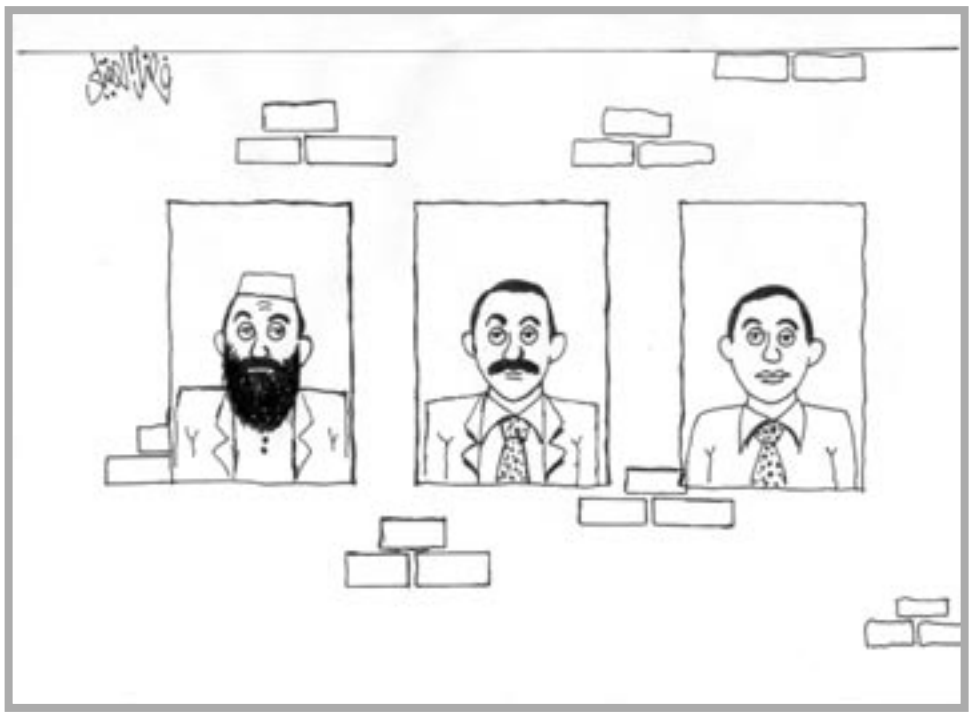

نقابة شعارها يكون "شبيك لبيك عبدك بين يديك".. هذه هي المواصفات التي خرجت عنها نقابتنا الصحفية خلال تجربة السماح التي منحها الحزب الحاكم لها، ليجري عليها باجمال تجاربه الناجحة لسابقتها.. بعد أن اشتهرت مقولته بإدخال القيادات الصحفية الى المؤتمر عبر مجلس النقابة..!!

ها هي قد أزعجتهم نقابتنا، ولم يمر عليها إلا سنتان فقط، وهاهو باجمال يعلن فشل تجاربه على عدد من أعضاء المجلس المنتخب، أولئك الذين لا ينتمون الى وظيفة رسمية يخشون على ضياعها، أو مصلحة خاصة يبحثون عن تحقيقها.

ما يحدث اليوم لنقابة الصحفيين نتاج طبيعي لثقافة الاستبداد التي تفشل محاولاتها الكاذبة لأن تكون ثقافة ليبرالية حديثة، "فطبع العقرب، أنه لا يؤمن الضفدع إلا بضع دقائق لينقض عليه -كما هو معروف في المثل الشهير- الطبع غلب التطبع".

لقد أوجعتهم النقابة بمواقفها تجاه منتهكي الحقوق، ليخططوا اليوم لعملية انقلابية، بزعم أنها فشلت، والحقيقة أنها فشلت ولكن بتبعيتها للنظام، وهذا من أهم المبررات لكل نظام مستبد لإيقاف استمرار تخلق الأشياء الداعية لانهياره.

عبدالحكيم هلال
hakeem72@hotmail.com

«لصوص الحرية»

الحزب الحاكم حين يسطو على الصحافة

كم هو الحزب الحاكم غبي ليتبنى قضية فاشلة، يدفعه الى ذلك خوفه من وجود نقابة قوية خلال الانتخابات القادمة. وما يجعلني أقول ذلك هو أن المهم الذي بنته النقابة سيظل كما هو وإن أزيحت قياداتها.. إذ أن ذلك هو "الإرادة الرافضة لثقافة الانتهاكات".

كم هو الحزب الحاكم غبي ليهدم ما كان بناه الحقوقيون، وما كان الخارج اعتبره انتصارا للديمقراطية..!!

سيقول البعض -وقد قال- ليس للحزب الحاكم دخل فيما يجري، ولكن أين سنضع هجومه وحيدا على المجلس الحالي، وتشغيل قياداته الإعلامية للمقاولة بالكتابة، ضد المجلس، حتى أنهم أحرجوا وكتبوا ما كان واضحا أنه كلام "أبتر"؟!.

أصبح واضحا لمن يقرأ تلك المقالات، ويحاول إجهاد نفسه لإكمال قراءة تلك الأخبار عن النقابة، بأن مخططا قد عقد العزم عليه، لقطع رقاب قد أينعت.

إن الطريقة التي يتحدث بها أولئك النفر، بعد استقالة النقيب، من ضرورة إجراء انتخابات للمجلس بكامله، تجعلنا نحاججهم بالقول إنه ولا بد أن تجرى انتخابات برلمانية، مع الانتخابات الرئاسية القادمة وهو الأمر غير المنطقي. وإن أرادوا رأي الجمعية العمومية -التي هي الشعب هنا- عليهم إجراء استفتاء لهذا الأمر، (مجرد زنقلة فقط)، حتى لا يشطح من بيدهم مقاليد الأمور، وإن كانت الأنظمة الاستبدادية تمنحهم ذلك، وتزكيه لهم.

استقالة النقيب

من غير المنطقي -لي- مبررات استقالة النقيب، على أنها طبيعية، كما أعلن، فالمنطق يقول ان النقيب لم يعد يمتلك فرصة أخرى للترشح، وطالما أنه عجز عن مواجهة المجلس الحالي، وأصطدم معه أكثر من مرة، في قضايا أصلا لم يكن هناك داع للإصطدام حولها، فمن التخطيط أذا قطع هذا الاستمرار، وعدم الأنتظار الى حين انتهاء الفترة القانونية للمجلس. وطالما أن المجلس الحالي قد ربط علاقات كبيرة مع الخارج (المنظمات الدولية الصحافية، والحقوقية، حتى وصلت علاقته أيضا بـ"لجنة حماية الصحفيين بنيويورك، وهي لجنة ذات ارتباط بالمانحين، وتأثير قوي على قراراهم)، فالأفضل هنا هو عدم التمادي بالانتظار أكثر، فربما يجدون علاقة النقابة تتوسع أكثر وأكثر حتى تعجز الدولة عن الأقدام على شيء في المستقبل، أكثر من عجزها الحالي.

ولكن ربما ما لا يمكن السيطرة عليه، هو هذه الصحوة الصحفية، لا سيما لدى الكثير من زملائنا في الدوائر الرسمية. وإذا كانت الانتخابات السابقة قد منحت الحزب الحاكم نصف العدد تقريبا، فإنه اليوم ومع ما قدمته النقابة لهم، من وقوف قوي ضد رؤسائهم في العمل -وهو ما لم يحدث مسبقا إذ كان من المستحيلات- من اجل حقوقهم، أو ضد تلك الانتهاكات التي طالتهم من جهات أمنية وحكومية.. فإنه يمكن القول بسهولة أن الانتخابات القادمة يجب أن تحد من وصول العدد الذي يسعى إليه الحزب الحاكم، للسيطرة على قرارات النقابة.

ومالا يمكن أن يفهمه المخططون للسيطرة، هو أن الصحفيين يدركون أنهم يستمدون قوتهم من مجلس قوي، كما هو حال المجلس الآن، الذي في عهده تكسرت الكثير من الخطوط الحمراء، لأنهم ما أقدموا على تمثل حريتهم كاملة إلا حينما شعروا بقوة مجلسهم، بل وصل الأمر الى إجراء انتخابات لجان نقابية في المؤسسات الرسمية، وهو ما زاد خطورة الأمر لدى من تربوا على الشمولية، والعيش على صناعة الخطوط الحمراء.

لقد أصبح واضحا اليوم لدى معظم الصحفيين، أنه من مصلحتهم، وجود مجلس قوي لا يرتهن أعضاؤه للوظيفة العامة أو المصلحة المستقبلية، وهذا هو ما سمعته من أحد المستقلين (يعمل مراسلا لوسيلة خارجية) حين اقترحت عليه الترشح، قال لي إنه ليس من مصلحة الصحفيين أن يرشح شخص مثله، لديه وسيلة صحفية مهمة، من ناحية أن عمله الصحفي يحتم عليه قضاء معظم وقته فيه، ومن ناحية أخرى، أنه سيخاف على وظيفته من الاستهداف، طبعا من الواضح أنه كان يتحدث وهو يضع في حسابه أن هذا النظام غير محترم ليربأ بنفسه عن التدخل بأرزاق الآخرين، فهو نظام فيه شخصيات لا تتورع من استخدام وسائل قذرة، كما وصفها تقرير لجنة حماية الصحفيين الأمريكية الأخير.

التعامل مع الخارج

من المعروف أن بلادنا لم تدرج ضمن الدول التي أدرجت في برنامج دعم صندوق الألفية، ومن المعروف أن المدير الجديد للصندوق، لم يقتنع بتصرفات اليمن تجاه الكثير من القضايا التي يشترط الالتزام بها للدخول ضمن ما سمي بـ"العتبة" (وهي مرحلة تمهيدية للدخول ضمن الدعم) وكان من أهم النقاط تلك هي حرية الصحافة، وإيجاد قانون جديد للصحافة ملتزم بالمعايير الدولية. ومن المؤسف أن بلادنا لم تستطع عمل شيء إزاء هذا الأمر، كما أنه من المؤسف أيضا أن مجلس النقابة، ومعه الصحفيون أحرجوا الدولة، التي أعلنت نيتها تغيير قانون الصحافة بناء على تلك المطالب الخارجية، ليقوموا برفض المشروع الذي خططت له الدولة، وكشف مثالبه اللاقانونية، والمقيدة للحريات الصحفية.

بل كانت النقابة تتعامل مع الخارج من أجل مناصرة أعضائها في حقوقهم، والدفاع عنهم، وكانت ترسل بياناتها للمنظمات الخارجية بخصوص كافة تلك الانتهاكات، عندما لا تجد تجاوبا داخليا معها من قبل المسؤولين، وهو الأمر الذي كانت تتمسك به تلك المنظمات الخارجية لتقدمه للجهات المانحة كدليل على عدم التزام بلادنا بحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان. وبدلا من أن تتجه الدولة للقضاء على تلك المظاهر المخلة بالديمقراطية لتتحصل على الدعم الخارجي، كأسهل الطرق، أعلنت عجزها، من خلال السعي للقضاء على النقابة معتبرة ان هذا هو الأسهل، غير مدركة ان الأمر توسع وظهرت منتديات ومنظمات ومراكز صحفية من شانها القيام بدور النقابة نفسه.

ان الطريقة التي يستخدمها الحزب الحاكم للإطاحة بالنقابة، ستكون مدمرة للعمل النقابي الصحفي، لكنها أبدا لن تقتل الروح التي تكونت لدى الصحفيين، والذين سيصبحون قادرين على الدفاع عن حقهم بأنفسهم، دون الحاجة لمن يقوم بهذا الدور، طالما وقد فتحت النقابة الباب أمام الجميع ليقوموا به.

كما أن القانون الذي يراد تمريره - بمواده الشمولية - أثناء فترة الصراع، لا أعتقد ان اجتماعا ت عدة سيعقدها الحزب الحاكم مع أعضائه الصحفيين، لأجل إقناعهم بمواده، أنها اجتماعات ستكون ذات جدوى بعد الآن، لأن الوقت قد تأخر كثيرا.

إن الخوف الذي يجب ان يساور الصحفيين، ليس من مجلس وقف ضد انتهاكات الصحفيين من الأحزاب كلها، بل مما يراد أن يكونه المجلس القادم، ربما سيستطيع فقط عقد الدورات المختلفة، لكنه سيكون عاجزا عن إصدار بيان نقابي، ضد مؤسسة «الثورة» مثلا، أو محافظ الضالع، أو حتى مدير عام، أو مرافق قاض متهور.

في اعتقادي، أننا في مثل دولة كاليمن ما زالت تتخلق في تكويناتها الأولى من الديمقراطية، بحاجة الى من يسير بحقوقنا الى بر الأمان، أفضل ممن يؤهلنا في أعمالنا، مقابل أن يسلبنا إرادتنا، ويمنعنا من تنفيذ ولو نصف ما تعلمناه..!!

لماذا نقابة الصحفيين

ليست نقابة الصحفيين هي المكان المناسب للسلطة، لعقد صفقاتها، ومحاولة كبح عجلة الديمقراطية عبر تقييد حرية الرأي، وتحويل الحقوق الى مجرد صراعات حزبية، تشويها للحقيقة، التي قد تؤثر سلبا على مصالح الكثير ممن استمرأوا العيش على قيادة الأزمات والتخطيط لها.

بالنسبة لنا لن نكون آسفين على أشخاص مجلس النقابة، بقدر أسفنا على تجربة بدأت بيضاء برضا السلطة والصحفيين، وانتهت الى سواد تقوده السلطة فقط. علينا أن نحزن على أن محاولة حقيقية للعيش في أتون الديمقراطية، فشلت حين أعلن نجاحها لطرف الصحفيين ضد السلطة.

وفي اعتقادنا ان إصرار الحزب الحاكم، على تدمير النقابة الحالية، بعد صبر سنتين، إنما جاء لعدة عوامل، منها ما اشرنا إليه في سياق حديثنا السابق ومنها ما سنورده هنا مع تلخيص ما سبق:

- استشعار وهمي لخطورة الإقدام على المرحلة القادمة من الانتخابات الرئاسية والمحلية، بنقابة قوية، تقف في وجه المقدمين على ردع الصحفيين، خصوصا أولئك الذين دربتهم منظمة خارجية على تغطية الانتخابات القادمة.

- يزداد تخوف السلطة من النقطة السابقة مع احتدام صراعها مع المعارضة، سيما وان السلطة تعتبر أن غالبية مجلس النقابة من المعارضة، مع أن المعروف أن غالبية أولئك المتهمين بأحزابهم، هم على خلافات واضحة معها، وقد وقفوا ضد أحزابهم مع الصحفيين، ويؤكد ذلك مواقف عديدة للمجلس.

- السعي الى تمرير مشروع قانون الصحافة الذي رفضه الصحفيون، بعد أن فشلت السلطة في مواجهتهم ونقابتهم، للوصول الى حلول توافقية، تضر الصحفيين أكثر مما تخدمهم.

- إحداث انشقاقات بين الصحفيين الرسميين والمعارضين لإيصال رسالة الى المنظمات الخارجية الداعمة للنقابة، مضمونها فشل النقابة في إدارة الصراعات الحزبية بين أعضائها.

- يعتقد الكثيرون مثلي أن مجلس النقابة الحالي كان قويا في وجه كافة الانتهاكات التي طالت الصحفيين، مما شكل جوا مهنيا شجاعا للصحفي لقول كلمة الحق دون خوف من سجن أو اختطاف أو ضرب، أو حتى تهديد بالقتل، وهذا الأمر أنعكس على النظام بشكل استياء كبير مما يحدث من تصديق للحرية والديمقراطية، وإن بشكل بدائي.

- عدم قدرة الحكومة على مواجهة ضغوطات الإصلاح الخارجية والداخلية، واعتبار أن الصحافة هي العدو الأول الذي يزيد من تلك الضغوطات، ويتضح ذلك من تصريحات المسؤولين، فقد اتهم أبوبكر القربي الصحافة بتقديم معلومات مغلوطة للخارج، وقال إنهم أقنعوا الجانب الأمريكي بالجلوس والحوار لمناقشة مصداقية تلك الصحف التي استقى منها الأمريكان معلوماتهم.

تهمة الحزبية حين تكون لمصلحة الحاكم فقط

وأخيرا علينا أن نكون أكثر دقة في توصيفاتنا لما يود الحزب الحاكم عبر مواقعه وصحفه من إلصاق تهمة الحزبية بالنقابة لمجرد أن مجلسها لم يتفق معه على طاولة واحدة للحوار كان الغرض منه المساومة على قضايا إجماع لدى الوسط الصحفي، فتلك تهمة لم يستطع إثباتها عبر استقالات أعضاء ينتمون إليه أولا قبل أي حزب آخر، حين بدأت تلك الاستقالات بالمساومة على المواقع التنفيذية، وانتهت بالتخطيط لإضعاف دور النقابة وبث الانشقاقات، ولا عبر مواقف حقيقية لأعضاء المجلس الذي يقتسمه لوحده مع ثلاثة أحزاب مناصفة.

إن التهمة التي تتهم بها كافة النقابات النشطة وقوفها مع حقوق أعضائها، لن تكون تهمة بأي حال طالما وأن السيطرة ستكون كلية للحزب الحاكم، الذي يعمل على وأد كافة النقابات التي تحت سيطرته، وإفراغها من عملها النقابي الحقيقي لتصبح فقط اسما دون جسم.

فنقابة الصحفيين -مثلا- موجودة منذ ما قبل 1990م، لكنها لم تكن يوما بهذا الزخم الذي يزينها اليوم، لتصبح نقابة ذات صدى عالمي، وحضور دولي.

ومع أننا لسنا مع الإقحامات الحزبية والسياسية للعمل النقابي، إلا أننا نورد هنا مفارقة سيئة وقع فيها الحزب الحاكم، من خلال كيله الاتهامات لمجلس النقابة بأنه ذو أكثرية حزبية مخالفة لمنطلقاته، ولذا فإنه يسعى الى أعادة هيكلتها لتصبح تابعة له. نقول في هذا أن لأحزاب اللقاء المشترك حقا كاملا إذن بمطالبتها بتغيير تشكيلة اللجنة العليا للانتخابات؛ لأنها ذات أغلبية للحزب الحاكم، والمسألة هنا أكثر دقة لأنها مرتبطة بالعملية الديمقراطية كلية، وليس لنقابة واحدة فقط، بل إن أحزاب المشترك تمتلك أدلة على تهمة «الحزبية» التي توجهها للجنة بينما لا يمتلك الحزب الحاكم دليلا حقيقيا ضد مجلس النقابة، وما عداه فمجرد تخمينات ليس إلا.

تحريض جديد ضد الزميل عرفات مدابش

● مدابش

تقدم الزميل عرفات مدابش ببلاغ الى مجلس نقابة الصحفيين بشأن ما نشرته صحيفة «أخبار اليوم» من إدعاءات ومزاعم من شأنها تعريضه للخطر.

وكانت الصحيفة نشرت تقريراً في صفحتها الأولى، مطلع الاسبوع، يتضمن اتهامات صريحة للزميل مدابش بالتنسيق مع أجهزة استخبارية اجنبية لاستهداف أمن البلاد، وذلك من خلال اجرائه مقابلة مع «خالد عبدرب النبي» المتورط السابق في عمليات مسلحة ضد القوات الحكومية، وعلاقته بجماعات متهمة بالارهاب.

المقابلة التي نشرتها صحيفة «الشرق الاوسط» استخدمتها «أخبار اليوم» مدخلاً للتحريض ضد عرفات مدابش وتلفيق اتهامات ضده.

ويعمل عرفات مدابش مراسلاً لراديو «سوا»، كما انه يدير موقع «التغييرنت» الاخباري، وسبق أن تعرض لاعتداءات وتهديدات متنوعة المصادر والأساليب خلال العامين الماضيين. ويأتي التحريض ضده في سياق حملة واسعة تديرها أطراف في السلطة والحزب الحاكم ضد صحفيين مستقلين ومعارضين تقوم على توجيه اتهامات بالعمالة لجهات اجنبية وتشويه سمعتهم وتأليب الرأي العام ضدهم.

حق الرد

الأخ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم

بعد التحية

نشرت صحيفتكم في عددها (48) بتاريخ 2006/3/29م عن السيول التي غمرت مدينة معبر واشارت إلى أن المساعدات لم تصل إلى مستحقيها والتعويضات لم تسلم للمتضررين من الأهالي.

وبناءً على ما نشر نوضح لكم الآتي:

– قامت قيادة المحافظة والمجلس المحلي بمديرية جهران منذ الوهلة الاولى لإبلاغها بالخبر بوضع الحلول المناسبة والعاجلة وشكلت لجنة لمتابعة عملية إيواء ا لمتضررين في مدرسة العهد الجديد والإشراف على توزيع مواد الاغاثة وفتح منافذ للسيول وعمل مخيم كبير للفئة الفقيرة.

– قامت فرق الإنقاذ المدني والهلال الأحمر اليمني بواجبها في عملية الاغاثة وإيواء المتضررين بعد هطول الامطار مباشرة.

– كما قامت جمعية الهلال الاحمر بتوزيع المساعدات العينية من اغذية ومفروشات وخيم بصورة عادلة وسليمة.

– قامت قيادة السلطة المحلية بفتح عبارات ومنافذ لتصريف مياه السيول.

– شكلت لجنة لحصر المساكن المتضررة، بناء على توجيه فخامة رئيس الجمهورية وسيتم تسليمهم التعويض المناسب والعادل قريباً.

– تم التوصل مع وزارة الاشغال العامة لعمل دراسة كاملة لحماية مدينة معبر من السيول مستقبلاً.

– أفاد الأهالي المسنون أن المنطقة لم تشهد مثل هذه السيول منذ اربعين عاماً تقريباً.

وعليه: نأمل نشر هذا التوضيح في صحيفتكم عملاً بقانون الصحافة والمطبوعات.

مع جزيل الشكر،،،

إبراهيم الماخذي

مدير إدارة العلاقات العامة بالمحافظة

المعارضة تنعي

(تتمة الصفحة الأولى)

ووصف البلاغ الخطوة بانها عودة بالحوار الى نقطة الصفر. وقال ان ذلك يضع عقبات جديدة امام أي محاولة جادة للتوصل الى ضمانات لإنتخابات حرة ونزيهة. وجاء في تصريح المصدر مسؤول: «اننا نعبر عن اسف وخيبة امل من تراجع قيادة المؤتمر عن ما تم التوصل اليه من نتائج الحوار الذي دام قرابة اربعة اشهر والتي استندت في بعضها الى مقترحات تقدم بها الاخوة في المؤتمر حيث قاموا في الاجتماع الذي عقد مساء يومنا هذا الاثنين بسحب المقترحات الخاصة باصلاح الادراة الانتخابية وتصحيح وضع اللجنة العليا للانتخابات مما عاد بالحوار الى نقطة الصفر».

واضاف: «ان اللقاء المشترك إذ يؤكد على حرصه وتمسكه بالحوار كمبدأ ووسيلة لتجاوز وتذليل الصعوبات التي تعيق عملية التحول الديمقراطي في البلاد، ليرى ان هذا الموقف انما يضع عقبات جديدة امام اي محاولة جادة للتوصل الى ضمانات تؤمن اجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة» ويأتي هذا الموقف متزامناً وقول الحزب الحاكم ان اللقاء تمخض عن الاتفاق على مناقشة مشروع التعديلات الدستورية.

وقال عبدالله أحمد غانم رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي ان جلسة الحوار التي عقدت برئاسة عبد القادر باجمال، وافقت على طلب أحزاب المشترك مناقشة مشروع التعديلات الدستورية ولكنها اشترطت أن تشارك في ذلك كل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وخلافا لما اعلنه اللقاء المشترك اكد غانم استمرار جلسات الحوار بين الطرفين والتي ستستأنف لاحقا لمناقشة العديد من القضايا «وبما لا يتنافى مع الدستور والقوانين النافذة وما من شأنه الوصول إلى ما هو محل إجماع وطني ومعه تتحقق مصلحة البلاد».

الدفاع: قبول

(تتمة الصفحة الأولى)

على أجواء محاكماتهم، بما قد يؤثر على سلامة إجراءاتها».

وألغت وزارة الاعلام في فبراير الماضي تراخيص صحف: «يمن أوبزرفر»، «الرأي العام»، و«الحرية»، وهي صحف أسبوعية مستقلة، كما أحالت محرريها إلى النيابة التي وجهت اليهم تهم الإساءة إلى الدين الاسلامي بزعم انهم اعادوا نشر رسوم الصحيفة الدانماركية المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم.

ويمثل الزميل كمال العلفي رئيس تحرير «الرأي العام» أمام محكمة غرب العاصمة، والزميلان اكرم صبرة مدير تحرير «الحرية» ويحيى العابد المحرر بالصحيفة، أمام محكمة جنوب شرق العاصمة، والزميل محمد الأسعدي رئيس تحرير «يمن أوبزرفر» امام محكمة جنوب غرب العاصمة. ويتولى الدفاع عن الزملاء الأربعة المحاميان محمد ناجي علاو وخالد الآنسي. وشهدت القضايا المنظورة في المحاكم تطوراً خطيراً بعد تقدم اشخاص بدعوى مدنية تتضمن تكفيراً صريحاً للصحفيين الأربعة. وكان الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى حزب الاصلاح، دشن حملة شعبية ضد الزملاء الأربعة، وأعلن جمع تبرعات تقدر بـ5 ملايين ريال، قال إنه سيخصصها كأتعاب لمحامين ليتفرغوا لملاحقة الصحف الثلاث.

ودافع بيان النقابة عن موقف الزملاء الأربعة، وشدَّد على أن الصحف الثلاث تصدت لإدانة واستنكار الرسوم المسيئة، لكنها تعرضت للإجحاف بعدما كيفت النيابة قرارات اتهام بحقها دونما نظر إلى سياق النشر الذي وردت فيه عينة من الرسوم بأحجام مصغرة ومشوهة وهو ما يفقدها دلالاتها الأصلية.

واستهجنت النقابة الخطاب التكفيري الذي يعتمده اشخاص ينتحلون صفة الادعاء المدني، داخل قاعات المحاكم، وذكّرت بآراء علماء وقضاة تؤكد على حسن مقصد الصحف الثلاث.

وشهدت جلسة محاكمة الزميل كمال العلفي السبت الماضي سجالاً بين المحاميين محمد علاو وخالد الآنسي والمحامين المترافعين عن المدعين بالحق المدني. ففي حين اتهم الدفاع هؤلاء بادعاء الغيرة على الرسول الكريم، مطالبا بتوريد المبالغ التي جمعت لهم إلى الخزينة العامة، اتهم محامو المدعين مؤسسة «علاو» للمحاماة و منظمة «هود» «بتلقي دولارات من الغرب للدفاع عن المسيئين للاسلام»، وطالبوا القاضي الجنائي حسان الأكوع بالتحريز على مؤسسة «علاو» ومنظمة «هود» لضبط مستندات ومذكرات زعموا انها وردت إليها من منظمات وجهات غربية.

وتقدم المحامي محمد ناجي علاو إلى المحكمة بطلب إحالة اتهامات المدعين بالحق المدني إلى النيابة للتحقيق.

ودفع ممثلا الدفاع -المحاميان علاو والآنسي- بعدم صفة المدعين بالحق المدني، ولفتا إلى قيام هؤلاء باغتصاب حق النيابة المقرر بالحسبة نيابة عن المجتمع. وإذ أشارا إلى أن من وصفوهم بالفضوليين تقدموا بدعوى جنائية، خلاف مزاعمهم، انتهت بطلبات حقيقتها الحكم بالقتل ضد الزميل العلفي، ذكّرا القاضي بدعوى النيابة العامة التي انتهت إلى طلب الحبس أو الغرامة طبق المادة (195) عقوبات. وخلصا إلى أن المحكمة في حال قبلت دعوى المدعين بالحق الشخصي والمدني ستكون أمام دعويين جنائيين، وليس دعوى مدنية تبعاً لدعوى جنائية.

دفع المحاميين علاو والآنسي، الذي انبنى على عديد الاسانيد التي تدحض أحقية «المدعين المحتسبين» في التدخل في القضية، انتهى إلى استحالة النظر في دعواهم، إذ أن الحكم بالتعويض لكل المسلمين والقاضي واحدٍ منهم، موجب لمنعه عن نظر القضية؛ «لأنه يفترض أن ضرراً مدنياً قد لحقه».

مهربو الادوية

(تتمة الصفحة الأولى)

في المستودعات منها (30) الف امبولة من الـ(نوفلجين) و(988) باكت من (ربجالتيس) والتي تهدد حياة الانسان وصحته.

المصادر ذاتها اشارت إلى أن هذه الادوية يتم تصريفها في المناطق الريفية والنائية.

وتفيد معلومات حصلت الصحيفة عليها ان كثيراً من تجار الادوية المهربة والمزورة اصبحوا وكلاء معتمدين في اليمن بعد أن منحت لهم تراخيص من الجهات المختصة، برغم علمها المسبق بما يقومون به. واوضحت المعلومات أن غالبية القائمين على تجارة الادوية بالجملة والمستوردين لها دخلاء على مهنة الصيدلة ولا يحملون أي مؤهلات صيدلانية أو طبية.

يذكر أن هذا المستودع هو الرابع الذي تم ضبطه خلال اسبوعين.

واشنطن تعرض

(تتمة الصفحة الأولى)

الإفراج عنه، وقال إن زايد رفض هذا العرض ورفض بقاء الرجل كمحام له. وبموجب القانون الامريكي يحق للسلطات اتمام صفقة قانونية مع أي متهم في مقابل التعاون مع السلطات بمالديه من معلومات في مقابل اختيار اخف العقوبات ضده..

الى ذلك جددت وزارة الخارجية اليمنية المطالبة بمنح المحامي خالد الآنسي تاشيرة دخول الى الاراضي الامريكية للانضمام الى هيئة الدفاع عن المؤيد وزايد بعد ان رُفض هذا الطلب من قبل.

وحسب المصادر فان وزارة الخارجية وجهت مذكرة إلى السفارة الأمريكية بصنعاء أكدت فيها على تمسك اليمن بموقفه من متابعة القضية من خلال المحامين المكلفين بتلك المهمة..

وكان مقررا ان يغادر الآنسي نهاية مارس لكي ينضم إلى المحامين الأمريكيين الذين يترافعون عن السجينين بعد ان حكمت محكمة بروكلين بسجنهما 75 سنة على المؤيد و45 سنة على تزايد وتغريمهما حوالي مليوني دولار..

الفساد في مجلس

(تتمة الصفحة الأولى)

ضرراً بالصالح العام.

وتشير المادة رقم (14) إلى تمتع موظفي الهيئة الذين يحددهم رئيس الهيئة بقرار، بصفة الضبطية القضائية، بحيث يصدر بمنحهم تلك الصفة، قرار من وزير العدل. بينما تعد المادة (15) أي تدخل في شؤون الهيئة جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط فيها الدعوى بالتقادم.

وتمنح المادة (19) رئيس الهيئة السلطات المخولة لوزير المالية ووزير الخدمة المدنية المنصوص عليها في التشريعات النافذة، فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بموازنة الهيئة وتنظيم اعمالها وشؤون موظفيها.

المادة (23) من المشروع تدخل ضمن التدابير المتعلقة بالقطاع الخاص من أجل تعزيز معايير وانظمة المحاسبة والمراجعة ووضع الضوابط الكفيلة بمراجعة الحسابات والميزانيات العمومية والكفيلة بمنع التلاعب بالبيانات المحاسبية.

وفي الباب الثالث من المشروع والخاص بـ«تدابير مكافحة الفساد» يتحدث الفصل الثاني فيه عن «مشاركة المجتمع» في تلك التدابير. تقول المادة (24) ضمن الفصل، إن على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد، الابلاغ عنها إلى الهيئة او الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من صحتها واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها. وتعزز المادة (25) من اسهامات ومشاركة المجتمع المدني في الانشطة المناهضة للفساد. بينما تكفل الهيئة في المادة (27) للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد، توفير الحماية القانونية لهم، واجراءات حمايتهم.

الفصل الثالث والمتعلق بـ« التعاون الدولي» تقول المادة (29) فيه إن لكل دولة طرف في الاتفاقية رفع دعوى مدنية امام القضاء اليمني للمطالبة بحقها في استعادة ملكية العائدات الاجرامية المرتبطة بجرائم الفساد المنصوص عليها في الاتفاقية، وكذا حقها في التعويض عن الاضرار التي لحقتها بسبب تلك الجرائم وفقاً للاحكام والاجراءات المنصوص عليها في القوانين النافذة، شريطة المعاملة بالمثل.

واعتبر الباب الرابع الفصل الاول المتعلق بـ«جرائم الفساد» أن جرائم الفساد (المادة (30)) هي الجرائم الماسة بالوظيفة العامة والجرائم المخلة بسير العدالة واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، ورشوة الموظفين الاجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية للقيام بعمل او الامتناع عن عمل، اخلالاً غير مستحق أو الاحتفاظ بها متى ما تعلقت بتصريف الاعمال التجارية الدولية وجرائم التزوير المتعلقة بالفساد وجرائم التزييف وجرائم التهريب الجمركي والتهرب الضريبي، والغش والتلاعب، في المزايدات والمناقصات وغيرها من العقود الحكومية، وجرائم غسل العائدات الاجرامية، وأية جرائم اخرى ينص عليها أي قانون آخر بوصفها من جرائم الفساد وربط كافة تلك الجرائم بما نصت عليها النصوص في قانون الجرائم والعقوبات.

وتنص المادة (34) على حق الهيئة في مخاطبة واستدعاء المعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص للاستفسار حول واقعة تتعلق بالفساد وفقاً للتشريعات النافذة.

الفصل الثالث والمتعلق بالعقوبات، تقول المادة (39) فيه، بالاستفادة من احكام الاعفاء والتخفيف من العقاب كل من ساهم في أي جريمة من جرائم الفساد إذا بادر إلى إبلاغ السلطات المختصة عن الجريمة أو قدم بيانات أو معلومات سهلت اكتشافها أو مرتكبيها أو القبض عليهم او استرداد العائدات الاجرامية.

وتلزم المادة (42) الباب الخامس- احكام ختامية- كافة اجهزة الدولة تسهيل اجراءات الابلاغ عن حالات الفساد والتأكد من صحتها واتخاذ الاجراءات اللازمة قانونياً حيالها مع ضمان سرية البيانات الشخصية للمبلغ، كماتلزم المادة (43) كافة اجهزة الدولة بالتعاون فيما بينها للكشف والتبليغ عن جرائم الفساد إلى سلطات الضبط والتحقيق مع امدادها بالمعلومات وتجبر كل من علم من الموظفين العموميين اثناء تأدية وظيفته أو بسبب ذلك، بالابلاغ عن وقوع جريمة من جرائم الفساد، فوراً إلى الهيئة او الجهة المختصة مع تقديم الادلة المتوافرة والمعلومات بشأنها.

وفيما منح المشروع صلاحيات الضبط القضائي للهيئة، إلى جانب ايراد عقوبات لا تزيد عن السجن ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد عن مليون ريال لكل من يخالف احكام المواد (15 و16و26و43/ب) منه، شكك النائب صخر الوجيه في جدوى المشروع ما لم تتوفر إرادة سياسية قوية لمكافحة الفساد. وقال لـ«النداء» إن المشروع لا يضمن استقلالية هذه الهيئة من حيث آلية التعيين لها، أو عزلها، إذ يرى أن تلك الآلية يجب ان ترتبط بممثلي الشعب حسب اعتقاده.

وقال: «طالما والفساد -بعلم الجميع- مستشر في جميع اجهزة الدولة، فإنه يتطلب تفعيل الاجهزة المعنية أولاً مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي يتبع رئيس الجمهورية مباشرة، ومجلس النواب صاحب الحق التشريعي والرقابي، والقضاء المخول بمحاسبة الفاسدين». وتساءل الوجيه، الذي اعتبر أن المشروع كله جاء بضغط خارجي، عن الضمانات التي تجعل من الهيئة فاعلة، لا سيما وأن هناك عوائق موضوعية على أرض الواقع.

وقلل من أهمية المشروع دون تلك الضمانات، معتبراً أن الشرط الوحيد لنجاحه، هو توفر النية الحقيقية لتغيير التوجه القائم لدى الحكومة، بحيث يستشعر كل موظف عام أن هناك إرادة سياسية حقيقية لمكافحة الفساد، لا مكافأة الفاسدين، حسب تعبيره.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

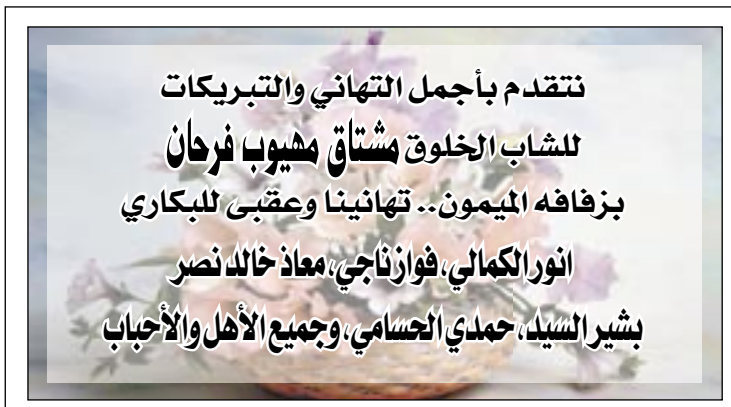

الديمقراطية تحت مشارط حوار الأحزاب!!

محمد أنعم

عندما تصمت الأحزاب في بلادنا عن الصراخ وتبادل الاتهامات يعني ذلك أن الديمقراطية والنزاهة وحياد العملية الانتخابية مطوقة بعقليات الشمولية.. صدقوني هذه هي الحقيقة وهاهي أمامكم أفواه الأحزاب شبة مكممة منذ اسبوعين وهي تقف على مائدة الحوار السياسي في مابينها ولم تفصح للشعب عن موضوعاته حتى الآن، وكأن القضية موضوع عائلي بينهم وليست قضية تهم الشعب ولا يجوز اخفاءها عنه.. وهذا مايحصل دائماً بحكم خلفيات استيراد ثقافة عهود الشمولية لبعض الاحزاب التي تخلص منها شعبنا في 22 مايو 1990م ومايحز في النفس اليوم، ومع قرب احتفالات شعبنا بالعيد الوطني السادس عشر لقيام الجمهورية اليمنية أن بعض الاحزاب مازالت تتعامل مع الشارع السياسي وكذلك مع أعضائها تعامل الوصي مع القصَّار من اليتامى.. ومايزيدنا تعجباً أكثر هو أن مثل هذا التعامل يجري مع أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك حيث أن "الإصلاح" و"الإشتراكي" و"الناصري" هم يتحاورون مع المؤتمر الشعبي العام، فيما بقيت الأحزاب الأخرى محكوم عليها الجلوس في البيت.. ويكفي أنهم كتبوا وكالة وفوضوهم تفويضاً مطلقاً للجلوس على مائدة الحوار وامتشاق مشارطها الحادة (للتقاسم) ومصادرة إرادة الجماهير ومكتسبها الديمقراطي اتفقت عليه في ما بينها...

إذن فالحوار كمبدأ إسلامي وسلوك

متأصل في وجدان الإنسان اليمني منذ غابر العصور مطلب وطني هام والجميع يباركه.. إنما يجب أن يكون حواراً في إطار القانون والدستور ولا يحتكم لـ"العرف" لأن حواراً كهذا يعتبر ذبحاً للديمقراطية.. وإلاّ ماسر تواري الأصوات المطالبة بالشفافية والحيادية ونزاهة الممارسات الديمقراطية وإعادة تشكيل لجنة الانتخابات هذه الأيام إن لم يكن وراء العملية "رضاوة"؟.. ولماذا لم يحتجو على تشكيل لجنة الانتخابات قبل سنوات ولهم ممثلون فيها..! بوضوح.. يبدو كل الضجيج مفتعلاً للحصول على "سُكاته" و (طز) بالديمقراطية ونتائج الصندوق!! للأسف هاهي الأحزاب والتنظيمات السياسية في بلادنا تتعامل مع قضايا الحوار السياسي وكأنه من خصوصيات غرف النوم وهذا استبداد يتعارض مع أي عملية ديمقراطية، فالأحزاب في بلاد الله تطرح على شعوبها القضايا السياسية محل الحوار في مابينها بكل شفافية بل وتحدد القضايا الخلافية ووجهة نظرها حولها.

مع ذلك فإننا نتطلع من أحزاب المعارضة ان لا تخذل شعبنا في هذا الحوار مثلما تلتف على الديمقراطية بالاحتكام إلى (العرف) والخروج بنتائج تعزز الوحدة الوطنية والتجربة الديمقراطية وتتعامل معه بمسؤولية بعيدا عن أي استقواء مشبوه.

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

جامعيون على الرصيف!

ما الذي تغير في المجتمع اليمني فجعله يقبل بوقوف شاب في مقتبل العمر ويحمل مؤهلاً جامعياً، على رصيف الجولات يبيع «شرابات جزم»، أو قطع غيار سيارات أو حتى سراويل داخلية؟ بالطبع الظروف الاقتصادية الصعبة هي التي اجبرت هؤلاء للقبول بالمكوث لساعات طويلة تحت اشعة الشمس الحارقة سعياً وراء حفنة من الريالات التي قد لا تذهب إلى جيوبهم لو انهم تعرضوا لحملة مداهمات وراءها البلدية.

احد هؤلاء الباعة المتجولين كان يحمل على كتفيه «سوبر ماركت» متنقلاً، تعرف على ملامحي اثناء توقفي في احدى الجولات فقال لي بنبرة تحد: «هل تستطيع ان تكتب عن معاناة كثير من الشباب المؤهل والذين انفقت الدولة ملايين الريالات لتعليمهم ثم لفضوا بعد ذلك إلى الشوارع مُعرضين للانسياق وراء تيار العوز والفاقة ويشكلون عبئاً كبيراً على المجتمع بما يحملونه من افكار سلبية للمواطنة الصالحة!!؟».

وآخر زاد على ما قاله الاول فتساءل: «ماذا يريدون منا؟! رضينا بالهم والهم لم يرض بنا فكل يوم نعيش قصصاً مثيرة مع البلدية التي تطاردنا رغم اننا لا نكلف الدولة مليماً واحداً، كما تفعل القطط السمينة التي «تتطحلب» على المال العام، مستغلين وظائفهم العامة، فهل نتحول إلى لصوص او نبيع عقولنا للشيطان!؟».

ثالث تحمس لحديث سابقيه فتساءل: «لماذا لا تبحث البلدية عن حل للمشكلة بدلاً من مطاردتنا اليومية!؟»، ووصف الهجمات اليومية وحملات المطاردة بعملية القرصنة؛ إذ «لا فرق بين ما يقوم به القراصنة في البحر وبين سرقة مجهود ساعات بحث عن الرزق الحلال».

وبدوري سألت اكثر من جهة اختصاص فهالني ما ذكره احد اساتذة علم الاجتماع بجامعة صنعاء حيث قال ان الاثار الجانبية لهذا الامر خطيرة جداً باعتبار ان مثل هؤلاء الشباب فاتحين بيوت ولكم ان تتصوروا كم من المشاكل الاجتماعية التي ستحدث اذا اغلقنا الابواب في وجه مثل هؤلاء.

وتبدو التجربة التي قام بها المجلس المحلي لمدينة تعز برعاية رجل الاعمال شوقي هائل وبالتعاون مع احدى المنظمات الالمانية الاجتماعية، بتوزيع «اكشاك» على هؤلاء الشباب بقروض ميسرة، تجربة جديرة بالاهتمام لتطبيقها في جميع المحافظات على اعتبار انها فكرة تحافظ على لقمة عيش شريحة مهمة من المجتمع وفي ذات الوقت تعيد الانضباط للشارع العام.

●●●

■ الزملاء: خالد سلمان، عبدالكريم الخيواني، جمال جبران، فكري قاسم، سامي غالب، وجمال عامر! ماقصرتم؛ لأنكم اقلام تكتب بمداد الصدق.

وهم الاستهداف.. وهم المؤامرة

محمد القاضي
mhalqadhi@hotmail.com

كثيراً ما نقرأ في بعض الصحف عمَّا يسمى بالغزو الفكري الغربي للعرب والمسلمين كان آخره استهداف المجلس البريطاني، للشباب العربي عبر برامج ثقافية وزيارات هدفها تمييع هؤلاء الشباب واقتلاعهم من جذور ثقافتهم الأصيلة وعقيدتهم. فيما ترى صحف أخرى مشاركة عدداً من الزملاء في فعاليات في الولايات المتحدة نوعاً من المؤامرة والخيانة التي توجب القتل. شئ مؤسف ومحزن أن نظل نسمع مثل هكذا اسطوانات مشروخة عفا عليها الزمن: استهداف واختراق، وغيرها من المرادفات التي تجعلنا نتصور أنفسنا -كعرب- دولاً منتجة ومصنعة تحاول إنتاج القنابل النووية ولذا نتوهم أن الغرب لا هم له سوى السهر ليل نهار وتبديد امواله من اجل استهدافنا وتجنيد عملاء له لاختراق هذه الترسانات المعرفية. نظل نزعم أن ثقافتنا وتراثنا النبيل هدف استراتيجي للغرب الماجن والمنحل. هكذا نصدر أحكامنا ونقول: "الغرب المنحل"، ولم نسأل أنفسنا: كيف يمكن لأمة ماجنة أن تنتج هذا الكم الهائل من العلم والمعرفة والمخترعات بينما نحن بكل أصالتنا وعفتنا وسمونا لم نستطع أن ننتج القمح الذي يسد رمقنا من الجوع؟! أنا شاركت في برنامج الزائر الدولي في الولايات المتحدة عام 2002 ولم أجد فيه ما يدعو إلى الشك والريبة، بل وجدته برنامجا مفيدا في حياتي المهنية والشخصية؛ إذ يتعرف المرء على الإعلام الأمريكي بأشكاله المختلفة وكيف يكون وسيلة بناء بدلا من الهدم. لم أشعر أن أصالتي وهويتي وعقديتي تضررت قط من هذه الزيارة.

إن من يروجون لأفكار الغزو وضرورة التوقع في عصر العولمة ما هو إلا تعبير عن الخوف الذي يعتريهم إزاء التعامل مع ثقافات أخرى. لنتصور أن أمر الاستهداف والاختراق وغيره، وارد! فلماذا إذا نخشى وترتعد فرائصنا من أية ثقافة وافدة طالما وثقافتنا أصيلة ومتجذرة، الأجدر بها أن تصمد في وجه التيار الذي يحاول اقتلاعنا من جذورنا؟! وإذا كانت ثقافتنا غير قادرة على الصمود فإنها حتما سوف تسقط. إذا كان الغرب يحاول تحطيمنا أخلاقيا فلماذا لا نواجه بل نحاول نحن اختراقه واستهداف شبابه عبر برامج مماثلة؟ الغرب يمول مثل هكذا برامج مثل برامج المركز البريطاني وغيرها؛ من اجل كسر الهوة المعرفية بينه والعالم الآخر وبهدف تعريف الآخر بألوانه المتعددة. أما حكوماتنا العربية فليست مستعدة لصرف آلاف الدولارات لتعريف الشباب الغربي بما عندنا وبثقافتنا، ولكنها مستعدة لصرف مئات الآلاف من الدولارات وربما الملايين على كتَّاب مرتزقة لممارسة فاحشة المدح والإطراء على أنظمة لم تحقق سوى انجازات وهمية بلا حدود.

والعجيب فينا أننا امة نأكل من خيرات هذا الغرب ونستمتع بكل ما لديه من منتجات ثم نأتي لنصفه بالمجون متناسين كل هذه الانجازات التي قدمها الغرب للبشرية. كما أننا نصف الغرب -كل الغرب- بالتعصب والانحياز ضدنا وضد قضايانا متناسين كل المظاهرات المليونية التي جابت شوارع "واشنطن" و"لندن" و"روما" للتنديد بالحرب ضد العراق حتى نجد المظاهرات تتحرك في شوارع بريطانيا ضد زيارة كوندليزا رايس وتطالب بالانسحاب من العراق في وقت نسينا فيه نحن العرب والمسلمين شيئاً اسمه العراق. نسينا كل شئ ولم نتذكر سوى الانحلال.

دائما ما نشكو من جهل الغرب بنا، وضرورة انطلاق حوارات متعددة لإزالة سوء الفهم بيننا والغرب وهو ماكشفت الحاجة الماسة إليه قضية الرسوم المسيئة للرسول. اعتقد أن تبادل مثل هذه الزيارات التي نعتبرها نوعا من الاستهداف أمر هام لبدء حوار بناء يعتمد في أساسه على الشعوب قبل الحكومات. هذه الزيارات تمكننا من فهم الغرب أكثر، فهما يتجاوز الصورة النمطية التي تعلمناها في الكتب والمدارس والشارع، والتي تعتبر الغربي منحطاً أخلاقيا، وجافاً عاطفيا وروحيا وهي مفاهيم وصور ما انزل الله بها من سلطان. من الجنون أن نحكم على مئات الملايين من الناس بلغاتهم وثقافاتهم بالمجون ونعدهم العدو الأول لنا.

إن عدونا الحقيقي هو الجهل والتخلف والأنظمة التي أنتجت هذا التخلف وكرست هذا النوع من التفكير في حياتنا، تفكير يقوم على توهم المؤامرة والاستهداف. إن هؤلاء لا يخشون على انحطاطنا الأخلاقي والقيمي بقدر ما يخشون احتكاكنا بالغرب وتعلم قيم نبيلة مثل: حقوق الإنسان، الديمقراطية، الحكم الجيد ، المجتمع المدني، وغيرها من القيم والمبادئ التي ميزت الغرب وحضارته. إنهم يخشون من تحرك الدبلوماسية الشعبية التي ستكون في المستقبل أقوى وانفع لخلق حوار بناء بين شعوب المعمورة، حوار يمكننا من فهم بعضنا البعض، حوار يقوم على الاحترام المتبادل لا على المواجهة التي يريدها البعض للإبقاء على دائرة الوهم والخرافة تعشعش في رؤوسنا . وبهذا نستطيع، نحن العرب والمسلمين، الدخول في حلبة الإسهام الحقيقي في تعمير الكون والعيش فيه بسلام بدلا من بقائنا معاول للهدم.

محنة الصحافة في اليمن

عبدالباري طاهر

امتدت أزمة الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، أعادت ثلاث صحف أهلية مستقلة نشرها. رد الفعل الغاضب والسريع تجلى في إيقاف الصحف الثلاث وإلغاء تصاريحها بأمر تنفيذي. إضافة إلى سجن رؤساء تحرير الصحف الثلاث: "يمن اوبزرفر" و"الرأي العام" و"الحرية". وقد اعتبر رد الفعل الجائر والمجافي للدستور والقانون إجراء وقائياً؛ لأنه قد يجنب هذه الصحف غضب"الغيورين"على النبي الكريم. انشغل الدعاة من مهيجي الحروب ودعاة الفتن بتجميع التبرعات من المساجد للدفاع عن الرسول الكريم!!. ولعله من أهم نعم الله على اليمن واليمنيين أن فتنة هذه الرسوم الكريهة جاءت عقب مظاهرات يوليو 2005، والمجزرة والتدمير الناجم عنها، وأنها أيضا قد أتت في ظل أزمة مستفحلة بين الحكم و الإصلاح: الطرفان اللذان يحتكران التكفير والتخوين، وكأنهما ماركة مسجلة. أقول من نعم الله سبحانه وتعالى، لأن وجود هذه الأسباب وربما غيرها أيضا قد حال دون استخدامها لوأد الحريات وقمع الصحفيين و التنكيل بأصحاب الفكر والأدب والرأي. فالبلاء يعم وفقهاء السوء ووعاظ الفتن جاهزون؛ فقد حشدوا المساجد والمصلين في مواجهة الصحفيين "الكفرة" المسيئين للرسول، "المرتدين عن الدين". وهؤلاء الغوغائيون المتكسبون بالدين في اليمن -كتعبير حكيم العرب أبي العلاء المعري- قد استغلوا نشر الرسوم الكريهة لكسب المال الحرام. وللتحريض ضد الحريات الصحفية المعاقة والمحاصرة دون أن يقرأوا ما كتبه الصحفيون دفاعاً عن النبي الكريم. المريب والغريب أن جناح "وعاظ السلاطين" في حزب الإصلاح والنيابة والقضاء التابعين للمؤتمر الشعبي العام -وهو قضاء مشهود له بغياب الكفاءة والنزاهة والاستقلالية- قد تولوا كبر دعاوى التكفير والتخوين، وتوافق إخوان الشقاق: خطباء السوء وحماة الفساد، لرفع الدعاوى الكيدية ضد الحريات الصحفية. لقد جُمعت بضعة ملايين في زمن قياسي، ولولا الخلاف بين الوعاظ والحكم على الغنيمة، والخشية من أن توظف هذه التبرعات في تمويل الإرهاب والحملات الانتخابية، لأمكن جمع ملايين الملايين. ولولا خوف المؤتمر الشعبي العام من أن توظف المظاهرات أو تنجرف ضد الفساد لقاد الحكم اليمني معارك ضارية دفاعاً عن الرسول الكريم، ولشكلت لجان شعبية لا تعرف من الاسلام إلا اسمه ولا من الدين الا رسمه.

إن جناح وعاظ الفتن والحروب، الذين لا يخافون الله ولا رسوله قدر خشيتهم سيف أمريكا المصلت على الرقاب، قد جمعوا بضعة ملايين من أموال المصلين، ثم حشدوا عشرات المحامين لترويع الصحفيين، وقمع الحريات الصحفية. ومعروف أن اليمن زاخرة بعلمائها الأجلاء وبالمجددين والمجتهدين أمثال: محمد بن محمد المنصور، محمد بن إسماعيل العمراني، الحبيب الجفري، احمد الشامي، حمود المؤيد، والعشرات غيرهم قد أوضحوا عدم شرعية تجريم الصحفيين؛ لأن الغرض من إعادة النشر تجريم الصحيفتين الدنمركية والنرويجية، والدفاع عن الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة و السلام. وهو ما تنطق به مقالات هذه الصحف.

المأساة في بلد شديد التخلف كاليمن أن وعاظ السلاطين دعاة الفتن والحروب، وهم غالباً من حفاظ الآيات والأحاديث والآثار بدون علم حقيقي بعلوم التفسير وقواعد و أصول الفقه وعلم الآلة والدلالة؛ فهم اقرب للغوغائية في الإثارة والتهيج وإثارة الفتن والقلاقل منهم للمعرفة الحقيقية.

والمحنة أن بعضهم قادة أحزاب سياسية فيحاولون توظيف مهاراتهم الخطابية اللاعلمية و اللاعقلانية ضد الآخر "المتخلف". وهم بوعيهم المحدود وجهلهم العميق بأصول وقواعد الدين يعملون على أدلجة الخطاب الديني والزج به في معارك ضارية. ويتنافس الحزبان الكبيران: المؤتمر الشعبي العام وتيار متشدد من الإسلام السياسي، على ارتداء مسوح الرهبان، وجعل الدين الحنيف البراء فزاعة ضد الخصوم السياسيين، وبتحديد أكثر ضد حرية الرأي والتعبير والتجديد والإبداع والاجتهاد.

وإذا كان التيار السلفي المتشدد قد تخصص في التكفير فان المؤتمر الشعبي الحاكم يستخدم أسلحة متنوعة ومتعددة. فهو وان كان لا يتورع عن استخدام سلاح الدين في حالات معينة فان الأغلب عنده استخدام سلاح التخوين وتهم العمالة والارتزاق، و استخدام أساليب الاختطاف والضرب و الاعتقال. ولا يتورع قادة المؤتمر عن تحريض الجيش والأمن لترويع وترويض المعارضين السياسيين وناقدي الفساد والاستبداد.

لقد أوقفت الحكومة اليمنية ست صحف منذ مطلع هذا العام، واعتقلت رؤساء تحرير صحف مع سحب تراخيص الصحف قبل الاحتكام إلى القضاء. ولا تزال الصحف المتهمة بنشر الرسوم موقوفة ومصادرة قبل أن يقول القضاء كلمته. وهناك عشرات من الصحف والصحفيين يجرجرون أسبوعيا إلى المحاكم.

وتحاول الدولة الموصومة بالفساد والاستبداد فرض تشريع عقابي وشمولي يصادر حرية الرأي والتعبير، ويضيق هامش الحريات الضيق أصلاً. وتشن الصحافة الرسمية والحزبية هجوماً قاسياً يتهم المعارضة بالتخوين والإضرار بالوطن. في هذه الاجواء النزقة تجئ استقالة نقيب الصحفيين لتزيد الامور تعقيداً.

اشتداد الصراع بين الحزب الحاكم والمعارضة السياسية يلقي بظلاله الحالكة على كل المستويات، ويطال بصورة مباشرة الحريات الصحفية باعتبارها ام الحريات جميعا. فالحريات الديمقراطية تجد رئتها النقية في الحريات الصحفية. وبمقدار مايجري التضييق على الحريات الصحفية يجري تعطيل الحياة السياسية. وتبدو الحكومة اليمنية وكأنها غير معنية بالحملة الدولية المنددة بقمع الحريات الصحفية والتنكيل بالصحفيين. فرغم المناشدات والوعد والوعيد من المنظمات الصحفية الفاعلة والحية في العالم: "لجنة الدفاع عن الحريات الصحفية" – نيويورك، "صحفيون بلا حدود" – فرنسا، و"المادة19" – لندن. فان الدولة سادرة في غيها، وكأنها قد ادارت الظهر للمجتمع الدولي و لارادة شعبها ولطبيعة النظام القائم على التعددية السياسية والحزبية واستقلال مؤسسات المجتمع المدني، والتي لايمكن ان تتحقق في الواقع دون اطلاق الحريات العامة والديمقراطية، وتحديداً الحريات الصحفية التي تصون هذه الحريات وتدافع عنها.

لقد برز تشدد الحكم في المواجهة القاسية للحريات الصحفية ومؤسسات المجتمع المدني الواعدة والضعيفة نسبياً. كما تجلى في توقيع عقوبات خارج الدستور والنظام والقانون كايقاف الصحف وسحب تراخيصها واعتقال الصحفيين، وحتى الاختطاف والاعتداء بالضرب كما حدث مع جمال عامر -رئيس تحرير صحيفة «الوسط»- وقايد الطيري، الصحفي في صحيفة "الثوري". وتستعد الحكومة حالياً لاسقاط القيادة النقابية الصحفية مستفيدة من استقالة النقيب. ومتكئة على الجو العدائي للصحافة و الصحفيين المتهمين بالاساءة لمحمد بن عبد الله عليه افضل الصلاة وأتم التسليم.

سياسة «تخوين» المعارضة تنال من ثقة العالم بالرئيس

السلطة تشعل حرب الإنتخابات الرئاسية الباردة

مُعاذ الأشهبي

من الصعب أن نعتقد أن اليمن بخير، والتفسير المعقول لعدم إكتراث اليمنيين بالإنتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها في الثلث الأخير من أيلول – سبتمبر المقبل، لا يرتبط برغبتهم الدائمة في إبعاد القضايا العامة المتعلقة بمستقبل البلاد إلى ما تحت عتبة الوعي فحسب، بل وبفقدان المجتمع اليمني لحاسة المعافاة التي تؤثر على إدراكه وفهمه للقضايا التي تحدد مستقبله ومكانته في العالم.

سيجد البعض ان الثمانية والعشرين عاماً الماضية كانت كافية كي يفقد المجتمع حواسه كلها، وهذه حقيقة. غير أن دارسي علم السياسة، وخصوصاً المفتونين منهم بالانجليزي توماس هوبز سيشيرون إلى لامبالاة اليمنيين بانتخابات الرئاسة واستهتارهم بالتغيير المفترض الناجم عنها بوصفها تصويتاً رمزياً وغير مباشر لصالح مقولة ان اليمن نفسها ليست بخير إن حماسة الجماهير وإيمانها بمسألة تداول السلطة ومراهنتها على التغيير، لا تتوافر سوى في مجتمع ناضج ومتعاف ويعيش من حيث المبدأ في أمان وفي المقابل، وطبقاً للصيغة المعاصرة للمنطق الهوبزي، تؤدي زيادة درجة عدم الأمان الذي يواجهه المواطنون إلىالدفع بهم باتجاه تفضيل بقاء النظام المستبدبهم والتمسك به، ويستحيل، والحال هذه، الاعتقاد بأن اليمن على طريق النجاح والتقدم.

الآن، وقبل ستة أشهر فقط على حلول الموعد المقرر للانتخابات، لم تظهر احزاب المعارضة اية قدرة على ترجمة رغبة اليمنيين «المفترضة» في التغيير وتداول السلطة إلى نجاح في صناديق الاقتراع، كما لم يظهر حزب المؤتمر الشعبي (جداً) الحاكم أية رغبة حقيقية وجادة باتجاه تأكيد نضوجه الديمقراطي من خلال فتح باب نجاح اليمن وتقدمها بأيدي ابنائها وخدمة الديمقراطية «الناشئة» في البلاد وتحول مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى عقيدة وطنية في أذهان «شعبه» والمهم أن ما يفصلنا عن موعد الانتخابات -وفق معايير السياسة- فترة قصيرة نسبياً، ومن غير المجدي، خلال هذه الفترة، تناول سلوك مجتمع السياسة في اليمن بالعفوية المعتادة، وإنما بإدراكه وفهمه بإعتباره «حرباً» في السياسة إن جاز التعبير.

ظاهرياً، وبصفة عامة، لا شيء سوى الكآبة: جمهور غير مكترث، وحالة متقدمة من «اللايقين» لمعارضة بائسة تتصف بسذاجة عالية جداً، ولاعب وحيد يمثله نظام لا يرى سوى نفسه، غير أن هذا الاخير بدأ يتصرف أخيراً وكأنه يباشر حملة انتخابية غير معلنة، صحيح ان السلطة لم تعلن سرورها بغيبوبة الجمهور ولا مبالاته، لكن عدم الإعلان لا ينفي رغبة أركانها في مفاقمتها، ورغبة كهذه قد تتضمنها معلومة بسيطة لها أثر السحر في الجمهور الغائب أصلاً؛ فالمزاعم التي سُربت قبل شهر بخصوص غضب الولايات المتحدة الامريكية من رئيس الجمهورية بسبب إستقباله رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» الفلسطينية مثلاً، جرى استثمارها الاسبوع الماضيَ بعد لقاء الرئيس بالشخص نفسه بهدف منح الرئيس نجومية أكبر بصفته رجل دولة شجاعاً؛ لا يعبأ بغضب امريكا (المزعوم). ولتأكيد سعادتها بسذاجة المعارضة وبؤسها ولا يقينيتها، عمدت السلطة إلى اختيار محافظة عمران لإطلاق حملتها غير المعلنة، وزيارة رئيس الجمهورية للمحافظة منتصف الشهر الماضي بتلك الطريقة الاستعراضية وفي هذا الوقت بالذات، غرضها تذكير أحزاب المعارضة بالشرارة الأولى لحرب صيف ١٩٩٤م التي انطلقت تحديداً من هذه المحافظة، وإعلامها بأن مناوراتها الراهنة بخصوص الانتخابات الرئاسية يمكنها أن تفضي إلى النتيجة التي إنتهت إليها الحرب نفسها، وإفعالها أن الحرب امتداد للسياسة، والعكس ايضاً، لكن بوسائل أخرى!

من السهل هضم تأويل الزيارة في سياق معركة الانتخابات وعلى قاعدتها. ومن المهم الاشارة هنا إلى المنحنى الخطير في سياسات حملة الرئيس الخاصة بشأن هذه المعركة، وفي انتظار ما سيقوله لقادة الاجهزة الأمنية الاسبوع المقبل، اشار رئيس الجمهورية بداية هذا الاسبوع في خطابه امام الاجتماع التشاوري لقادة الجيش إلى «الحمى السياسية والانتخابية» للمعارضة لتأكيد مزاعمه عن «البداية المبكرة» لحملة المعارضة في انتخابات الرئاسة.

ما تضمنه الخطاب عن المعارضة كان تكراراً لما يقوله الرئيس وعن «تآمرها» و«مؤامراتها» باستمرار، وهو تكرار يجعل من المعارضة خصماً دائماً في معركة انتخابية لا تنتهي، حتى وإن لم يكن هناك انتخابات! غير أن الإمعان في «شيطنة» المعارضة وتخوينها يسيء إلى «الثقة» العالمية برئيس الجمهورية، وينال من التقدير الدولي للديمقراطية «الناشئة» في اليمن. إن السلطة التي تباشر حملة انتخابات رئيس جمهورية، لا يكترث بها احد، تتبنى فيها سياسات تقوم على توجيه ضربة استباقية إلى معارضة بائسة، وتشويه سمعتها امام الرأي العام، وشق صفوفها، وتحويل اعضائها من معارضين وخصوم سياسيين إلى « متآمرين»، هي سلطة زائدة عن حاجة اليمن والعالم!!

حرب الرئيس

نبيلة الزبير

مجرد احتمالات.. صعبة

حينما سئل الرئيس في حوار الحياة (شباط2006) عن أهم وأصعب قرار في حياته الرئاسية،أجاب بأن قرار أن يصبح رئيسا في العام 78م هو أهم وأصعب قرار إلى اليوم.

أيعقل أنه خلال ما يقارب 30 سنة، لم يصادف قرارا أكثر أهمية أو أكثر صعوبة..!؟

لماذا؟

تابعوا معي، وبتصاعد، الاحتمالات التالية:

لم يتخذ في حياته الرئاسية أي قرار يتسم بالصعوبة، والأهمية، وهذا الاحتمال غير وارد، لأنه ما من حياة مهنية، أو وظيفية، تخلو من المهام الصعبة.. فكيف لو كانت هذه الوظيفة "رئاسة"!

الاحتمال الثاني، أنه واجه بالفعل مهاما صعبة، وتحديات حقيقية، لكنه عدل عن مواجهتها، فكان يضعها على طاولة آخرين معه في الحكم يتصدون لها ويحملون مسؤولياتها وتبعاتها التاريخية. هذا الاحتمال أيضا غير وارد، على الأقل غير وارد كليا، لأنه يحبذ أن يكون هو المتصدر، والآخرون يظل يدفع بهم إلى وراء الكواليس، لأنه لا نجم يبرق أكثر من ضوء الرئيس.

الاحتمال الثالث، أنه في كل تلك المهام الصعبة، لم يكن له قرار، أو معالجة مشرفة، يزهو بها، فما كان أمامه إلا "نكران" تلك المهمة "الصعبة" لأجل "نسيان" المعالجات غير المقبولة، التي لن تشكل له إضافة "بطولية"، وحبذا أنه لم يضطر إليها.

الاحتمال الرابع، أن كل مهامه "الصعبة"، وبالتالي معالجاته، كانت من قبيل "الاضطرار". أي أنه قضى 28 سنة يحل مشكلات "الجلوس" بمعالجات "دفاعية" ولم يجد، داخل الكرسي، وقتا للابتكار. ولم يتخذ قرارات تتعلق بالمستقبل، وفق رؤى، واستراتيجيات. كما ينبغي لرئيس، مستقر فوق كرسي رئاسته. وقد نعرض في سطور لاحقة لنموذج من القرارات، بسؤال ما إذا كان اتخاذها قد شكل خطوة للأمام أم ظل مجرد حل لما سبق وأن خلفه أو تركه خلفه ويشكل -لا يزال- تهديدا.

الاحتمال الخامس، معظم حلوله ومعالجاته، شكلت إضافة إلى خطى يأسى لها. ونحن هنا لا نفترض جزافا، أن هذا الشخص من الإنسانية والآدمية بمكان، يجعله يأسى ويأسف. والحق؛ أن في كثير من سلوكه ومواقفه ما لا يمكن أن يُفسر خارج حدود الإنساني، والشعور بالآخرين، والتسامح معهم وفي لغة القانون: التهاون معهم، ولكن؛ لغة القانون، والقانون، يجيء تاليا للسلوك الشخصي. في معظم البلدان العربية. الرئاسة، وطرائقها، حق للرئيس يمارسه بشخصه وبانفراد.

لرئيسنا ما لا حصر له، من مواقف أُطلقت عليها أسماء ونعوتا، تشبع آدميته، مثل: الشهامة، القبلية، الوفاء لأصحابه. يرفُعهم وظيفيا، وإذا ما انفضح أحدهم في قضية فساد، فإنه يرفعه من هذا الموقع السيادي الهام، ولا يلبث أن يضعه في موقع سيادي أكثر أهمية، في نوع من رد اعتبار، أو كما يحلو للبعض: في نوع من اضطرار. على ألا يُفسر ذلك الاضطرار، بأن أولئك الأشخاص "المرفعين" يشكلون تحديا قانونيا، وتهديدا له بسبب من شراكة تربطهم عبر ممارسات غير قانونية بشخصه. القانون لا يشكل تهديدا للرئيس. والأرجح في هذا الاضطرار، أنه بأسباب إنسانية، بتعبير آخر: رئيسنا لا يقوى إنسانيا على رؤية أشخاص، يلقي بهم القانون، خارج أسوار السلطة.

عند هذه الحدود، وبما لا يشط عن الإنساني، وشخصنة الحكم، واعتبار الحق مطلقا في القرار يمكن تصديق أنه فتح لأشخاص فقراء ومعدمين.. كانوا فقراء ومعدمين مثله ذات يوم -فتح لهم أبواب الثراء غير المشروع. ولن تكون أول ولا آخر الممارسات غير المشروعة.

كلاكيت أول مرة

غير المشروعة بالنسبة لمن؟ بالنسبة لمَ؟ للقانون؟!! والقانون ليش مستعجل؟! ينتظر!!

ولأن المساس بالقانون هو مساس بالناس في مصالحهم.. ولأن الناس هم الطرف الآخر في علاقة الحكم. ولأن هذه العلاقة تنتهي كل بضعة سنين؛ عليها أن تبدأ من جديد وأن تكون شرعية.. لهذا: يمحي كل ما مضى ويبدأ من يوليو 78م. كيف؟ كيف؟ سبحان الله.. نحن لا نسمع: "ستووب"، فشل المشهد، كما يحدث في السينما حينما يحدث خلل، فقط نسمع: ستاند باي.. كلاكيت أول مرة...

الاحتمال التصاعدي السادس: 28سنة، أُستغرقت كلها في عمليات "تجليس" وتطويع لكرسي أو إذا أردتم الصورة لحصان لا يقدر أن يمشي.. يشده من عنقه، ومرة من سرجه، مرة من ذيله...

اسمحوا لي بهذا التنويه: في سبتمبر القادم، من العام 2006م، هذه السنة ذاتها، التي نحن فيها، الرئيس ذاته، الذي يحكمنا. ذاهب إلى 17يوليو 78م، لاعتلاء الكرسي. ولا فرق أن يذهب بشخصه، أو بمن ينوب عنه.. ويواصل محاولته في امتطاء الكرسي. ويتساءلون، أو بالشعبي: "يفولون": فيه توريث.. مافيش توريث.. توريث...

توريث! لأن ما يورث ليس الـ"كرسي" مجردا.. وليس أي حكم.. إنه نظام الحكم بكل محمولاته الممتد ظلها إلى سنوات بعيدة قادمة.. لقد أصبحت تلك المحمولات ثقافة، من ذلك الذي يحتاج إلى معالجات اجتماعية داخل الشارع.. معالجات تستهدف الشارع والسلطة معا.

(دعك من تنويهه: أنه سيدعم الرئيس الجديد.. هذه مناورة، موضعها ليس هنا..)

والمهم: أنه في هذا اليوم "الموعود" سنكون، وفق تقويم فخامته، وبحسب عملياته في شد الزمن، والناس والمعالجات وإحكامه القبضة، وقبلنا أو لم نقبل بتجاوبنا السلمي (المستسلم) أو تحت التهديد، لن يغادر بنا، ولن يسمح لنا بمغادرة زمنه الشخصي الذي هو يوليو78م.

سؤال: أليس هذا هو الشعب الذي حكمه قرابة ثلاثين سنة..؟!

جواب أول: لا.. لم يعد هو!

جواب ثان: الرئيس يعرف أنه لم يعد هو.. لهذا يذهب إلى أبعد حدود التهديد..!

فترة اعتراضية

الاحتمال السابع.. لا وجود لقرارات صعبة ولا غير صعبة.. لا حاجة بالرئيس لأن يقف أمام مسألة ويقرر.. نحن لا نرى إلا "نتائج". أو وقائع ولا نسأل من أين؟ ما هي القرارات التي أفضت إليها..؟ يبدو فعلا مافيش قراااار.

هنالك مقولة تتردد بمنطق السياسيين، تختزل الأفعال والطرائق، والقرارات والممارسات إلى عبارة لفظية موجزة هي: العبرة بالنتائج. من الآخر.. من النتيجة: منجز، ما من يمني/ة لم يحلم به.. أعني "الوحدة" الحلم الذي سنصل إليه يوما، ببعض الإصحاحات.

هل "الوحدة" قرار..!؟ هنالك سيل من الدماء، والديون، والبيوت المعطبة. ألم يكن وراء كل ذلك ولو قرار صعب واحد..؟ والله.. رئيسنا رااااس.. لكن راس.. ولا تصعب عليه بلاد..! حضرت (سنة92) خطابا حيا للرئيس، من تلك الخطابات أو المكاشفات التي تعنيه وأصحابه في المؤتمر - ولا يبثها الإعلام بالطبع.. شرح ربما على سبيل التبرير كيف أنه (المقصود رجاله) لم يكد يحرك الدبابة في مكانها.. نحركها لتنظيفها.. نزلت علينا الأقمار الصناعية.. وأسئلة وجن وهدار.. مابتفعلوا.. ما بنفعل شي.. ورجعنا الدبابة مكانها.. وانتقل لصدام يخطئه وينتقد فعلته، في اجتياح الكويت.. ويسرد عن نفسه، كيف حرك الدبابة باتجاه الجنوب في82م وتعجبك قدرته على جذب السامع في تلك التوصيفات التي يطلقها على نفسه: "واحد أمي.. وجه الدبابة ويالله..!" ثم ينتهي من وصف الـ"واحد أمي" إلى واحد يفهم في الشرائح الدولية وأنه كي تجتاح دولة أو تضمها إلى دولتك، لابد من موافقات، وهيئة أمم، وشرعية دولية.

هذه المكاشفة قد لا تعني شيئا بذاتها، لكن، إذا كان قد طالعك تصريح للرئيس، أدلى به في الشهور الأولى لوحدة 90م، ولا زالت الكاميرات تلتقط الأحضان والعناقات والأعراس الوحدوية، وهو يصرح في نفس الجماعة المخصوصة بالمكاشفة عن أن "الأخوة" (يقصد المسؤولين من الطرف الآخر "الجنوب") نهبوا في شهرين فقط ما لم ننهبه هنا في الشمال من سنة 48م إلى اليوم. أليست هذه تعبئة مبكرة لأجل حرب قادمة لا ريب..؟! هذه المكاشفات أو التعبئات لابد لها أن توصل متتبعا بذهنه للشك إن لم يكن للجزم، بأن حرب 94م لم تكن إلا امتدادا لحرب أو مناوشات 82م وأن ما بينهما كان خطوات أو: معالجات تكتيكية.

كانت خطوة قادة الجنوب باتجاه الوحدة هي خطوة هرب إلى الأمام.. واقع انهيار الاتحاد السوفيتي، خوف عودة حكم السلاطين، خوف شبح 86م... الخ.. صحيح. أسأل عن فخامته.. هل كانت خطوته للهرب من أمام.. أم من الخلف. رحم الله الرائعين جارالله عمر وعمر الجاوي.. كان مكتوب على جبين كل منهما: "جبهة وطنية" تنرفز الرئيس، فينبش ماضي الجبهة الشعبية، وقتال قعطبة.. الافتراض: أنه لم تكن الجبهة الشعبية هي ما يعنيه الرئيس بل الجبهة الوطنية التي لا تزال على قيد الحياة بهذين العملاقين.. ويقصد اتحاد الأدباء والكتاب.. أول صرح وحدوي.. رحم الله الاتحاد أجهز عليه وبدووون قرار...

بلى.. هنالك قرار.. كيف توافقونني أنه ليس ثمة قرار..!! قرار ترسيم الحدود مع الجارة- السعودية إنه القرار الذي لم يجرؤ عليه ستة حكام، من الإمام "يحيى" إلى فخامته.. وجرؤ عليه هو.. هل لو سئل في الأيام الأولى للمعاهدة- ولا يزال مجلس النواب يصطف ويصفق له (يحمل مسؤولية القرار بأثر رجعي) بفقه: من أكلك قال أخوك.. هل كان سيرد ولو بزهو يستعيره من المصفقين من أنه قرار صعب.. قبل النتائج المخيبة..

على أي حال، ولأن العبرة بالنتائج، لن يختلف الأمر، أن يقدم لنا كشفا بقرارات من ذلك القبيل: كشف ممحي، بإرادة أو بغير إرادة.. أو أن يقف بنا عند العتبات الأولى 78م.

هل انقطعت شعرة معاوية في يد الريس؟

من قبل انتخابات 99م كانت قد أفلست مبررات بقاء فخامته في السلطة جماهيريا. ولم يعد إلا مبرراته الشخصية، بافتراض أنه كلما أفلس جماهيريا، ازداد تشبثه بالكرسي، تشبثا بمحاولة أن يفعل شيئا، قبل أن يذهب، ويذهب غباره باردا. هذا إذا لم تلاحقه عبارات الذم كما لاحقت العهد البائد حكم آل حميد الدين.

ما كان أغناه عن مناورة 17 يوليو المنصرم، ظن البعض أنه يفجر "قنبلة" اختبار، بينما لم يكن لتفجيره ذاك دوي "طماشة" وبعد ساعات (أقل من 70ساعة)، فيما سمي انتفاضة الديزل، أعلنت الكاميرات سقوط "القائد الرمز"!! مشهد مريع لرئيس على قيد الحكم.

كان لصدام حسين يوم 9 نيسان 2003م. أن يردد في نوع من التربيت على النفس، أنه هكذا هي الحرب: انتصارات وهزائم، وهكذا هم الخونة.. إنه ما ردده على أي حال كثير من "الصداميين" وهم يرون القائد الرمز صورة الحاكم يضرب بالأحذية.

ما الذي يقوله رئيس، أمام مشهد شبيه، هو بطله "الرمز"، يحدث على مرأى ومسمع منه، ومن العالم. في 20-21 يوليه 2005م تعرض شخصيا وليس فقط "الرمز" لاحتمال السقوط في الحرب.

على الشعب أن يسلم نفسه للكرسي

حرب الرئيس لم تكن بدايتها، طبعا، في يوليو 2005م ولا في مخاطرة الرئاسة "بمحلل" 99م. ولا في خذلان الشريك "الإصلاح" 97م إيذانا بانفراد جديد (يتصعد بعد سبتمبر2001).ولا في "حاصل حرب 94م" التي تم الإعداد لها ما يزيد عن عقد.

حرب الرئيس بدأت 78م. وعلى كلا البعدين:

البعد الأول، حرب مع الكرسي.

البعد الثاني، الاستعداد والجاهزية للحرب من أجل الكرسي. كلنا نعرف كيف من وقت مبكر، استبعد عددا من قادة المعسكرات الوطنيين، واستبدلهم بأفراد من أسرته وأعوانه، في تأهب دائم للتصدي؛ ليس فقط لأي انقلاب، بل لأي متغيرات تزيحه ديموقراطيا.

اليوم يلتقي البعدان في خط واحد.

اليوم أصبحت الحرب مكشوفة، وقراراتها معلنة. ورهن استجابة الشعب لتهديدات فخامته.

التهديد صريح وواضح: إما الكرسي وإما الحرب.

محمد سياد بري كان ظالما، لكن وضع بلاده الصومال في عهده كان أفضل.. وظلم الحاكم هو أفضل من ظلم الحروب...

خلوا لنا الكراسي.. مالكم ومالها.. الجمل يسير هادئا لكن: إذا أحد نكشه من خلف نكشه صغيرة يهيييج، ما عد يبسر حد ولا يفرق بين حد وحد أمامه... الخ.. الخ من تهديدات صريحة ومباشرة وفي أكثر من مناسبة، وبدون مناسبة.

فقد رصيده عند الشعب، كل الشعب بما فيه قطاع القوات المسلحة: الجيش والأمن.، لكنه لا يزال يراهن على هذا القطاع ويشتغل على تعبئته وتحريضه وشده إلى خندقه ليل نهار: الناس يكرهونكم، هنالك من يتربص بكم، يحقد عليكم. إنه يختلق لهم أعداء من الهواء، وعداوات وأشباحا...

كأنه على وشك أن يستحدث منابر وصحفا، مهمتها الإساءة للعسكر، لأن الأدلة التي يطالعهم بها من خطاب لآخر، ويحرضهم بموجبها ليست كافية. وأخشى ما أخشى؛ أن يتطوع أحد أو طرف، بتصعيد ما، وبسبب من ذلك الإلحاح في خطابات فخامته، يستثمر تلك الخطابات التحريضية على أسوأ وجه، وينطلق منها إلى أعمال عنف وقنص واعتداءات تطال أبرياء في قواتنا المسلحة، ليصدق وهم أنهم مستهدفون.

هل سيتوجب على الأمهات، أن يبدأن حملة مقاومة، ويتصدرن منابر وصحفا، يناشدن فلذات الأكباد ألا ينجروا وراء هذه المكايدات، وأن يرفضوا أن نقع جميعا، حكاما ومحكومين، عساكر ومدنين في خندق الريس.

أختم بأمنية:

أن يكذب المستقبل القريب أوهام العداوة، والمخاوف، والخنادق، والحرب.. خاصة وأنه لا يزال أمام الرئيس ما يفعله غير الخيار المسلح، ليخرج منتصرا.

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

السياسة صفقات.. والمقاطعة آخر الخيارات!!

من الواضح حتى الآن، ومن مواقفها وتصريحات قادتها، أن أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك ترفض رفضا قاطعا أن تتنازل عن مطالبها المشروعة في ضرورة توفير ضمانات النزاهة والشفافية للانتخابات الرئاسية القادمة سبتمبر 2006م.. ومن سوء الفهم والغباء الفاحش الذي قد يؤدي بصاحبه إلى الهاوية، إذا ما اعتقد البعض، ولو للحظة واحدة، أن المعارضة يمكن أن تشارك في تزييف الانتخابات الرئاسية، عبر هذه "اللجنة العليا للانتخابات" التي يصعب القبول بشرعيتها، لا بسبب ما ارتكبته واعترفت بارتكابه من جرائم انتخابية كبرى تكفي الواحدة منها لإسقاط شرعية نظام سياسي بكامله وليس فقط شرعية «لجنة عليا» يعترف أعضاؤها صراحة أنها أقدمت ومع سبق الإصرار والترصد على تغيير نتائج الانتخابات الصحيحة في أكثر من دائرة انتخابية، وفي تحويل مرشحين بنتائجهم غير الصحيحة إلى دوائر غيرهم، ومن ثم إحلالهم في مقاعد برلمانية ليست لهم؛ ولكن أيضا بسبب طبيعة تركيبتها وعدم التوازن في عضويتها، وفي إصرار الحزب الحاكم على أن يكون له فيها الأغلبية الكاسحة (5-2) حتى "يضمن نتائج الانتخابات القادمة لصالح مرشح المؤتمر!" وهو ما قاله صراحة وضمنا أكثر من مسؤول في هذا الحزب العريق والضامن دوما للأغلبية الكاسحة!!

حتى الآن لا يوجد حوار جدي بين المؤتمر و«المشترك» حول أي قضية من قضايا ضمانات "النزاهة والشفافية" وبالذات حول شرعية "اللجنة العليا للانتخابات". وفي ظل إصرار المؤتمر الغريب على شرعية هذه اللجنة أو الإدعاء بصعوبة تغييرها من الناحية القانونية سيكون الحوار عبثياً ولا يمكن أن يفضي إلا إلى تضييع الوقت وتزييف الوعي!!

يعرف المؤتمر الشعبي العام جيدا بأن تغيير اللجنة الحالية لا يحتاج إلى حكم قضائي بات، أو إلى تشكيل "لجنة قانونية مشتركة" وغير دستورية تبت في مدى صحة ما تدعيه المعارضة من خروقات وجرائم انتخابية ارتكبتها اللجنة الحالية. وعلى خلاف مثل هذه "الخبيرات" التي نعرفها جيدا فان تغيير اللجنة وإعادة تشكلها بما يضمن الحيادية والاستقلالية لا يحتاج سوى إلى توفر الإرادة السياسية لدى السلطة بأهمية إجراء انتخابات رئاسية صحيحة وشرعية يشارك فيها ويدافع عن نتائجها الجميع. وإذا ما توافرت هذه الإرادة الغائبة أو المغيبة حتى الآن فان تعديل القانون وحده كفيل بنفي وجود هذه اللجنة واستبدالها بأخرى، ومثلما نشأت بقانون يتم نفي وجودها بقانون أيضا!!

لن تقاطع أحزاب «المشترك» الانتخابات الرئاسية لكنها لن تشارك في إجراءاتها المختلفة، ولن تعترف بنتائجها إذا لم تتوافر الضمانات الكافية لنزاهتها، وهذا ما يجب أن يقف أمامه بإمعان كل من يهمه شان الاستحقاق القادم، وليس له أن يغالط نفسه بالأزمات المفتعلة أو بالصفقات الخائبة، التي لا تؤدي إلا إلى تعميق الأزمة والتهيئة للانفجار الشعبي الكبير!!

السياسة صفقات نعم ولكنها مدمرة في حالة تجاهلها للإرادة الشعبية، وهو أمر لن تفرط به المعارضة حتى لا تخسر شعبها ونفسها أيضا، والمقصود هنا هو أن المعارضة يمكن أن تقبل بصفقة تاريخية تصلح النظام السياسي والانتخابي وتعيد للإرادة الشعبية اعتبارها بل وتجعل من هذه الإرادة الشعبية جزءاً رئيسا من الصفقة وأساسا لإبرامها، وهذا لن يتحقق إلا بقبول مبدأ الشراكة الوطنية والإصلاحات الشاملة للنظام السياسي اليمني!!وفي هذه السياق فان الحديث المسرب عن نية السلطة لإجراء تعديلات دستورية منتقاة، خطير بقدر ما يعبر عن استهتار البعض بالدستور وتعديلاته التي تهم كل المواطنين اليمنيين وكل الأطراف السياسة اليمنية. ولا يجوز لطرف بمفرده أن يتحدث عن الدستور والعبث به بهذه الخفة واللامسؤولية التي نقرأها في الصحف والمواقع الالكترونية المقربة من صاحب القرار!! لسنا ضد التعديلات من حيث المبدأ ولكننا نرفض أن يتم سلقها وانتقاؤها مفصلة لأغراض شخصية وانتخابية فجة. وإذا كان لابد من تعديلات، فلتكن باتجاه إصلاح النظام السياسي وعلى قاعدة وثيقة الإصلاح الوطني التي تتبناها أحزاب «المشترك» وقطاعات واسعة من مؤسسات المجتمع المدني.

رشيدة القيلي

عشرات الآلاف، إن لم يكن أكثر بكثير، من المشاهدين العرب واليمنيين تابعوا مساء السبت الماضي باهتمام كبير وقائع الحوار السياسي الذي أجرته قناة العربية الفضائية مع مرشحة الرئاسة اليمنية المستقلة الأستاذة رشيدة القيلي، والتي استطاعت بذكاء ومن خلال ما أثبتته من جهوزية معرفية وحنكة سياسية أن تقدم للمشاهد العربي والخليجي تحديداً، صورة جميلة ومختلفة عن تلك الصور النمطية البائسة التي يختزلها العقل العربي عن اليمن عموما والمرأة اليمنية خصوصا.

اسئلة النواب، على غرار جدولة الديون

طالب الدكتور عبدالباري دغيش -عضو مجلس النواب- بجدولة الاسئلة المطروحة من قبل النواب لرئيس الحكومة والوزراء، والتي تقدر بأكثر من اربعين سؤالاً لم يتم التعامل معها حتى الآن ومضى على بعضها اكثر من سنة، معلقاً: «على غرار جدولة ديون الدول النامية».

واشار إلى أن الأسئلة تعتبر النواة الاولى لدور المجلس الرقابي تجاه اعمال الحكومة وان طرحها ليس من باب الترف أو الظهور أمام وسائل الاعلام، وانما طرحها يأتي استجابة لكثرة وجود العديد من المشاكل والعراقيل التي يواجهها المواطنون.

● دغيش

كما أشار إلى أن طرحها لا يعد غباء وانما الغباء هو موقف الحكومة في عدم اجابتها.

واضاف ان عدم اجابة الحكومة على اسئلة النواب تدل على عدم احترامها لارادة الشعب الذي اختار اعضاء المجلس للتعبير عنه.

كما اضاف ان فترة الاجابة على الاسئلة محددة بحسب اللائحة باسبوعين من بداية قراءتها في المجلس، وأنه توجد اسئلة لم تعد الاجابة عليها مجدية. نظراً لآنية طرحها والاجابة عليها ايضاً.

النائب دغيش اشار إلى انه كان تقدم بسؤال إلى وزيري الادارة المحلية والمياه والبيئة منذ اربعة اشهر حول عدم تنفيذ الحكومة لتوصيات من المجلس مضى عليها ثلاث سنوات والمتعلقة بنقل مقلب قمامة دار سعد في محافظة عدن، والذي تسبب في اصابات بامراض خطيرة، وتلوث في البيئة، كما انه يعطي صورة سلبية عن محافظة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن امام المستثمرين والسياح الاجانب.

طالبوا بإحالتها إلى نيابة الاموال

نواب: مخالفات الاعلام، جرائم منها السرقة والنهب

طالب العديد من النواب اثناء مناقشة تقرير لجنة الاعلام والثقافة والسياحة بالمجلس، الاثنين الماضي، حول دراستها لتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المتعلق بمؤسسات الاعلام والثقافة والسياحة، بإحالة الاشخاص المخالفين والذين استولوا على المال العام إلى نيابة الاموال العامة.

النائب صخر الوجيه انتقد لجنة الاعلام على تأخرها في انزال التقرير -الذي كان قد أنجز العام الفائت- إلى المجلس؛ لأهميته وتضمنه على العديد من المخالفات الخطيرة بحق المال العام. منوهاً إلى أن اللجنة اشارت في تقريرها إلى عدم تجاوب وزير الثقافة معها، وأنه كان يجب عليها طرح توصية على المجلس بسحب الثقة من الوزير لعدم تجاوبه معها.

وطالب باضافة توصية صريحة في التقرير بإحالة الاشخاص المتسببين بهذه المخالفات المالية الى نيابة الاموال العامة للتحقيق معهم.

النائب عبدالله المقطري اشار إلى المخالفات التي اوردها التقرير بعضها مخالفات لقوانين: الضرائب والخدمة المدنية والمناقصات والمزايدات. واعتبرها جرائم يحاسب عليها القانون منها السرقة والنصب والاحتيال والرشوة ونهب المال العام وشراء وهمي. واضاف: «كيف يطلب من الاعلام المرئي والمقروء والمسموع كشف الفساد وهو غارق فيه؟!» وطالب بمحاسبة الفاسدين كبيرهم قبل صغيرهم.

من جهته، النائب عبدالرزاق الهجري، تأسف على ايراد التقرير لثلاث مؤسسات صحفية حكومية، هي اسماء غالية على اليمنيين حسب تعبيره، إلا أنها غارقة في الفساد المالي والاداري، وهي مؤسسات: «الثورة»، «الجمهورية» و«14 اكتوبر».

رئيس لجنة الصحة: اعتمادات الحكومة لمواجهة انفلونزا الطيور غير كافية

اعتبر الدكتور نجيب غانم -رئيس لجنة الصحة والسكان في البرلمان- أن الاعتمادات الحكومية المرصودة لمواجهة مرض انفلونزا الطيور غير كافية بالنظر إلى خطورة المرض.

وعبر عن قلقه من عدم توفير الحكومة حتى الآن الاعتماد المالي الذي كانت رصدته لمواجهة المرض بمبلغ مليارى ريال؛ الأمر الذي يعكس قصور الحكومة وعدم تفاعلها ازاء هذا الخطر المحدق والقادم حسب كلام المسؤولين في وزارتي الصحة والزراعة.

وأضاف ان الوزارة لا توافي اللجنة بالخطط والبرامج والتقارير الميدانية المرفوعة لها من المحافظات. معتبراً تواصل الوزارة مع اللجنة غير كاف.

وقال ان اللجنة كانت طرحت عدة توصيات على الحكومة منها منع استيراد الكتاكيت والبيض حتى يتم استهلاك الدجاج الموجود في الاسواق والمقدر بـ20 مليون دجاجة، إلى أن يزول هذا الخطر، إلى جانب توفير اللقاحات وانشاء المختبرات الطبية لفحص اي حالة مشتبه بها لكي يتم التعامل معها وعلاجها بسرعة.

وحول وجود معلومات لدى اللجنة عن ظهور حالات لهذا المرض ذكر أنه لا توجد أي اصابات في اوساط البشر حسب تأكيدات المختصين في وزارتي الصحة والزراعة ولكن هناك نفوق للدجاج في عدة مناطق، ارجعه مختصون إلى مرض آخر اسمه (نيوكاسيل).

مجلس النواب كان استمع الأحد الماضي إلى ايضاحات من وزير الصحة ووكيل وزارة الزراعة عن مرض انفلونزا الطيور، والتي كرر فيها وزير الصحة تأكيداته على خلو بلادنا من المرض، وأنه ليس هناك خطورة من تناول الدجاج والبيض على البشر، وطالب بتخصيص 40 مليون دولار لمواجهة المرض في حالة ظهوره والذي سوف يعلن عنه في نشرة الاخبار لوجود التزام دولي بذلك.

وكيل وزارة الزراعة من جهته قال إن وزارته قامت بـ4 آلاف زيارة للمدن والسواحل والاسواق وفحص أكثر من (1400) عينة ثبت خلوها من المرض وحصر (3000) مزرعة في انحاء الجمهورية ومنع استيراد الطيور.

مجلس النواب اوصى وزارتي الصحة والزراعة بتقديم تقرير كل اسبوعين إلى المجلس حول المرض والمستجدات الجديدة التي تتخذها الحكومة.

تقرير برلماني يكشف عن إختلالات في مكاتب التربية

كشف تقرير للجنة التربية والتعليم البرلمانية حول زيارتها إلى مكاتب التربية والتعليم في المحافظات، وجود العديد من الاختلالات فيما يتعلق بأوضاع: المعلمين الكتاب المدرسي، إدارة التوجيه، المباني المدرسية، المعامل والتجهيزات، والجانب المالي.

التقرير أشار إلى نقص في مدرسي المواد العلمية، وتأخر صرف المرتبات وكذلك عدم صرف بدلات قانون المعلم لـ800 معلم، ونقص في الدورات التدريبية للمعلمين في كيفية تدريس المناهج الجديدة، وعدم كفاية الدرجات الوظيفية المعتمدة لحاجة المدارس للمعلمين، وتدخل السلطات المحلية في عملية التوظيف ونقل المدرسين، وتعاقد الوزارة مع مدرسين من تخصصات غير مطلوبة في بعض المحافظات، وعدم تثبيت المتطوعين مع الحاجة اليهم.

كما اشار إلى نقص في الكتاب المدرسي في بعض المواد كالرياضيات والفيزياء واللغة العربية والانجليزية، وتأخر وصول الكتاب المدرسي إلى الطالب، واعتماد الوزارة خطة منذ عشر سنوات في عملية توزيع الكتاب، ونقص في دليل المعلم في العديد من المدارس، وعدم استيعاب الطالب للكتاب المدرسي جراء التغيير المستمر للمنهج والمدرسين، ونقص في ميزانية الامتحانات العامة إذ لا تفي بالحاجة نظراً لتزايد عدد الطلاب مع تأخر عملية صرفها.

وأوضح التقرير وجود عجز شديد في ميزانية التوجيه، والحاجة لوسيلة مواصلات للموجهين في تنقلاتهم وخاصة المديريات النائية، وحرمانهم من بعض مزايا قانون المعلم والدورات التدريبية.

وأشار إلى تعثر العديد من المشاريع المدرسية وعدم خضوع بعضها إلى قانون المناقصات والمزايدات، وحاجة العديد من المدارس إلى الترميم والصيانة وتسوير بعضها وانشاء حمامات وخاصة في مدارس الاناث، وعدم توفر مكاتب لبعض مكاتب التربية والتعليم.

وجاء في التقرير أن ثمة نقصاً كبيراً في المعامل المدرسية والمواد التي يجب توافرها في المعامل وعدم توافر المختصين والمؤهلين على المعامل، وشحة النفقات التشغيلية في مكاتب التربية، والاستيلاء والبسط على اراضي التربية حيث تم البسط على ثلاثة وعشرين موقعاً.

اللجنة اوصت في ختام تقريرها بضرورة الانتظام في عملية صرف المرتبات للمعلمين وشمل بقية المدرسين الذين لم يستفيدوا من قانون المعلم، وتوفير الدرجات الوظيفية المطلوبة في بعض المحافظات واعطاء الاولوية للمتطوعين الذين مضى عليهم فترة في التدريس، وتوظيف المدرسين والمدرسات العاملين في مدارس الصم والبكم بصورة استثنائية.

كما اوصت ايضاً بضرورة دراسة اسباب العجز في الكتاب المدرسي وبضرورة استقرار المناهج واعتماد المخصصات للمشاريع المتعثرة وترميم وصيانة المدارس المتصدعة والآيلة للسقوط مع وضع نموذج موحد للمدارس وتحديد سقف للتكلفة وتوفير المعامل والتجهيزات والكوادر المختصة.

العثور على إمرأة مقتولة ملقية في أحد أحياء صنعاء

■ وليد البُكس

بعد أن تركت منزلها وذهبت لإيصال العشاء إلى زوجها واولادها الاربعة، وجدت مقتولة ومرمية على جانبي طريق مدخل العاصمة صنعاء.

وذكر شهود عيان أن «ك.ع.أ» البالغة 38 سنة من محافظة المحويت، صعدت إلى حافلة ركاب كبيرة عند السادسة والنصف مساءً من وسط حي «القلفان» احد احياء منطقة «شميلة» جنوب شرقي العاصمة.

وفيما الاب واولاده الاربعة ينتظرونها، متضورين جوعاً في العمارتين اللتين يعمل زوجها حارساً لهما منذ أربعة اشهر.

وذكر ضابط «المرور» (ع.أ) (40) سنة: «وجدناها مساء الجمعة الماضية الساعة الثامنة في منطقة «الحثيلي» وقد تلقت ضربة عميقة وواسعة في منتصف رأسها». ويؤكد الزوج عدم وجود خلافات لهم مع أحد: «أنا أو أولادي أو زوجتي» ويقول كلما ذهبت إلى البحث الجنائي لمتابعة القضية يقولون إذهب إلى المرور تابع قضيتك.

يذكر أن منطقة «الحثيلي» تبعد حوالي (15) كيلو متر عن مركز العاصمة صنعاء.

إعلان تشكيل هيئة ادعاء عن الطفلة سوسن المضلعي

استشعاراً من العديد من الزملاء المحامين لمسؤوليتهم الاخلاقية والمهنية في الدفاع عن المظلومين وضحايا العنف بجميع اشكاله، ورغبتهم في الارتقاء برسالتهم الانسانية؛ فقد تواصل معنا مجموعة من المحامين مطالبين بتشكيل هيئة للدفاع عن الطفلة سوسن صالح المضلعي (9سنوات) التي تعرضت لاغتصاب آثم في «منطقة حظيرة» حمامة بمحافظة عمران في شهر فبراير 2006م وهي القضية التي مازالت تراوح في نيابة محافظة عمران. وقد توافق المحامون على التطوع للدفاع عن الطفلة سوسن مساندين جهود منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان الذي ترأسه الاستاذة أمل الباشا، وبقية منظمات حقوق الانسان المتابعة للقضية، وأعلن أعضاء فريق الدفاع تطوعه دون اي مقابل مادي ويكون التنسيق مع رئيس فريق الدفاع المحامي جمال محمد الجعبي وناشدوا زملاءهم المحامين الانضمام وابقاء القضية في مسارها المؤدي للكشف عن الحقيقة لينال الفاعل جزاءه وفقاً للشرع والقانون.

والمحامين المتطوعين هم المحامين التالية اسماؤهم:

جمال الدين الاديمي
محمد محمد السروري
فاطمة عولقي
احمد عرمان
عارف احمد علي الحالمي
حزام محمد المريسي
منير السقاف
باسم الشرجبي
شذى محمد ناصر
فاطمة الحرازي
محمد محمد العكام
فيصل الثوباني
مختار الدقمي
محمد محمد عوتن
مروان المنصوب
نبيلة المفتي

شابة تترك زوجها واطفالها لتتزوج بآخر

■ ذمار - ياسر العرامي:

ذهب زوجها للعمل في مدينة رداع، فتركت اطفالها الثلاثة منه عند احد جيرانها، لتقدم على الزواج من شاب آخر متنكرة باسم مستعار.

ذلك ملخص لحادثة غريبة في مدينة ذمار قامت بها «ز.ي.م» (24 عاماً) التي قامت بالزواج من المدعو «ل. م. س» (26 عاماً) بعد الهرب من زوجها الحقيقي «م.م.ت» (28 عاماً) متخذة اسماً مستعاراً هو «نجوى».

مصادر أمنية في ذمار أكدت أن الزوج الحقيقي قام بتقديم بلاغ إلى قسم شرطة المنطقة القريبة، عن اختفاء زوجته اثناء تواجده في مدينة رداع، بعد أن تركها مع اطفالها في منزله بذمار.

المصدر الأمني أكد أن القضية كانت غامضة ولكن بعد البحث والتحري وجمع الاستدلالات تم التوصل إلى أن شخصاً كان يتردد على منزلها باستمرار قبل اختفائها، مستقلاً سيارة بيضاء اللون.

وعندما أفاد عاقل احدى حارات ذمار أن شخصاً تزوج قبل 20 يوماً تقريباً من امرأة غريبة، تم استجواب المتهم، فاظهر الحقيقة بعد أن كان قد أنكر كل ما نسب إليه.

وذكر أنه كان قد تعرف على الفتاة في شهر رمضان لتنتهي تلك العلاقة إلى هروبهما إلى مدينة الحديدة ليقنعا احد القضاة هناك بتزويجهما، بذريعة أن المرأة هاربة من اهلها الذين منعوها من الزواج، مبديين للقاضي أن قصدهما الاصلاح والزواج على سنة الله ورسوله.

المصدر اضاف أن المتهمين أقرا بجريمتهما واعترفا بما نسب إليهما وتم إحالتهما إلى النيابة والتي بدورها احالتهما إلى سجن الاصلاحية بذمار تمهيداً لمحاكمتهما.

٥ ملايين دولار لدعم البحث العلمي

د. باصرة: لن نعتمد شهادات جامعات الربح السريع

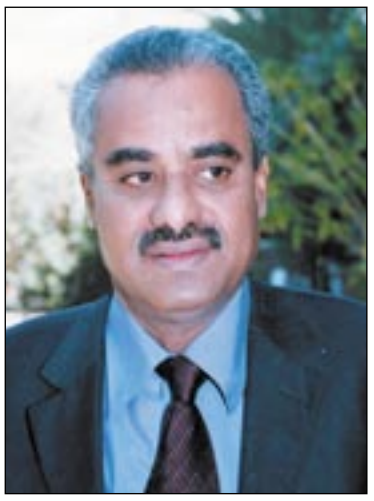

● د. باصرة

■ «النداء» - أنس سنان:

ذكر الدكتور صالح باصرة -وزير التعليم العالي والبحث العلمي- أن عصابة تقوم بتزوير قرارات الايفاد واجراءات الابتعاث منذ فترة طويلة في وزارتي التعليم العالي والمالية.

واكد ان مجموعة اولى من افراد العصابة تم القبض عليهم وتجري التحقيقات معهم تمهيداً لاحالتهم للمحاكمة.

واضاف: «هناك مجموعة ثانية ما تزال رهن التحقيق وأخرى تحت الرقابة والملاحظة».

وفي حديثه الصحفي لـ«النداء» قال ان هؤلاء المجرمين خطر على المجتمع ولن تتوانى الوزارة في اتخاذ الاجراءات الصارمة بحقهم.

وأكد أن الوزارة ستعمل على تنظيم الابتعاث وفقاً لخطة وللاحتياجات والتخصصات النادرة من خلال ضوابط واجراءات شفافة في المنافسة على المنح الدراسية. واشار إلى أن المنح في الفترة الماضية كان يتم الحصول عليها بطريقتين: احداهما الوساطات والتوصيات من قبل بعض المسؤولين والشخصيات النيابية والاجتماعية والعسكرية، والثانية عن طريق مبالغ مالية كبيرة لسماسرة في وزارتي التعليم العالي والمالية.

وعن آلية الوزارة للقضاء على المحسوبية والوساطة في الابتعاث قال: «اعتمدنا آلية واضحة تعطي الاولوية لمستحقيها فقد اعلنا عن منح اوائل الجمهورية وبعدها تم الاعلان عن مقاعد للتبادل الثقافي والآن سنعلن عن المنح الممولة من الدولة وعندما تصلني آية توصيات أو يأتي إلى مكتبي مشائخ وبرلمانيون ومسؤولون اقول لهم: دعوا أبناءكم يتقدموا بحسب الاعلان ويخضعوا للمنافسة فالجميع عندي سواسية ولا فرق بين وزير أو غفير».

وفي إجابته عن سؤال حول رؤيته لتطوير التعليم العالي وتصحيح اختلالاته قال الاخ الوزير: «انعقد المؤتمر الأول للتعليم العالي نهاية الاسبوع الماضي و اقر استراتيجية تطوير التعليم العالي. ووفقا لهذه الاستراتيجية سيتم البدء بالاجراءات التنفيذية العملية من خلال البرنامج الزمني لتطوير الجامعات وتحديثها وتأهيل اعضاء هيئة التدريس وتوفير البنية التحتية المناسبة لمؤسسات التعليم العالي ودعم البحث العلمي بالتعاون مع الدول المانحة والمنظمات الدولية المهتمة بالتعليم العالي في اليمن».

وأشار إلى أن الوزارة تنوي تخصيص خمسة ملايين دولار من وفر الابتعاث، لصالح دعم البحث العلمي وربطه بمشاكل المجتمع وقضايا التنمية. وتطرق لدور الملحقيات الثقافية بالخارج وضعف ادائها وعدم وضوح آلية عملها. منوها إلى أنه سيتم اعتماد ضوابط لتعيين الملحق الثقافي وتحديد مهامه بحيث يساهم في تعزيز العلاقات الثقافية بين اليمن والبلد الذي يتواجد فيه ويقوم بمتابعة مشاكل الطلاب وقضاياهم.

واضاف: «يجب أن يتم تعيين ملحق ثقافي على اساس اكاديمي وليس على اساس سياسي».

ودعا الجامعات الحكومية لإعادة تقييم اوضاعها بحيث تحقق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي والبحث عن تنمية مواردها الذاتية.

وشدد على ضرورة اصلاح اوضاع الجامعات الخاصة قائلاً: «الجامعة ليست دكان او بقالة تهدف للربح السريع وانما هي استثمار نوعي وطني كبير.. استثمار للبشر والعلم والمعرفة»، مؤكداً أن الوزارة ستتخذ الاجراءات القانونية الصارمة ضد الجامعات التي لم تلتزم بقرار مجلس الوزراء القاضي بإغلاق كليات الطب فيها واغلاق فروعها في المحافظات، وانه لن تُعتمد اي شهادات تصدر من تلك الجامعات.

واختتم الدكتور باصرة حديثه لـ«النداء» بدعوة الوزراء ونوابهم والشخصيات السياسية واعضاء مجلسي النواب والشورى للتوقف عن استغلال نفوذهم ومناصبهم وسلطتهم للاستحواذ على مقاعد وحقوق المتميزين والمتفوقين، وأن يكفوا عن الوساطات والتوصيات.

على خلفية الإضراب الذي نفذه المعلمون في محافظة إب، تم اتخاذ عدد من القرارات التعسفية في حق العديد منهم كنوع من العقاب، وشملت هذه الانتهاكات جميع مديريات المحافظة. ففي مديريتي «الظهار» و«المشنة» تم منع عدد من المدرسين في مدرستي النهضة والفاروق من الدخول إلى المدرسة، فقاموا بافتراش الارض وواصلوا الإضراب خارج الحرم المدرسي. فيما قام مدير مدرسة الفاروق بتهديد المدرسين الذين نفذوا الإضراب داخل المدرسة، وانفرد ليهدد الاستاذ ابو بكر العطاب بإحالته الى الشؤون القانونية بتهمة تحريض المدرسين على الاضراب، وهدد بنقل راتبه إلى مدرسة في منطقة نائية.

■ تقرير: ابراهيم البعداني

معلمو إب.. غابت الحقوق فحضر العسكر

في مدرسة الشهيد الزبيري توعد مدير الادارة التعليمية وهدد المدرسين باستبعادهم واستبدال آخرين، وقال إنه ليس لهم حق المطالبة ببدل طبيعة العمل، ووصف المدرسين بأوصاف غير لائقة واتهمهم بانهم يصدقون نقابة المعلمين «غير الشرعية».

فيما تواصلت الخروقات الكيدية والمتمثلة بتغيير عدد من مدراء المدارس بسبب وقوفهم مع مطالب المدرسين، حيث تم إصدار قرارات مخالفة للدستور والقانون من قبل مكتب التربية بتوجيه من قيادة المحافظة بتغيير مدراء: مدرسة 26 سبتمبر ومدرسة 30 نوفمبر ومدرسة اللواء الأخضر ومدرسة الشجنة ومدرسة السلام ومدرسة محمد القاسم ومدرسة 22 مايو مديرية فرع العدين.

وقد تم الاستعانة بطلاب المستوى الرابع في كلية التربية لتغطية العجز القائم في المدارس، فتذمر الطلاب وخرجوا من الفصول وقاموا بمسيرات احتجاجية، مطالبين بعودة مدرسيهم ومدرائهم المبعدين كنوع من التضامن معهم.

وفي مديرية «يريم» قامت السلطات هناك بالاستعانة بأفراد من معسكر «يريم» لتغطية العجز في مدارس المديرية. وفي مديرية «الرضمة» قامت السلطات بتكليف طلاب الصف السادس بتدريس الصف الخامس والصف السابع تدريس الصف السادس وهكذا.. كنوع من تغطية العجز في مدارس «الرضمة».. كما قامت السلطات هناك بتوجيه اتهامات بالـ«الحوثية» للمدرسين وهددت بنقلهم إلى صعدة..!! وتصفير رواتبهم. كما قامت بقطع التيار الكهربائي عن السكن المدرسي لمدرسة بلال بن رباح في «الرضمة» للضغط عليهم.

مدرسون قالوا لـ«النداء» انهم ينتمون للمؤتمر الشعبي العام وقد نفذوا الاضراب تجاوباً مع قرار نقابتهم الممثل الشرعي لهم وقوبل ذلك باتهامهم بالخيانة وانهم عملاء للقاء المشترك.

وقال مراقبون محليون لـ«النداء» إن اضراب المعلمين في إب قد حقق نجاحاً كبيراً وصل إلى 90 ٪ ومن ذلك تجاوب الكثير من المدرسات من مدارس مختلفة خاصة مدارس القاعدة، للاضراب، وتجاوب عديد من التربويات «موجهات» في مدينة إب.

أما الحدث الأكبر والذي لقي نجاحاً وتجاوباً غير عادي يتمثل في الاعتصام الذي دعت إليه نقابة المعلمين امام ديوان المحافظة، الأمر الذي فاجأ الجهات الامنية والسلطة المحلية، بتجاوب المعلمين للاعتصام؛ إذ وصل عددهم إلى أكثر من عشرة آلاف معلم ومعلمة.

وقد بدأ الاعتصام بتوزيع الورود على جنود الأمن واشعال البخور في ساحة الاعتصام. فيما قامت قوات الأمن باستقبال ذلك بعدد من الاجراءات الامنية، حيث سارعت إلى استحداث نقاط التفتيش في مداخل المحافظة الرئيسة لمنع المعلمين من الوصول إلى مكان الاعتصام في عاصمة المحافظة.

وكان المعتصمون قد رددوا شعارات تطالب السلطات العليا بتنفيذ مطالبهم ومن تلك الهتافات:

«يا جوفي! يا وزير/ ما جدوى هذا التأخير
الارهاب الوظيفي/ محرم ياصوفي
يا جمّال! يا جمّال/ نحن صُناع الأجيال».

من جهته دعا عبدالسلام الخديري -رئيس نقابة المعلمين- الدولة إلى الاستجابة لمطالب المعلمين ووجه الدعوة لنقابة المهن التربوية للعمل على خدمة المعلم بعيداً عن المناكفات الحزبية.

أما ما يتعلق بالمعلمين الذين منعتهم السلطات الامنية من الدخول إلى مدينة إب للمشاركة في الاعتصام، فقد اتخذت العديد من الوسائل القمعية، حيث منعت مدرسي مديريتي «المشنة» و«الظهار» من الخروج من المدارس في عملية الاعتصام ووضعت امام كل مدرسة طاقماً عسكرياً، وقامت سيارة تتبع الشرطة تحمل الرقم (3458) بإختطاف المعلم عبدالغني حلبوب واقتياده إلى مكان مجهول.

وفي مدينة «القاعدة» جابت عشرات الأطقم العسكرية شوارع المدينة ووقف بعضها أمام بوابات المدارس لمنع المدرسين من الخروج للمشاركة في الاعتصام، حيث تركزت الاطقم العسكرية امام مجمع سبأ ومدرسة السمح بن مالك الخولاني للبنات ومجمع بلقيس ومدرسة عائشة ومدرسة خالد بن الوليد، حين علمت ان عدداً من المدرسات سيشاركن في الاعتصام، وقاموا بتهديد المدرسين بالحبس. فيما تمكن عدد من المعلمين من الخروج والتسلل للمشاركة في الاعتصام. وفي منطقة «شبان» منعت قوات الأمن -بعد بلاغات من مديريات: السياني، ذي السفال، وجبلة- 2000 مدرس من الدخول إلى مدينة إب وقامت باحتجازهم عند مدخل المدينة الامر الذي جعل المدرسين يعتصمون على الطريق العام عندما جلسوا في الطريق مسببين أزمة في حركة السير ومنع السيارات من المرور. والظريف في الامر ان جنود الأمن المكلفين بالتفتيش عن السلاح في السيارات التي تمر عبر نقطة التفتيش، يقومون باستجواب سائقي السيارات والباصات، بقولهم: «في معك مدرسين؟»!!

وفي المدخل الشرقي لمدينة إب احتجزت قوات الأمن 1500 مدرس جاءوا من مديريات: بعدان، الشعر، والسبرة، ومنعهم من دخول المدينة ومن المشاركة في الاعتصام.

وفي منطقة «السحول» احتجزت قوات من الشرطة العسكرية 3000 معلم جاءوا من مديريات: يريم والرضمة والمخادر والسدة والنادرة والقفر وحبيش، وهم يحملون الورود وقاموا بتوزيعها على الجنود فقابلهم الجنود بالبارود إذ اطلقوا عليهم اعيرة نارية من معدل رشاش واسلحة كلاشنكوف لتفريقهم ومنعهم من الوصول إلى مدينة إب للمشاركة في الاعتصام، وقاموا بوضع السلاح في صدر المدرس وزير العماري الذي حاول الخروج من نقطة التفتيش. وعندما وصل رئيس النقابة ومعه عدد من الصحفيين ومراسلي الصحف المحلية، قام جنود الشرطة العسكرية، ودون سابق إنذار، بالتهجم والاعتداء على الصحفيين ومصادرة كاميرات التصوير واتلاف الافلام داخلها، وقاموا بالاعتداء على الزميل عادل عمر مراسل صحيفة «الوحدوي» ما أدى إلى إصابته بكسر بليغ في يده اليمني.

وفي حوار مع «النداء» قال عمر إنه يستغرب من السلوك السيء والخاطئ الذي يتبعه افراد الشرطة العسكرية في تعاملهم مع العامة بطريقة همجية، وحمّل وزارة الداخلية المسؤولية الكاملة إزاء ما تعرض له من اعتداء وحشي. كما تعرض الزميل احمد عقيل- مراسل صحيفة «الثوري»- لمحاولات اعتداء، وقاموا بمصادرة كاميرا التصوير والمسجل. بعدها قام الجنود بإطلاق النار من الرشاشات وتلفظوا بألفاظ نابية وعمد بعضهم إلى رمي الصحفيين بالحجارة.

وفي غرب مدينة إب احتجزت قوات الامن 1500 مدرس جاؤوا من مديريات: العدين والحزم ومذيخرة والفرع وجبلة، ومنعتهم من المشاركة في الاعتصام.

فلاشات

■ بينما كان رئيس الجمهورية يلقي خطابه في قمة الخرطوم الهزيلة، امام الزعماء العرب، عن الديمقراطية اليمنية واحترام الدولة لحقوق الانسان واحترام حرية الرأي والرأي الآخر وحرية التعبير، كانت قوات الأمن تحتجز آلاف المعلمين في مداخل المحافظة لمنعهم من الاعتصام.

■ اجمل ما لوحظ في اعتصام المعلمين قيامهم بتوزيع الورود على جنود الأمن والتقاط الصور التذكارية معهم. أحد جنود الأمن عبر عن تضامنه مع المعلمين بذرف الدموع وقال إن هذه الورود اجمل هدية تسلمها في حياته.

■ في يوم الاعتصام أعلنت السلطات المحلية في إب حالة الطوارئ ومنحت جميع موظفي المحافظة إجازة، ولم يداوم في المحافظة سوى عساكر الامن السياسي والبحث الجنائي والأمن المركزي الذين اصطفوا امام بوابة المحافظة.

■ شوهد في مكان الاعتصام مصورون يتبعون السلطة المحلية والأمن، يصورون بكاميرات الفيديو وقائع الاعتصام.. طبعاً لتسليط الاضواء على أبرز الشخصيات التي شا ركت المعلمين اعتصامهم.

الرئيس وعد بالاستجابة والمعلمون ألغوا مسيرتهم

التقى رؤساء النقابات الثلاث: نقابة المهن التعليمية، نقابةالمعلمين، نقابة التعليم والتدريب الفني والمهني، الأحد الماضي برئيس الجمهورية وعرضوا عليه مطالبهم، التي اعتبر أنها مطالب جميع المعلمين، ووعد بالنظر فيها وتوجيه الحكومة، واعطى وعداً بلقاء آخر بعد عودته من زيارات خارجية.

وخلال اللقاء أكد رئيس الجمهورية على حق المعلمين في الاحتجاج السلمي وفقاً للقانون والنهج الديمقراطي.

على ضوء تلك المستجدات عقدت النقابات الثلاث لقاء طارئاً عصر الاحد وقررت إلغاء المسيرة التي كان من المقرر إجراؤها الاثنين الماضي بمشاركة جميع المعلمين في محافظات الجمهورية.

نقيب المعلمين احمد الرباحي اعتبر هذا انفراج في قضية المعلمين مع الحكومة بعد ايصال المطالب إلى رئيس الجمهورية الذي تعلق عليه آمال كثيرة.

شارك فيها (٨٠٠) متدرب ومتدربة

دورة لمدربي معلمي الصفوف الاولى

تختتم يوم غد الخميس الدورة التدريبيةً الخاصة بمدربي معلمي الصفوف الاولى في المدارس المحورية بأمانة العاصمة والمحافظات. وخلال فترة انعقاد الدورة (اسبوعين)، تلقى المشاركون (800 متدرب ومتدربة) محاضرات وانشطة في طرق التدريس وتكنولوجيا التعليم وقياس النتائج والاختبارات والتطبيقات العلمية على مفاهيم ادارة الصف وادارة النزاعات وطرق إدارة الاجتماعات واستخلاص الاهداف السلوكية وقياسها وإدارة المجموعات والانشطة المتعلقة بمهارات التدريب.

الورشة اقيمت بتمويل من مشروع تطوير التعليم الاساسي، وبإشراف قطاع التدريب والتأهيل بوزارة التربية و التعليم.

ومن المنتظر أن تبدأ السبت القادم دورة لتدريب 1490 مدرباً من 16 محافظة، سيقومون بعدها بتدريب معلمي الصفوف الاولى (1-3) في المدارس المحورية.

تعليق المعلمين للاضراب

■ علق المعلمون يوم الخميس الماضي إضرابهم، وبدأ الدوام المدرسي بعد اعتصام يوم الثلاثاء امام مجلس النواب ورئاسة الوزراء، والذي شهد العديد من التعسفات والمضايقات؛ إذ فوجئ المعلمون بالمنع من المرور إلى رئاسة الوزراء ومجلس النواب، وبوجود حواجز عسكرية في جميع المنافذ، ونزول قوات الامن وقوات مكافحة الشغب، والتي طلبت منهم البطائق «التي لم تصدرها وزارة الخدمة المدنية ولا وزارة التربية والتعليم» حسب ما قال سعد النزيهي لـ«النداء»، وأضاف: «ان ما حصل اليوم يذكرنا بما يحصل في فلسطين والضفة الغربية».

واكد على ان مطالب المعلمين تتمثل في مطلب واحد هو الحصول على الحقوق المكتسبة وفقاً لقانون المعلم الذي اقره مجلس الوزراء وأُقرَّ في قانون الاجور.

■ تعرضت افراح ضبيان ونبيلة صلاح الصرفي للاستغناء عنهما من المدرسة قبل الاعتصام بيوم واحد دون وجه حق حسب ما افادتا لـ«النداء»، واخريات اتهمن بـ«الحوثية» في مدرسة هائل سعيد.

واكدت نوال العزيزي من مدرسة علي بن ابي طالب تعرضها للمنع بطريقة تعسفية ودفعها بقوة من العسكر، وتعريض مديرة مدرسة صلاح الدين، بالطالبات، والتلفظ بالالفاظ غير اللائقة والتهديد بالأمن السياسي الذي سينزل الاعتصام.

■ «لا سكوت.. لا سكوت/ الراتب قيمة بسكوت!.. يا نواب! يا نواب!/ المعلم على الابواب.. يا مسؤول يا مسؤول!/ نشتي راتب بالمعقول..» هتافات هتف بها المعلمون اثناء اعتصامهم قرب مجلس النواب.

■ إغلاق مدرسة ام سلمة بالاقفال واحاطتها بالعسكر والاطقم يوم الاعتصام لمنع المعلمين والمعلمات من المشاركة في الاعتصام.

■ اكدت النقابات الثلاث المشاركة في الاعتصام: نقابة المعلمين، نقابة المهن التعليمية ونقابة التعليم والتدريب الفني والمهني، على وحدة مطالبها.

■ اكد نقيب المعلمين فور مغادرته مجلس النواب على التمسك بمطالب المعلمين وبحقوقهم القانونية المكتسبة، وأن مجلس النواب وعد بعقد جلسة واستدعاء الوزراء الثلاثة يوم الاربعاء: وزير الخدمة المدنية، وزير التدريب الفني والمهني، ووزير التربية والتعليم.

■ وجه مجلس النواب الوزراء الثلاثة في جلسة يوم الاربعاء بتنفيذ وتطبيق قانون الاجور والمرتبات على جميع موظفي الدولة، وطالب بالفصل بين المطالب الحزبية ومطالب المعلمين.

في نفس الاطار عقد يوم السبت جلسة تم فيها تحويل القضية إلى لجنة التربية والتعليم ولجنة القوى العاملة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات.

■ ناشد مهدي الحرازي -المسؤول الاعلامي في نقابة المعلمين- جميع المنظمات المدنية والقوى الفاعلة للوقوف مع المعلمين في المطالبة بحقوقهم العادلة.

المحرر: طلال سفيان
talalsofyan@yahoo.com

قليل من الأمَرَّين

أحمد زيد

لولا القبح لما عرفنا قيمة الجمال، ولولا الجهل لما عرفنا قيمة المعرفة، ولولا سوء الإدارة لما عرفت رياضتنا كثرة الأزمات. يقال أن الحقيقة أحياناً قد تأتي بثوب زائف، والحقيقة التي لابد أن نعرفها ونقف عندها لنتفهمها على الأقل هي: لماذا كل تلك الرغبة بعضوية الاتحاد والجلوس على كرسيه؟ ما مدى المنفعة وحجمها؟ هل هي قيمة معنوية اجتماعية أم مجرد إبتغاء الشهرة؟ فإن كانت للشهرة فتلك مصيبة أخرى جلبناها للكرة اليمنية ومستقبلها.

فاز العيسي برئاسة إتحاد القدم، لا يهم.. المهم أن هناك إتحاداً منتخباً وبطريقة ديمقراطية، لو افترضنا أن الرجل باحث عن الشهرة عبر بوابة الاتحاد من الممكن أن ينالها من خلال ناديه الهلال لو أنه حقق النجاح الرياضي الصحيح الذي يؤهله للعب دولياً. المهم كلهم طالبو شهرة ومنهم من هم طالبو مجرد شفرة للتعرف على مورد الاوراق المالية، ويكفي بأن صغار اليمن باتوا يعرفون صور العيسي أكثر من صور لاعبي المنتخب الوطني.

عموماً.. جميل أن يكون هناك رئيس منتخب للاتحاد لكن الأجمل من ذلك أن يكون رئيساً على الكرة وإدارة شؤونها بخصوصية المهام، أي أن يكون الرجل صاحب صلاحيات نافذة ولا تمارس عليه أبوية الوزارة، بل سيكون أجمل لو أنه عند مستوى الفهم ومستوى العمل.

إن أغلب الإقلام –لكسب رضا الرجل– سطرت جملاً من الكلام المعسول، بل إن أغلبها استبقت الحكم بالنجاح قبل الاداء، فعلى أي الأسس استندت؟ بل على أية عقلية راهنت؟ حتى بات الغالب الأعم لا يدري ماذا يعني المديح للعيسي وهو مجرد رجل ترأس إتحاد «طبة».

مازالت الصحف –والرسمية منها– تشهد مسلسل الكلام الحلو، صحيح بأنه من غير المعقول بأن تدخل الجنة دونما عمل صالح يستبق النجاة من سعير النار، إذاً لماذا كل تلك المراضاة مادام الاتحاد ليس هو المناط به السفر أو الخروج ومادام أن هناك اتحاداً للاعلاميين؟! بل لنقل: لماذا أنفق العيسي كل تلك الاوراق النقدية من أجل الاتحاد؟! يصوره البعض برسمة جميلة داخل بروازٍ مشوه، ويقول آخرون بأن له جداراً آدمياً يرسم خطوط أعماله! لعل الأيام تكشف الحقيقة، ففي العمل لا مجال للعواطف طبعاً إن أردنا النجاح، فغالباً ما يكون الانسان الصادق في تصرفاته الجاد في تعاملاته عرضة للانتقاص والانتقاد، وأن هناك انتقاصاً في حق العيسي، وأن فترة الانتخاب وما سبقها كسب العيسي الجميع أو كسبه الجميع ما يعني أن هناك تبادل مصالح ومنفعة بالتالي من غير المعقول أن يخسر من قادوه للرئاسة وهذا ما قد يجعل عامل الاحراج بوابة لتمرير المصالح عند البعض هذا في حال قطع وعوداً لمن دعموا حملة الانتخابات بالتالي سيعاني الرجل الأمرين: رد الجميل، والعمل بمصداقية. وحتى نحترمه ونحييه نتمنى عليه التالي:

– لدينا مشكلة وأخطاء لابد من الاعتراف بها وألا نقفز عليها بتصريحات عرض صحف هي اكثر تغييباً للحقيقة.

– عدم التحجج بتعثرات الإدارات السابقة حتى لا يفرضوا الاحباط على الكرة اليمنية ومستقبلها.

– تنظيم العمل في الاتحاد بحسب الاختصاص والابتعاد عن التنضير الممل الذي نلمسه كل مرة.

– إيجاد مشروع عمل بشكل إداري حقيقي مخطط له منذ فترة زمنية تسبق الفعاليات الرياضية.

– إيجاد آلية جديدة للتنسيق مع الفرق والدول لإجراء المباريات الودية الدولية.

الجولة الثانية عشرة

الصقر ينفرد بالصدارة.. والهلال والأهلي يتقدمان.. وحامل اللقب في خطر

مازالت أزمة نقاط الأسبوعين الأول والثاني لدوري الاضواء مستمرة على الرغم من حسمها سابقاً من قبل اللجنة المؤقتة السابقة لاتحاد كرة القدم لصالح الأندية الخمسة التي لم تنسحب من هاتين الجولتين.

مطلع هذا الاسبوع عادت هذه القضية للظهور مرة أخرى بعد اجتماع مجلس ادارة الاتحاد الجديد لكرة القدم لتداول هذه الأزمة والتي ينتظر أن تحسم نهائياً خلال اجتماع الاتحاد عصر اليوم.

ملعب الكبسي بإب يلعب شعبها الذي يحتل المركز الثامن برصيد ثلاث عشرة نقطة مع رشيد تعز ثاني عشر الترتيب والرصيد.

عودة المجنون

ينطلق غداً الخميس مشوار منافسات الدوري العام لكرة القدم لأندية الدرجة الأولى للموسم 2005 – 2006م في جولته الثانية عشرة بخمسة لقاءات. إذ سيجمع استاد المريسي بالعاصمة لقاء 22 مايو ثاني الترتيب برصيد تسع عشرة نقطة مع شعب حضرموت صاحب المركز قبل الأخير برصيد اثنتي عشرة نقطة. فيما يحتضن استاد 22 مايو في عدن لقاء الشعلة متذيل القائمة برصيد ثمان نقاط مع اليرموك المتراجع إلى المركز السابع برصيد اربع عشرة نقطة. وعلى عشب الشهداء بأبين يلعب فرسانها الحسانيون الذين يمتطون المركز الحادي عشر برصيد اثنتي عشرة نقطة مع هلال الحديدة المتقدمين إلى المركز الثالث برصيد خمس عشرة نقطة. فيما تستضيف مدينة عتق لقاء نمورها الشبوانية خامسة الترتيب برصيد خمس عشرة نقطة مع صقور الحالمة المنفردة بالصدارة برصيد اربع وعشرين نقطة.

الجمعة القادمة تختتم منافسات الجولة الثانية عشرة بلقائين مهمين، حيث يستضيف استاد المريسي بالعاصمة لقاء اهلاوية صنعاء الزاحفين إلى المركز الرابع برصيد خمس عشرة نقطة مع شباب الجيل المتراجعين نحو المؤخرة عاشراً برصيد ثلاث عشرة نقطة. وعلى الطرف الآخر يشهد استاد 22 مايو بالعاصمة الاقتصادية عدن لقاء الجريحين تلال صيرة سادس الترتيب برصيد خمس عشرة نقطة مع تعاون بعدان تاسع الترتيب برصيد ثلاث عشرة نقطة.

المركز الأول لناشئي الجودو بالقاهرة

حقق منتخبنا الوطني لناشئي الجودو (تحت 15 سنة) المركز الأول في الترتيب العام للبطولة العربية للناشئين التي اختتمت فعاليتها الجمعة الماضية في جمهورية مصر العربية.

وتمكن لاعبو منتخبنا من حصد سبع ميداليات ذهبية وبرونزية واحدة في عشرة اوزان هي اجمالي الأوزان، ليحرزوا بذلك المركز الأول. فيما حلت الكويت في المركز الثاني بذهبية وفضيتين وثلاث برونزيات. وجاءت سوريا في المركز الثالث بفضيتين وثلاث برونزيات. وحققت الدولة المضيفة المركز الأول على مستوى السيدات بذهبية وفضية. تلتها سوريا التي حصلت على نفس الميداليات بفارق النقاط الفنية.

لأول مرة في تاريخها

الاربعاء القادم.. انتخابات اللجنة الأولمبية اليمنية

دخلت اللجنة الأولمبية اليمنية مرحلة جديدة بعد إقرار انتخابات مجلس إدارتها، والتي ستجرى الاربعاء القادم 12 ابريل 2006م بعد العمل خلال الفترة الماضية على تعديل النظام الأساسي وتنظيم عضوية الجمعية العمومية وفقاً لمبادئ الميثاق الأولمبي الدولي، وذلك بعد الإجتماع الاستثنائي للجمعية العمومية الأولمبية في شهر اكتوبر من العام الماضي والذي أقرت فيه العمل على إرساء مبدأ الانتخابات وإنهاء عملية التعيين لمجلس إدارة اللجنة الاولمبية من قبل وزارة الشباب والرياضة. كما تم في نفس الاجتماع مناقشة النظام الاساسي الجديد للعمل الأولمبي اليمني والذي تم اقراره وفقاً لمقترحات اللجنة الخاصة التي شكلت من قبل الجمعية العمومية والمكلفة بدراسة النظام الاساسي وإجراء التعديلات عليها بما يتناسب مع ميثاق العمل الاولمبي الدولي.

كما منح النظام الاساسي الجديد حق العضوية في جمعية اللجنة الأولمبية الوطنية للاتحادات المدرجة في برنامج دورات الألعاب الأولمبية الدولية وعددها 18 اتحاداً، وكذلك الاتحادات النوعية كاتحاد الرياضة للجميع واتحاد الطب الرياضي واتحاد الإعلام الرياضي إلى جانب الاتحادات الرياضية المعترف بها من قبل اللجنة الأولمبية الدولية وليست مدرجة ضمن دورة الألعاب الأولمبية كالشطرنج والكاراتيه والكونغ فو والبلياردو وبناء الاجسام، وكذلك المؤسسات والاتحادات الرياضية العاملة في مجال الانشطة المتعددة مثل الاتحاد الرياضي العسكري واتحاد الشرطة الرياضي واتحاد الرياضة الجامعية. كما تشمل عضوية الجمعية العمومية العديد من الشخصيات الرياضية التي قدمت اعمالاً جليلة وخدمات كبيرة للعمل الأولمبي والرياضي، إضافة إلى الكوادر الرياضية النسوية العاملة في القطاع الرياضي والتي تمثل نسبة 20٪ من قوام الجمعية العمومية.

الجدير ذكره أن حوالى 34 شخصية رياضية وقيادية قد تقدمت للترشح لعضوية اللجنة الأولمبية والتي ستجرى بطريقة الاقتراع السري لأعضاء الجمعية العمومية البالغ عددهم 56 عضواً لانتخاب 21 عضواً لمجلس ادارة اللجنة الاولمبية ومكتبها التنفيذي وفق شروط محددة بما فيها انتخاب رئيس اللجنة الأولمبية والأمين العام.

ممثل شبوة وصاحب المركز الخامس لبطولة الجمهورية الفردية للشطرنج.. اللاعب احمد التركي لـ«النداء»:

فوجئت بقرار شطبي وتوقيفي موسماً كاملاً!!

ها هو إتحاد الشطرنج بقيادة رئيسة (القديم- الجديد)، يرتكب خرقاً قانونياً فاضحاً، في حق اللعبة، مثلما تعودنا منه في مناسبات سابقة.. وها هو ممثل محافظة شبوة.. اللاعب المخضرم والخلوق احمد التركي، الذي أحرز المركز الخامس بجدارة في بطولة الجمهورية الفردية الرابعة عشرة للشطرنج التي احتضنتها مدينة تعز في الفترة 12-2006/3/18م، يُحرم من المركز المستحق، علاوة على قرار توقيفه لموسم كامل!!

عن هذه القضية الشطرنجية وهذا الاجراء المجحف في حق بطل شبوة، وعن «التربيطات» والكولسة التي سبقت واعقبت البطولة وغيرت المواقع والمراكز.. وعن تصفية «الحسابات».. يأتي هذا اللقاء المقتضب الذين اجريناه مع اللاعب (الشبواني) احمد التركي..فهاكم ما جاء فيه:

■ التقاه: الخضر الحسني

■ هل لك أن تعطي القارئ الكريم لمحة موجزة عن طبيعة ما حدث لك في البطولة.. ومن تحمّل المسؤولية في ذلك؟

– أولاً، أشكر صحيفة «النداء» على هذه اللفتة الكريمة، وإجابة عن السؤال، أقول: تم إختياري في بطولة الجمهورية الفردية الـ(14) للشطرنج التي أقيمت في مدينة تعز في الفترة (13–18) من شهر مارس الماضي بعد تأهلي عن محافظة شبوة.. حيث تنص البطولة على اختيار خمسة أو عشرة لاعبين للمنتخب يخوضون تصفيات (ثانوية)!

وبناءً على التصفيات أحرزت المركز الخامس وتم نشر النتائج وترتيب اللاعبين في صحيفة «الثورة» يوم 2006/3/19م العدد رقم (150103) وقد أشادت الصحافة والاتحاد بقوة المنافسة في البطولة وتحديداً بين اللاعبين التركي ونواس ورمزي وعمر عبدالله وخالد سعيد وأيمن الحليلة وربيدان.. ضف إلى ذلك انهم أشادوا بي شخصياً واعتبروني مفاجأة البطولة مع اللاعبين فؤاد مصلح وأيمن الحليلة!

إلى هنا والأمور طيبة.. ولكن المفاجأة التي نزلت على رؤوسنا كالصاعقة، هي ما قرأته في صحيفة «الثورة» نفسها في عدد اليوم التالي الصادر بتاريخ 2006/3/20م حيث جاء أن الاتحاد العام للشطرنج عقد اجتماعه الدوري بتعز عقب انتهاء بطولة الجمهورية الرابعة عشرة للشطرنج لفردي الرجال، وناقش فيه جملة من المواضيع المتعلقة بالنشاط خلال الفترة القادمة.. وباستناده إلى لائحة وشروط البطولة، معتمداً على تقرير لجنة الحكام في صالة اللعب.

وخلص الخبر المذكور إلى القول: «أقر الاتحاد شطب نتائج اللاعب عبدالرحمن نواس من محافظة تعز واللاعب احمد التركي من محافظة شبوة في بطولة الجمهورة الرابعة عشرة لفردي الرجال وذلك بسبب التواطؤ في نتيجة المباراة فيما بينهما في الجولة التاسعة والأخيرة وثبوت ذلك بعد الرجوع إلى أوراق المباراة.. ونص القرار على توقيف اللاعبين المذكورين اعلاه لمدة موسم رياضي كامل 2006/2007..» إلى آخر القرار!!

علماً بأن اللاعب عبدالرحمن نواس الذي أكن له كل تقدير واحترام لم يتنازل عن المباراة، بل لعب بكل اخلاص حتى نهايتها... لذا كافأوه بالتوقيف.. ياللعجب!!

وهنا يحق لي أن اتساءل: لماذا لم تحسم النتيجة أو تعلق وقتها –أي اثناء المباراة– رغم وجود الحكام ومسؤولي اللجنة الفنية ووجود رئيس الاتحاد.؟! وعلى أي أساس جرت «الغربلة» واتخذ ذلك القرار المجحف الظالم في حقي وبعض الزملاء؟! وللعلم كانت هناك مباريات أخرى بين اللاعبين جَرت فيها –فعلاً– عمليات تواطؤ وتعادلات وتنازلات، علاوة على تلفونات (سيار) ترن.. وإجبار بعض اللاعبين على التنازل لأدوار متعادلة.. لماذا كل ذلك؟ هل نعتبر هذا تصفية «حسابات» للانتخابات السابقة على الرغم من أني لم أكن متواجداً حينها، في قلب المعركة.. أم أن ذلك يندرج ضمن مخطط مكشوف يستهدف لاعبي شبوة. لا أخفي عليكم بأن تفوقي في المباراة الأخيرة وحصولي على المركز الخامس، أخرج بعض اللاعبين الدوليين المصنفين من التشكيلة المطلوبة.. وما توقيفي من الاتحاد إلا لتوفير الفرصة لهم للانضمام.. وما ذنبي أنا بالعقوبة إذا افترضنا بأن الطرف الآخر تواطأ؟! وما وصولي إلى المباراة النهائية إلا دليل على المستوى الجيد الذي قدمته في البطولة.

● التركي

واكرر مرة أخرى أن اللاعب نواس لم يتواطأ ولا يستحق تلك العقوبة مطلقاً!!

الصيادي يؤيد التركي في تظلمه

■ من ناحيته، صالح الصيادي، بطل الحرس الجمهوري، في الشطرنج، ولاعب نادي 22مايو في صنعاء، قال: «إذا كان احمد التركي لا يستحق المركز الخامس فالبعداني لا يستحق لقب بطل الجمهورية!! وعلى الاتحاد عدم تهديد اللاعبين بحرمانهم من اللعبة!! كما عليه احترام اللوائح واقامة التصفيات للمشاركة وانصاف اللاعب المتألق احمد التركي».

الجهاز المركزي: خروقات مالية في مكتب الشباب والرياضة في أمانة العاصمة

■ كتب - ابراهيم البعداني:

كشف تقرير للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة العديد من المخالفات والخروقات المالية في مكتب الشباب والرياضة في امانة العاصمة للعام المالي 2003م. إذ اوضح التقرير قيام المختصين بتجيير عدد من الشيكات الصادرة من المكتب للاتحادات، وكذا الشيكات الصادرة من صندوق النشء والشباب لصالح المكتب، وقد بلغ اجمالي المبالغ التي تم التلاعب بها اكثر من (5.579.250) ريالاً.

كما تم صرف شيكات بمبلغ اجمالي قدره (6.475.650) ريالاً دون وثائق ومستندات ثبوتية، حيث تم تجييرها باسماء آخرين وليس المتنفذين الفعليين.

كما لوحظ تحويل مبالغ بشيكات خاصة بدعم الاتحادات والاندية بالمخالفة للقوانين المالية، وقد وصل اجمالي تلك المبالغ أكثر من (971.553) ريالاً.

دربت أصابع قلبك على ذلك.
هكذا يبدو وأمك تعرف. وعليه تجد ان مسألة تركك للبصمة الاولى التي احدثتها في كراسي الابتدائية أمر لا يقبل أي مراجعة أو إعادة نظر.. أو حتى مجرد ترك مساحة شك ولو ضئيلة فيما ذهبت إليه. وتبقى فقط مكتفياً بممر طويل معتم ترمي على آخره نظرة حنين مكثفة..كما وألمك. مجرد حفرة سوداء عميقة بداخلك. النهايات البيضاء السعيدة لا مكان لها غير أغلفة افلام الابيض والاسود قليلة الكلفة. في السينما يحدث ان نخرج منتصرين وبابتسامات غير مشكوك في نزاهتها، عاطفية ودودة، لا تخشى اقتراب موعد حلول نشرة اخبار التاسعة غير الموجزة. على الرغم من أنهم يؤكدون عكس ذلك.

جمـال جبـران
jimy34@hotmail.com

بَـلا ولا شـــي..

(1)

موسيقاك تطل من النوافذ.

حشرجاتك تبدو متقاطعة مع امتداد الشارع. فيما الحقائب مهملة، عن عمد، بداخل خزانة مغلقة، لم يعد أمر العثور على مفتاحها ممكناً بسبب رداءة الطقس، كما وانشغالك بمحاولة ايجاد الدوافع التي تسببت في عدم عرض قناة mbc2 فيلم «موسيقى القلب» لميريل استريب مع أنهم قد اعلنوا عنه مسبقاً وبشكل متكرر. ربما لهذا لم تجد الوقت كيما تتذكر هوية الشخص الذي اخبرك قبل 17 عاماً أن لوردة الجزائرية عنق سكسي يتمتع بمثالية قادرة على إغواء جماعة الذكور. أو ربما كان انشغالك كلية بأمر صندوق بريدك رقم (11610) الذي لم يعد مصنعاً جيداً للرسائل. ويحدث هذا منذ 22 عاماً.. ولكن لا شيء.

كنت راغباً في كتابة رواية من ثمانية فصول لكنك تستيقظ متأخراً وفي قلبك مظاهرة صامتة ضدك. لم تكن مدركاً حينها حقيقة ان الحياة يمكن تدميرها بسهولة تامة لمجرد رداءة موسيقاها التصويرية المصاحبة. لك الآن هناك أمر إدراك كنه علتك. افتراضك حسن نوايا العالم ومسألة ان علي العصري صاحب ثقافة كروية رفيعة. تعتقد ان كل ما يحيط بك يمتلك قدرة اكتشاف ان موسيقى تصويرية من القرن الخامس الميلادي لا تصلح ان تكون مصاحبة لفيلم تدور احداثه في ايامك هذه.

«... أمي التي لم أرها منذ سنوات، وليس في وسعي زيارتها، تحتاج عيدها بالطبع، واحتاج أنا ركبتها. وأعرف أن الذي يجمع بين هذين العيدين، بالنسبة إليَّ هو العقوق.

الشاعر العاق، والابن العاق، لن يحتفل بيومه، عيْدَيه يا أمي: لن يرفع سماعة التلفون كي يطلب سيارة الاسعاف للشعر، ولن يرفعها ليقول لكِ ما يقوله الابناء لأمهاتهم.

لكن الركبة التي ستحكينها في غيابي، الركبة التي ستهرشها يداك، ستظل قبلتي». ماهر شرف الدين.

(2)

كشارع يسير على أربعة عجلات يلاحق نهايته بلا روية أو تعقل. أيكون الأمر مكلفاً لو أنك تعيد ترتيب ايامك الماضية دون ان تنتابك حالة فزع، مهما بدا الامر فادحاً، من اكتشاف ما لاتود؟

للتذكر مذاق الفقد، و انت مثقل حد الازرق بفوات، لا يمكن تعويضه ابداً. أأنت بعيد عن دائرتك إلى هكذا حد...

عن أيامك.. عن الموجع الذي دائماً ما تورطت فيه دون ان تصل نجاة؟!

(3)

كأرملة ترغب اقتراف نسيانها، لك حياة متروكة لحيثيات الصدمة والعدم.. والاعتباط، أنت، كأن عمراً مهدوراً هنا يقف بمحاذاة الصفحة التي طويتها للتو. وعبثاً تحاول استرجاع ماهية ذلك العطر الذي غدت رائحته ارشيفاً غير قابل للاستعادة. خلاص.. لقد صرت رقماً في ذاكرة طمرت بشكل جيد. كلمات الاغاني التي استمعتها في طفولتك لا يمكن استرجاعها. تعلم جيداً أن الامر ليس بهذه البساطة. لا يترك الماضي وروداً على نوافذ من قد يأتون لاحقاً.

«... يبدو ان الله لا يحبني
كبرت بما يكفي لأصدق:
الله لا يحبني من قديم
منذ كان يحب استاذ الحساب
ويمنحه بصراً حاداً
وطباشير ملونة
وفرصاً كثيرة لتعذيب طفلة مثلي
لا تستطيع تحديد علاقة
بين رقمين غير متلاصقين...».. كتبت ايمان مرسال.

(4)

كل ما تطلبته حكايتك كان متاحاً. لكنك أدمنت سهرك. مؤشر ساعتك المنبهة ألف التجمد على نقطة بذاتها.

لا ألمح فيك أي رغبة ما لها أن تعمل على وضع تفاصيل ما كان لك على منضدة تشريح. أعلم أنك لا تريد أن تتحول لمجرد عربة لنقل الموتى ولو لمرة واحدة على سبيل التجريب كما ولتمضية وقتك الفائض بفراغه. وتكتفي فقط بمهمة تقمص استيعابك لفكرة ان تكون حياتك مجرد خسارات متوالية صافية. وتقولها بهدوء بال حتى ولو كان ما يلي حياة في عراء.

دربت أصابع قلبك على ذلك.

هكذا يبدو وأمك تعرف. وعليه تجد ان مسألة تركك للبصمة الاولى التي احدثتها في كراسي الابتدائية أمر لا يقبل أي مراجعة أو إعادة نظر.. أو حتى مجرد ترك مساحة شك ولو ضئيلة فيما ذهبت إليه.

وتبقى فقط مكتفياً بممر طويل معتم ترمي على آخره نظرة حنين مكثفة.. كما وألمك.

مجرد حفرة سوداء عميقة بداخلك. النهايات البيضاء السعيدة لا مكان لها غير أغلفة افلام الابيض والاسود قليلة الكلفة. في السينما يحدث ان نخرج منتصرين وبابتسامات غير مشكوك في نزاهتها، عاطفية ودودة، لا تخشى اقتراب موعد حلول نشرة اخبار التاسعة غير الموجزة. على الرغم من أنهم يؤكدون عكس ذلك. وعليه اترك لذاتك سيرها واذهب عميقاً في ترديد نشيد «المارسييز».

«... وبلغت نهاية اللعبة قبل حضور جودو وقبل حضور أي اسم. فالكُتَّاب، كماقلت بابيكيت، لا آخ لهم ويأتون من لا مكان. فكيف لمن يأتي من لا مكان ولاأخوة له أن ينتظر أحداً، كيف لمن لا مكان له أن يفسح مقعداً لأحد إن أتى؟ ولماذا ياصاموئيل، علمتنا أن نجلس الغائبين على مقاعدنا، وليس لنا مقاعد ولا أحد سيأتي؟). كتب وديع سعادة بمناسبة سنوية صامويل بيكيت.

● الصورة لـ«يوزف بويز» (1921 - 1986)

(5)

ومرة أخرى تطل اصابعك على فارق ضئيل بين لحظتين. بذاكرة كسولة لارجاء من شفائها، تبقى متروكاً على حافة رصيف يمضي عابروه وبأجساد متلاصقة وبهداوة من لا يخشى فراقاً.

أنت لا تتعلم أبداً. لا ترغب في إدراك يقين أن جمال جبران سيوردك حتفك وهو الغارق في هلامية ممتهنة لدور المنشغل، متلذذاً بإحصاء خسائره وعدد انكساراته في المتر المربع الواحد. تنسى دوماً أن العابر لا يمر على ذات الجرح مرتين. لكنك أوغلت ذهابك باتجاه الجزء الاكثر قابلية للتطاير.

«بلا ولا شي».. هكذا مارس زياد الرحباني حبه مع كارمن مكتفياً البقاء تحت «الفي» الذي «مش لحدا».. بعد 15 عاماً انفصالاً وعلى الرغم من اعترافها ان زياد كان الرجل الذي أحبت دوماً إلا أنه كان يرغب في اصلاح احوال الكون.

تبدو الاشياء الآن واضحة تماماً، على الأقل بالنسبة لأمين الصندوق الذي أمعن في راتبك الشهري تقطيعاً مبرراً لك أنك لا تحب الوطن. ألم أقل لك أنه السهر الذي أدمنت؟ ما يمنعك من النهوض باكراً لتستطيع الذهاب إلى حيث يسكن الوطن لتلقي عليه تحية الصباح كما والتوقيع بين يديه على حافظة الدوام. مسألة بسيطة كهذه ستعيدك كائناً سوياً وعلى علاقة جيدة معه.

(... الموديل العاري هو مثال بارز على الغياب القسري للإلهام. صورة الجسد ليست الجسد، هي صفته وهو في حال ذهول عن أعماقه. ما نراه من الجسد ونحن في موقع الرقابة، ليس الجسد في بداهة تكوينه بل خوفه من أن يكون متاحاً...». كتب فاروق يوسف عن هذيان المنسيات الايروتيكي.

(6)

أنت تدرك تماماً أن لا شيء يعادل اسماً انثوياً عابراً استمعت إليه في ظهيرة 15 يناير 1989 حال بثهم لبرنامج ما يطلبه المستعمون وذلك الاثر الذي احدثه فيك لحظة النطق به.

الاشياء الاكثر حميمية تستطيع السير منفردة.. بلا حارس شخصي، على شارع طويل لا يصله احد، تسقط عليه إضاءة بقدر مناسب يعطيك إمكانية الاستماع بذهن مفتوح لوقع خطواتها إذ تقترب وتركز نظرتك لحظتها على اللاشيء خشية ان تمر ملامحها في غفلة منك.

صعب هو أمر شعورك بالفوات. لجنة شؤون الاحزاب هنا لا شأن لها بالأمر، لابد أن تكون واثقاً من هذا. هي مسألة عارضة قد تحدث لأي واقف على تقاطع تتوسطه اشارة مرور ضوئية يبدو أنها توقفت عن احداث اشارة منذ زمن محاولة تجميع ذاتها كيما تنجح في تفسير سر الكيمياء وحجم الفوضى التي اختزنها ذاك الفتى (سيظهر اسمه تالياً) دافعة إياه لكتابة «سأغتسل مراراً لابدو مختلفاً عن الباصات والمارة ووجهي...». خمسون عاماً وأنت تحاول قول ذلك لكنك لا تستطيع التفريق بين مسألة في كتاب الجبر للصف الثاني الثانوي ص(16) وبين ما تقوله مريم نور في برنامجها التلفزيوني الخاص بتقديم أفضل النصائح الروحية لمن يود تعلم فن الرقص والنسيان في ثمانية أيام بدون معلم وبلا فواصل إعلانية. وبهذا يصبح قادراً على فتح بريده الالكتروني دونما خشية ملاقاته لرسائل غير مرغوب بها.

«سأغتسل مراراً لابدو/ مختلفاً عن الباصات/ والمارة ووجهي/ بعد القات، ولكي/ أدرك خطأ الشارع أتلذذ بقطعة جبن لم أذقها. دانماركية.. وأصلي للجبناء والطرقات وغموض البرد والجوع والحرمان.../ وسأرسم اصراري على البقاء أهديها، للنساء وابناء الليل، لن اتبع الهراء واتوضأ بأخلاق الريح/ من رحس الخطابة والمعسكرات لتمتلىء الايام/ جمالاً وجنوناً. واقع بحب فتاة في السابعة عشرة/ تتسخ بقصائدي.../ لن أبكي لخيبة ما تراه عيني/ بندقية، حكماً بالاعدام/ وخوفاً من عباقرة الميتافيزقيا، لتظل شهواتهم لذة للشبع، وحظاً لبقاء جيوشهم وامامهم الواعظ، سأغتسل، والليل امرأة/ وخمر للبسطاء، وسنبصق...». هذا ما قام بتدوينه الفتى أوراس الارياني ذات تحليق.

(7)

لا يبدو، بعد كل ما حدث لك، أن حرباً كانت تدور على حافة وسادة بيضاء تضع عليها أرجلك بطمأنينة لحظة تتسلى. لم تترك الحرب على قميصك الأبيض ولو حتى أثرها العابر البسيط. كأنك تنتمي لأولئك الذين لا تعنيهم حكاية. وحدك في السطر الأخير من كتاب الألفة. تخرج من معرض الحكايات كمن لم يعبر أبداً. الحكايات ترفع صور عابريها بخط مكتوب بطريقة ظاهرة. الحكايات تتفرج على الناس كمن وجدت قريباً لها.

هل قلت لك شيئاً؟!

فيروز تغني للوطن الجريح

■ دبي - وكالات:

أطلت فيروز مساء الخميس الفائت في دبي على جمهور شاب لاقاها بكثير من الحب في حفل حمل عبر صوت "سفيرة لبنان الى النجوم" وعبر الاغاني التي اختيرت بعناية، الكثير من الحنين الى "وطن ضائع" او "وطن لم يتحقق" والى حالة تمثلها فيروز بعيدة عن نبض مدينة الاعمال والتجارة.

وعلى مسرح الجامعة الاميركية في دبي، غنت فيروز لاكثر من ساعتين امام جمهور من الف شخص من مختلف الجنسيات، رافقتها اوركسترا قادها المايسترو الارمني الكاريسماتي كارن درغوريان من المسرح الوطني في يريفان، مع عازفين من ارمينيا وسوريا ولبنان وهولندا وفرنسا.

وعند مدخل المسرح حيث شددت التدابير الامنية بشكل لافت، صرخ شاب لبناني عند رؤيته ثلاثة شبان من جنسيات عربية اخرى وتقدم نحوهم وعانقهم وقال "لم اركم منذ بيت الدين 2002" (مهرجان فني لبناني شاركت فيه فيروز). وقالت سيدة قريبة من فرقة فيروز الفنية فضلت عدم الكشف عن اسمها "انهم مجانين فيروز، حيثما احيت الست حفلة، يحضرون".

وبدا ان كل من كان في قاعة الجامعة الاميركية تحول الى "مجنون فيروز" عندما اطلت المطربة اللبنانية بين الاضواء الخافتة الصفراء وعلى وقع نقرات الغيتار، فالتهبت القاعة ووقف الحضور وبكى من بكى. اما هي، فبابتسامة فيها خجل وكبرياء في آن واحد، غنت "كان عنا الطاحون".

وتابعت فيروز برنامجها الذي ضم باقة من الاغاني القديمة والحديثة مرت خلالها على موتسارت في "يا انا يا انا"، وجبران خليل جبران مع "اعطني الناي وغن" فالى "اشتقتلك"، اغنية من تلحين نجلها زياد الرحباني.

اما القسم الاكبر من البرنامج فكان لارث الاخوين رحباني الذي طبع الهوية الثقافية اللبنانية وفتح افقا جديدا في الموسيقى العربية، وغنت فيروز بعض اغانيهما القديمة مثل "حمرا سطيحاتك حمرا" و"بعدها".

وكانت تخرج كلما ادت اربع اغان تقريبا، فيما الجوقة تنشد مقاطع حوارية من مسرحيات فيروز والاخوين رحباني واغان اخرى، مثل "سيف المراجل" و"هدوني هدوني" لتعود فيروز بعدها وتغني من جديد.

وتفاعل الحضور اللبناني الكثيف مع الاغاني التي نقلت اليهم صورة لبنان كما يعرفونها منذ طفولتهم من خلال اعمال فيروز والاخوين رحباني. فوقف اللبنانيون وصفقوا مطولا عندما غنت "حكيلي حكيلي" التي لم تنشدها منذ سنوات طويلة بحسب مقربين من الفرقة.

اما عندما غنت "سنرجع يوما"، فكان التفاعل مماثلا وردد الجمهور معها "سنرجع مهما يمر الزمان وتنأى المسافات ما بيننا".

وعندما همت فيروز بمغادرة المسرح معلنة انتهاء الحفل، دوى الصراخ في القاعة مطالبا بعودتها فعادت وغنت وغادرت مجددا لاربع مرات متتالية.

في نهاية الحفل، قالت امراة وهي تبكي "انا فلسطينية، ونحن نردد معها منذ عشرات السنين، سنرجع يوما. لا ادري بالحقيقة ما اذا كنا سنرجع، لكن صوت فيروز في هذه الاغنية هو صوت الضمير".

اما المحامي اللبناني جورج صبرا فقال "اعيش في دبي منذ 12 عاما. احمل في وجداني صورة لبنان معين. في الواقع انه لبنان فيروز والاخوين رحباني. يقولون ان لبنان تغير، وكذلك العالم، لكنني أمل ان يبقى في لبنان بعض من صوت فيروز ومن الوان اغانيها".

واضاف "لبنان الذي تغنيه فيروز قد يكون الوطن الضائع، وقد تكون اغنية "سنرجع يوما" تتكلم عن وطن في انتظار ان يتحقق (في اشارة الى فلسطين)، لكن الاكيد اننا كنا الليلة في وطن فيروز، الوطن البريء والبسيط والبعيد كل البعد عما نعيشه، خصوصا في دبي حيث تكثر الاعمال والتجارة".ولم تغن فيروز في دبي منذ 2003، وهي على العموم لا تكثر من الحفلات.

وبدأت نهاد حداد، وهو الاسم الاصلي لفيروز، حياتها الفنية في الخمسينات كمغنية في كورس الاذاعة الوطنية قبل ان يكتشفها الموسيقار حليم الرومي ويطلق عليها اسم فيروز.

الا ان المنعطف الابرز في حياتها كان زواجها بعاصي الرحباني، وزواجها فنيا بالاخوين رحباني، عاصي ومنصور، ليمشوا معا دربا اثمرت آلاف الاغاني وعشرات المسرحيات ومئات الحفلات الضخمة على اهم المسارح العربية والعالم مثل الاولمبيا في باريس والالبرت هول في لندن وصولا الى لاس فيغاس.

وبعد ان توفي عاصي الرحباني في 1986، عملت فيروز بشكل اساسي مع نجلها زياد، وقد انطبع عملهما بالتحديث على مستوى الموسيقى، وبالبساطة والعفوية على مستوى الكلام، فكانت اعمالهما مزيجا من موسيقى الجاز والموسيقى الشرقية وارث عاصي ومنصور الرحباني.

كما لحن لفيروز محمد عبد الوهاب وفيلمون وهبة وزكي ناصيف ونجيب حنكش والياس الرحباني شقيق عاصي ومنصور. وكتب لها سعيد عقل وجوزف حرب وطلال حيدر. وغنت ايضا نصوصا لنزار قباني والاخطل الصغير.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 7 ربيع أول 1427هـ الموافق 5 ابريل 2006 العدد (49) Wed. 7/3/1427 - 5 Apr. 2006 No. (49)

الازمة والصفقة

محمد الغباري
malghbari@yahoo.com

رغم استئناف حوار الطرشان بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك امس حول ما قيل إنها ضمانات لنزاهة الانتخابات الرئاسية القادمة. الا ان خياري الصفقة أو الأزمة مازالا الاقوى بين كل الخيارات المفترضة في أي لعبة ديمقراطية. ويبدو ان الجميع سيجد في نهاية المطاف ان افضل توصيف للحالة بين الجانبين مجسد بالمقولة العربية الاصيلة ان الطرفين اتفقا على ان لا يتفقا..

صباح السبت الماضي حملت وكالة الانباء الرسمية خبرا مفاده ان الرئيس علي عبد الله صالح التقى بقادة اللقاء المشترك وحزب المؤتمر الذي يرأسه، وانه انتقد قيادة الاخير لعدم تقديمها رؤيتها حول الحوار المتقطع بين الجانبين حول ضمانات نزاهة الانتخابات. الخبر الذي نسب للرئيس (الاشادة غير الواضحة بما قدمته المعارضة) حمل في نهايته التاكيد على ان الاجتماع خلص الى انه "اتفق على تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه بين الطرفين" وعززبتنويه إلى ان أي اتفاق لابد وان يكون وفقا للدستور والقانون.

مايفيد في هذا الخبر الذي ظاهره الاشادة بالمعارضة والنقد للحزب الحاكم، ان الحديث عن توافق او امكانية تحقيق أي نتائج على مقيل الحوار، لم يعد ممكنا؛ فالحكم يرى انه اقوى مما يتصور معارضوه واذكى من المجتمع الدولي الذي يلوح الخصوم بمواقفه ومطالباته بضرورة اجراء اصلاحات حقيقية في الجوانب السياسية والاقتصادية والقضائية والتشريعية، وفي نهاية المطاف فان الامور تحسمها الاغلبية البرلمانية والديمقراطية النموذجية في منطقة الجزيرة العربية وقد تمتد الى ماقبل شمال افريقيا.

ولان الحال؛ كذلك فإن عاملي الوقت والمنطق يفرضان على المعارضة تحديد خيارات بديلة تمكنها من التعبير عن الناس وهمومهم وتطلعاتهم، او ان تحكم على نفسها بالخروج من المعادلة السياسية لصالح قوى مجتمعية جديدة قد تفرض وجودها المعاناة اليومية لملايين الجوعى والعاطلين عن العمل واولئك الذين لايجدون قيمة الدواء.

أستغرب من معارضة تجري الى الحوار مع طرف قادته لا يمتلكون قرارا ولا يستطيعون الوفاء بما اتفق عليه او ما التزموا به. في نهاية الاسبوع الماضي انفض القوم عند العاشرة ليلا بعد مقيل بائس ومضن افضى الى قبول مبدئي من ممثلي الحزب الحاكم بالتوقيع على اتفاق لتشكيل لجنة من القضاة والمحامين مهمتها تقييم اداء اللجنة العليا للانتخابات ومدى مخالفتها للقانون من عدمها، وما ان وصل المحاورون من المعارضة الى منازلهم حتى بالغوا في الاعتذار عن ما قبل به وطلب منهم اعتبار أن ما ذكر كأن لم يكن. ومع هذا فقد اتت دعوة جديدة وعبر قيادي اخر في الحزب الحاكم، ولبى قادة المعارضة الدعوة مستبشرين بقدرتهم على اسقاط ما يرون انها حجج الحكم، وتعريته امام الناس.

أقدر حجم الصعوبات التي يواجهها التحول الديمقراطي في البلاد، وأتفهم اوضاع احزاب المعارضة والظروف التي تعمل بها، لكن الناس غير معنيين بمثل هذه المبررات، هؤلاء يتساءلون: لماذا تقبل المعارضة الدخول في اللعبة الانتخابية اذا كان المعلب الذي سيتم فيه السباق غير صالح؟ ولماذا تقبل المشاركة في انتخابات تعيد انتاج المنتج؟

اذا ما عجز صندوق الانتخابات عن أن يضمن للناس التغيير وتحقيق التداول السلمي للسلطة فانه يفقد قيمته ومعناه. ليس صحيحا ان وجود طابورعند صندوق الانتخابات وبطاقات اقتراع بداخله، انجاز تاريخي. المزاج العام ضد المشاركة في انتخابات لايمتلك الناخب حق التعبير عن ارادته بحرية. الانتخابات ليست مايجري في عدن اوصنعاء او في بعض المدن الرئيسة التي تصل اليها فرق المراقبين او ترصدها الصحافة. هناك في الارياف قد يدفع الناخب حياته ثمنا للتعبيرعن ارادته بحرية وخلافا لما تريده مراكز النفوذ القبلي والعسكري.

أحدهم وجد مليئاً بالطعنات

5 مواليد قتلى في تعز

■ بشير السيد:

وجد مولودان حديثا الولادة متوفيين، في محافظة تعز، صباح يومي الاحد والاثنين الماضيين.

حيث وجد أهالي حي المجلية، مديرية القاهرة مولوداً ميتاً مرمياً في ارضية المقبرة جوار جامع السعيد، صباح الاثنين، وقاموا بتسليمه إلى إدارة البحث بالمحافظة، بعد رفض قسم شرطة الجمهورية استلامه.

وكان قد عثر على مولود آخر، ميتا، صباح الاحد داخل برميل قمامة في مديرية صالة جوار المستشفى العسكري، سُلم هو الآخر لإدارة البحث.

وأفادت مصادر أمنية أن المولودين اللذين لم تمض على ولادتهما أكثر من 12 ساعة، قد يكونان غير شرعيين، معتبرة انهما قتلا عمداً من قبل أهلهما حين رموا بهما عاريين وفي اماكن غير مأهولة. وأضافت ان جثتيهما أودعتا ثلاجة مستشفى الثورة بتعز حتى تستكمل التحقيقات.

وعلمت الصحيفة ان كثيراً من الاسر غير المنجبة كانت أبلغت الاجهزة الامنية باستعدادها لتبني واحتضان المواليد المجهولي النسب.

وكشفت مصادر أمنية لـ«النداء» أن اجهزة الأمن وجدت خلال الثلاثة الشهور الماضية خمسة مواليد غير شرعيين، احدهم وجد بجوار حديقة التعاون (الحوبان) مقتولا جرَّاء طعنات خنجر وزعت في اجزاء من جسمه. واشار المصدر إلى أن المولود الوحيد الذي وجد حياً الاسبوع الماضي، في محيط مديرية القاهرة قد سُلم لإحدى الاسر غير المنجبة لتتبناه.

.. وهاجس اختطاف الاطفال يقلق اسرة «هلا»

شبح اختطاف الاطفال كان، الاسبوع الماضي، هاجس اسرة الطفلة «هلا» ذات الخمس سنوات.

الاسرة، التي تقطن وادي «الدحي» في محافظة تعز، فوجئت بعد عودتها إلى المنزل، أن «هلا» لم تكن بين العائدين؛ رغم أنها كانت مع الأسرة في ذات الحافلة (الباص).

غير أن اجهزة الأمن، التي عثرت على الطفلة بعد ساعتين فقط، كشفت ان الأمر لا يعدو عن كونه مجرد نسيان، وليس اختطافاً كما اعتقدت الاسرة؛ فقد اوضحت الاجهزة الامنية ان الطفلة كانت نائمة في المقاعد الخلفية للحافلة التي استقلتها الأسرة.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

أضغـاث

تستطيع اليمن قلب الطاولة على رأس يوم الكذب العالمي بتحويله إلى يوم الصدق اليمني عبر التجسيد العملي لما ورد في الخبر الرئيسي ليومية «الثورة» الرسمية في الأول من ابريل عن لقاء الرئيس علي عبدالله صالح بقيادات الحزب الحاكم واحزاب المعارضة وتأكيده على أن «الحوار هو السبيل الصحيح والأمثل لمعالجة قضايا الوطن وازالة اي تباينات في الرؤى بين اطراف العمل السياسي لما من شأنه خلق التفاهم، وايجاد القاسم المشترك بين الجميع خدمة للمصلحة الوطنية العليا.. منوهاً بمبادرة احزاب اللقاء المشترك في تقديم رؤيتها حول القضايا المتصلة بالانتخابات.. معبراً عن أسفه لعدم تلقيه حتى الآن لأي رؤية مماثلة من قيادة المؤتمر الشعبي العام».

وبهذه المناسبة لا عتب على الغريق إن هو تشبث بقشة، ولا بأس من أن تفسحوا لنا المجال لنحلم باليوم الذي نقول فيه إن الرئيس صالح استطاع احياء الأمل والحب والسعادة، ودفع بتجديد الحياة السياسية في بلاده ونهض بها بأفق الحوار والمصالحة اعتباراً من 1 أبريل 2006 حيث دشن بداية الانطلاق في درب تخليص البلاد من السقوط في الحرب الأهلية الدموية، وتدارك انهيارها تحت معول الانقسامات المدمرة، ووضعها على سكة العصر في اطار دولة الحق والقانون والمدنية.

وعلى طريق هذا الحلم ليس ثمة ما يمنعنا من أن نتطرف في الاحلام، ونستحضر اسماء أولئك الكبار الذين دخلوا التاريخ من أوسع ابوابه، مثل الشخصية الأهم في القرن العشرين، العملاق نيلسون مانديلا، أو العاهل المغربي محمد السادس الذي تبنى مشروع المصالحة في بلاده، وانحاز إلى المستقبل في تجربة مكاشفة النجاحات والاخفاقات والكشف عن مناطق الظل في سجل البلاد في قضايا حقوق الانسان، باستهداف واضح وصادق لطي ملف الانتهاكات بالتلازم مع الامعان في قراءة كتابها المفتوح ابتداء من عام 1998 عندما استضاف القصر الملكي في الرباط المعارض الأشهر للنظام عبدالرحمن اليوسفي ودخلت معه المغرب ربيعها في مصالحة تاريخية متحررة من الميول الايديولوجية والاهواء السياسية، وكان ذلك ايذاناً بأن التغيير طرق ابواب المغرب بلطف من يقلع الضرس من غير وجع.

وفي مطلع هذا العام استضاف القصر ذاته افراداً من ذوي ضحايا مرحلة الاحتقان السياسي بنوع من التعويض المعنوي (هناك تعويضات مادية) لأهالي الضحايا والضحايا عن سنوات الاعتقال في جحيم تأزمات وعذابات المعتقلات السرية، وضحايا انتهاكات حقوق الانسان، وبذلك افسح محمد السادس المجال لتعرية مرحلة واستنطاق عيوبها، وتنظيف الغرفة من الغبار المختفي تحت السجاد.

وحينما كان الملك يصافح الضحايا، انما كان يقر بحقيقة أن المصالحة أكبر من أي وصفة علاجية، وذلك ما سبقه اليه العظيم مانديلا الذي توقفت الحياة وتجمد الزمن حين اعتقاله عام 1966 بتهمة الخيانة العظمى، وكان خروجه بعد 30 عاماً، اشبه بحلول الربيع في فصل الشتاء، حيث باشر في تخليص بلاده من الانهيار عبر حوار طويل، ومن خلال اعتماد السياسي لمحاولات «توفير الظروف للخصم كيما يجد منفذاً» وذهابه في طريق المصالحة إلى منتهاه، وترسيخه لمبدأ تداول السلطة بخروجه من كرسي الرئاسة بعد انتهاء فترته التي بدأت عقب فوزه في أول انتخابات شهدتها جنوب افريقيا في 27 ابريل 1994 التي اعتزل السياسي بعد انتهاء فترتها، وقد تقطرت خلاصة خبرته بعد مغادرة المنصب الرئاسي بقوله: «إن الحرية الهائلة التي كنت اتمتع بها في السجن أكبر بكثير من الحرية التي اتيحت في كرسي الرئاسة».

وأخيرا: لماذا لا نتطرف في الاحلام أكثر، ونحلم- مثلا- باليوم الذي لن يقتلنا فيه الخجل إذا ما تجرأنا المقارنة بين الرئيس علي عبدالله صالح ونيلسون مانديلا أو حتى بين الرئيس ومحمد السادس!!

محاولة انفلات!

جمال أنعم

القذارات التي لا تقوى على رميها بعيداً، تودعها القلب، لذا تستأثر بكامل مساحات الروح.

قلبي مقلبٌ عامٌ، مستودعُ زبالة كبير، مكتظٌ وقابلٌ للمزيد، نفايات من كل نوع، محلية، إقليمية، عالمية، قمامة، "كوزمو بيليتيه"

وطني، منطقتي، مكان إقامتي، عملي، إعاشتي، فضائي، تاريخي، ذاكرتي، يومي، غدي، كل عالمي، هذا المقلب، وأنا فيه القمامة المقيمة، والزبال الشريد.

سامي... انتظرتني طويلاً، وأنا أفتش عن شيء يصلح للنداء هاك ما وجدت.

ليس في الأمر ما يبهر، كل شيء من هذا المقلب، الأمر مجرد، تدوير بشاعات مكدسة في القاع، إعادة انتاج مصقولة لحقارات مترسبة، وجع معاد، ملفوف بكلمات براقة، رخيصة، صالحة لسوق فقير... ما أكثر ما نعتاش على هذا النحو.

بودي أن أخرج من كل هذا..أن أقفز بعيداً كقرد... أن أغادر المبكيات ولو انفلاتاً لبعض حين بحثاً عن بهجات صغيرة، ومسرات بيضاء.

بودي أن أتخفف من فوضى كثيرة تزحم القلب، وعفش كثير يثقل العقلَ، وكراكيب تزحم الذاكرة.

أنّ أجعل القلب محرقة للقذارات، لا مأوى يغري بطول المقام، أن أحفظه بعيداً، أعلمه كيف يرمي الأكدار خارجه، كيف يستنفر ما فيه من جمال ونبل، في مواجهته للقبح والدناءة.

كيف يحارب دون خسارات، دون قتله لذاته، وفقدانه جوهره، أن يكون حيا في صراعه مع الموت.

أن يقف على الخراب واثقاً مما يملك من مجد الكينونة، ومن غنىً حقيقي، يمنح الوجود معناه، أن لا يصبح جزءاً من دوامة الإحباط والبؤس.

بودي أن أفرغ كل ما بداخلي لأؤثث عالماً جديداً.

مللت هذه الحافلة، سئمت الغطس في ذات المستنقع، الصيد في الوحل، العوم في ذات النقمة.

العداوات صنعة المهزومين، والعجزة يصنعون من ضعاف العدى آلهة، النضال حبٌ، دفاعٌ عن جميل مهدد، كفاح من أجل فقدانات عزيزة، شوق جارف لوجود متحقق على صعيد الروح، النضال شغف خصبٌ، توترٌ خلاق، قلقٌ مبدعٌ غير ضار ولا معدٍ، النضال فنّ فتح حقول جديدة، فنّ الرحابة والانعتاق، النّضال أشواق، حياة مفعمة.

تأمل مجالك الحيوي جيداً، فتش مساحاته بقلبك، اختبره برئتيك، تأمله رحباً هو أم خانقاً كسجن؟، ضيقاً كقبر؟، عطناً كقبو؟، انظر مساحة وجودك المتحقق داخلهُ، تنفسك، رؤيتك، حريتك، حركتك، حبك، شغفك.

أحاول ترسيم مجالي: أضيق من أن يتسع لجرذ -هكذا يبدو- ربما كانت رؤية مرضيّة، عدوى سائدة أصابت حساسيتنا في مقتل، تقذفنا صوب هاوية واحدة ودغلٍ واحد.

لا غناء، لا شعر، لا موسيقى، لا أدب، لا فن، لا مسرح، لا سينما، لا ، لا، لا.... هذا حظ الروح، لاءات نفي حادة تحتشد كقضبان سجن مربع لشعب محشور يشكو بأصوات متداخلة هي أشبه بجلبة سوق مركزي كبير.

في رواية حدائق "الله" لـ"سعيد صافي" صحفية تبحث عن حوار استثنائي فيه قدر من المفارقة والدهشة، وكان لها عن الموسيقى مع جنرال روسي سابق صاحب اهتمامات موسيقية أصيلة، تتكئ على رصيد علم وخبرة.

لسياسيينا بالطبع اهتمامات أدبية وفنية ونزوعات إنسانية "مدهوفة" من سلم الأولويات الحزبية وموجبات النضال لذا نعرفهم بتصريحاتهم:كائنات منمطة كأقوالهم المنتقاة بعناية، هم في الغالب: رماة من على جبل المعارضة مهمتهم: التصويب بإتقان على الجهة المقابلة، ويمكنك عدّهم: فريقاً مرهقاً في لعبة شد حبل دائمة ضد أعفاط متغلبين.

أنا هنا أرمي باتجاههم لأنهم أكثر من يشغلنا ويتركنا عاطلين، وددت لو أراهم مرة آباءً صالحين فلربما يقنعنا ذلك أكثر من أحاديثهم الباعثة على العقوق.

من مقيل لمقيل، لا شيء يتغير غير سحنات الوجوه، في مساءات مهدّدة تعوي فيها الوحشة وتتسيدها المخاوف.

الأحاديث كالنشوات عابرة، لا شيء يطلع من غبار الكلام.

جملة السياسي جافة، قارسة، مختنقة، فاقدة للكثير من الخصوبة ، وأشعر أن الصحافة تسهم في إفسادهم إذ تستدعيهم كراجمات تصاريح.

ثمة أبعاد إنسانية مقصية في حيواتنا وحيواتهم تغري بالبحث والبوح.

في منزله العامر قبل شهور وفي مقيل دافئ وده يغمرني حتى اللحظة فتح د. ياسين سعيد نعمان إلى روحه كوة، ينفذ منها ضوء لذيذ آسر، بدأ الحديثُ قفزاً فوق السياسة، عن الأدب والرواية، لمعت عيناه ببريق شغف ظامئ وبدا منه انخطاف مبدع شفيف واشتراك حميمي.

لحظات مُتحته خُصوصية رائعة، ومنحتني تفسيراً لجمالية أسلوبه في الكتابة، وشاعرية أطروحاته السياسية، ومن رفقة المقيل عرفت أن رواية له في الطريق.

أتمنى أن نحاور محمد قحطان عن الحب والمرأة وشعر الغزل، وللرجل عاطفة متدفقة في هذي الوديان، له قلق أديب ومزاج فنان وهذا ما يجعل حديثه أقرب إلى القلب وإن أثقلته السياسة.

كان الجو ماطراً،...وكنا رفقة، يهربون من ضجر صنعاء باتجاه كوكبان، وكان نزار جزءاً من الطقس، يمطرنا شعراً وحباً وجمالاً على رنات عودٍ متبتل لحظتها ازددت حباً لنزار، وتقديراً لعظمته كداعية حبٍ، وعاشق كبير، بالغ العنفوان، لم يسمح للشيخوخة أن تتسرب إلى قلبه الفتيّ، فبقي شاب العاطفة، مشبوب المشاعر، يحاصر القبح، يؤنث القسوة، يغني بابتهاج واحتفاء ناشراً روحه الفياضة قصيدة حب دافقة لا تخجلُ من البوحِ بأكثر التفاصيل حميمية.

"ما أجملك يا نزار" لكم تشعرني بالخجل من نفسي، أنا العورة الملفوفة برجولة متوهمة، أنا المحشو ادعاءً في زحمة الزائف والمصطنع، أنا الطاعن في البؤس والعفونة، المأهول بالموت، مكتهل المشاعر، الهارب من الحياة، أنا النادب والمندوب.

كم هي الحياة جميلة يا نزار، تستحق أن تعاش، وأن يضحى من أجلها، كم فيها من جمال لا نراه أو لا نحسن رؤيته والاحساس به، كم فيها من الحب، من الخير.

ليلتها عدت نزاري الروح، مبللاً بالعشق، قصيدة متيمة، أحتضن الوجود، أحب امرأتي كما لم أحبها من قبل، تسأل معجبة!! فأجيب:"... هطلت للتو من غيمة حب نزارية..".

حتى في عرسه يثبت الزميل فكري قاسم مأساوية متأصلة... أقام حفل زفافه في صالة سينما عريقة تحولت قسراً بفعل الكساد الروحي والبؤس الثقافي إلى صالة أفراح، مسكونة بالمبكيات، تصفر فيها ريح الاحزان، وتبكي الشاشة الجمهورَ الفقيد، لا شيء فيها يشبه الفرح، كانوا يهنئون فكري وأنا أعزي الثقافة بفقد دار غدرت بها أيام بلا حس.

أتمنى أن أكتب عما أحب بذاتٍ السخاء الذي أكتب به عما أكره، أتوق لأراضٍ بكرٍ، لفضاءات غير مستعمرة، وكائنات غير "مستحمرة".

"قوية هي ريح القذارة"، قوية لكنّا من يفتح لها الأبواب والنوافذ، يغريها بالسكنى، نترك أرواحنا في مهب العفونة غير محمية ولا محصّنة سهلة الاختراق، نستفز القذارة إذ نهتك أستارها وأماكنها المحكمة الإغلاق ثم لا نلبث أن ننحني لها بعجز مبرر لتنفذ من القلب ومن الهامة المحنية ثم لا نلبث أن نجعلها سيدة المكان وشاغلة الزمان.

يا رفاق!! أبحث عن جديد لدي ولديكم، فقد صرت أحسد القذارات لامتلاكها وسلطانَها ونفوذها الممتد حتى نخاع الكلمة والبسمة، لكأنها الكيان كله بل لكأنها كل الوطن.

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤